الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر –بسكرة–
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

université Mohamed KHIDER -Biskra –
Faculté de sciences économiques
Commerciale et des sciences de gestion
Département des sciences commerciales

الموضوع:

انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر (2013-2003)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

تخصص: تجارة دولية

من إعداد الطالبة:
رضوان إيمان

إشراف الدكتورة:
وصاف عتيقة

رقـم التسجيل:	*...../2015*
تـاريخ الإيـداع	*.....*

الموسم الجامعي : 2015/2014.

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

* أهدي هذا العمل إلى الوالدين الكريمين حفظهما المولى الحافظ.

* كل إخوتي وأخواتي .

* جميع أفراد عائلتي.

* كل أصدقائي و زملائي.

* إلى كل معلمي و أستاذي من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي لهم فائق الاحترام و التقدير.

* كل من ساهم في هذا البحث و لو بكلمة تشجيع.

شكر و تقدير

بداية احمد الله سبحانه و تعالى على أن يسر لي لانجاز هذا العمل المتواضع و منحني القوة و الإرادة لإتمامه.

ثم أتوجه بجزيل الشكر و خالص التقدير إلى الأستاذة المشرفة وصاف عتيقة على ما قدمته من علم و على ما بذلته من جهد، كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

و أتوجه بشكري إلى جميع أفراد عائلتي على دعمهم و صبرهم طوال فترة انجاز هذا العمل.

في الأخير لا يسعني إلا أن اشكر كل من ساعدني على إتمام هذا الموضوع من قريب أو بعيد و اسأل الله عز و جل أن يجازيهم عني خير الجزاء.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر و ذلك من خلال مراجعة الآثار الاقتصادية المصاحبة للتكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية، باعتبار اتفاق الشراكة الاوروجزائرية شكل من أشكال التكامل الاقتصادي، وحسب الأدبيات الاقتصادية فإن التكامل الاقتصادي يخلق نوعين من الآثار ديناميكية و أخرى ساكنة، وقد حاولنا دراسة محتوى اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و تتبع تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بهدف تحليل آثار الشراكة.

لقد خلصنا في نهاية هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها انه لم يؤدي اتفاق الشراكة إلى تحويل التجارة نتيجة الانخفاض ملحوظ في الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عقب البدء في تنفيذ الاتفاق، وهذا في مقابل الارتفاع في نسبة الواردات من الدول الأخرى غير أوروبية، كما أن تنفيذ الاتفاق لم يؤدي إلى خلق تجارة بدليل أن الاتحاد الأوروبي يعتبر المتعامل الرئيسي للجزائر قبل إبرام الاتفاقية، تشكل الشراكة تحديا للقطاع الصناعي و القطاع الزراعي باعتبار أن منطقة التبادل الحر تعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي إلى اتفاق شراكة يقتضي تنازلات تجارية متبادلة بين الطرفين الموقعين على الاتفاق و التي نتج عنه انخفاض في الصادرات الجزائرية غير نفطية في الوقت الذي زادت فيه الواردات من الدول الأوروبية.

الكلمات المفتاحية: التكامل الاقتصادي،خلق التجارة، الشراكة الاوروجزائرية، تحويل التجارة،هيكل التجارة الخارجية.

Résumé:

Le but de cette étude est de mettre en évidence l'impact du partenariat Euro-Algérien sur la structure du commerce extérieur Algérien grâce à un examen des impacts économiques associés à l'intégration de cette dernière, en considérant que l'accord de ce partenariat est une forme d'intégration, Selon la littérature économique, celle-ci crée deux types d'effets dynamiques et d'autres statiques, Nous avons essayé d'étudier le contenu de l'accord du partenariat Euro-Algérien et de suivre le développement des échanges entre l'Algérie et l'Union européenne afin d'en analyser les effets.

Nous avons conclu à la fin de cette étude un ensemble de résultats. Le plus important est que l'accord du partenariat n'a pas conduit à un détournement des échanges en raison d'une baisse marquée des importations Algériennes de l'Union Européenne après le début de la mise en œuvre de l'accord, Et par opposition à l'augmentation de la proportion des importations en provenance d'autres pays non-européens, ainsi la mise en œuvre de l'accord n'a pas conduit à la création du commerce la preuve que l'Union européenne est le principal opérateur de l'Algérie avant d'entrer dans l'accord. Le partenariat forme un défi au secteur industriel et le secteur agricole en considérant que la zone de libre-échange signifie une transition graduelle du système préférentiel à l'accord du partenariat, exigeant des concessions commerciales réciproques entre les parties signataires de l'accord, entraînant une diminution des exportations non pétrolières de l'Algérie au moment où les importations en provenance de pays européens commençaient à accroître.

Les mots clés: intégration économique, la création du commerce, le partenariat Euro-Algérien, le détournement des échanges, la structure du commerce extérieur.

قائمة المختصرات:

المختصر	اللغة العربية	اللغة الأجنبية
AA	اتفاقية الشراكة	Accord D'Association
BEI	بنك الاستثمار الأوروبي	Banque Européenne d'Investissement
GATT	الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة	General Argument Of Tariff and Trade
MEDA	المقاييس المرافقة	Mesures D'Accompagnements
OMC	المنظمة العالمية للتجارة	Organisation Mondiale du Commerce
FEMIP	التسهيلات الاورومتوسطية للاستثمار و الشراكة	Facilité Euro méditerranéenne d'Investissements et de partenariat
OEEC	منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي	Organisation for Européen Economique coopération
UE	الاتحاد الأوروبي	Union Européenne
FMI	صندوق النقد الدولي	Fond Monétaire Internationale
PROMEX	المكتب الجزائري لترويج التجارة الخارجية	Office Algérien de Promotion du Commerce Extérieur
CAGEX	المؤسسة الجزائرية لتامين و ضمان الصادرات	la Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations
CACI	المكتب الجزائري للتجارة و الصناعة	Chambre Algérienne du Commerce et d'Industrie
UNICTAD	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية	the United Nation Conference on Trade and Development
IEVP	الأداة الأوروبية للجوار و الشراكة	l'Instrument Européen de Voisinage et de Partenariat
PIB	الناتج المحلي الإجمالي	Produit Intérieur Brut
GPA	مجموعة المهنيين للشراء	Groupe Professionnelles à Acheter
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	International Organisation for Standardisation

فهرس المحتويات

إهداء.....I
شكر و تقدير.....II
الملخص.....III
Résumé.....IV
قائمة المختصرات.....V
فهرس المحتويات.....VI
مقدمة عامة..... ا- و
الفصل الأول: التكامل الاقتصادي و واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات العالمية (1-51)
تمهيد.....2
المبحث الأول: انعكاسات التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية.....3
المطلب الأول: ماهية التكامل الاقتصادي..... 3
الفرع الأول: تعريف التكامل الاقتصادي و أهدافه..... 3
الفرع الثاني: مقومات التكامل و مزاياه..... 6
الفرع الثالث: أشكال التكامل الاقتصادي.....9
المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية المصاحبة للتكامل الاقتصادي.....13
الفرع الأول: الآثار الساكنة.....13
الفرع الثاني: الآثار الديناميكية.....21
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.....23
المطلب الأول: دوافع و أسس تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....23
الفرع الأول: دوافع تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....23
الفرع الثاني: أسس تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....25
الفرع الثالث: أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....26
المطلب الثاني: مسار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية.....26
الفرع الأول: مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية(1962-1969).....27
الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989).....30
الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية.....31

المبحث الثالث: جهود اندماج الجزائر في الفضاء التجاري العالمي الجديد.....34
المطلب الأول: مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة.....34
الفرع الأول: إطلالة على المنظمة العالمية للتجارة.....35
الفرع الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة.....36
المطلب الثاني: انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة العربية الكبرى.....43
الفرع الأول: نظرة عامة عن منطقة التجارة الحرة العربية.....43
الفرع الثاني: الجزائر و منطقة التبادل الحر العربية الكبرى.....48
خلاصة الفصل:.....51

الفصل الثاني: الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية (52-97)

تمهيد.....53
المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة الاورومتوسطية.....54
المطلب الأول: نظرة عامة عن الشراكة الاورومتوسطية.....54
الفرع الأول: الجذور التاريخية الشراكة الاورو متوسطية.....54
الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الاورومتوسطية و دوافعها.....55
الفرع الثالث: تحديات الشراكة الاورومتوسطية و ايجابياتها.....59
المطلب الثاني: آلية عمل الشراكة الاورومتوسطية.....62
الفرع الأول: محاور اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.....62
الفرع الثاني: مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية.....65
الفرع الثالث: مؤتمرات الشراكة الاورومتوسطية.....68
المطلب الثالث: البعد المالي لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.....71
الفرع الأول: برنامج ميدا MEDA و أداة الجوار و الشراكة الأوروبية (IEVP).....71
الفرع الثاني: قروض البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) و الهيئة الأوروبية للاستثمار و الشراكة(FEMIP).....74
المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....76
المطلب الأول: خلفية الشراكة الاورو جزائرية.....76
الفرع الأول: التعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976 76

الفرع الثاني: توقيع اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي.....77
المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....79
الفرع الأول: بنود اتفاق الشراكة.....79
الفرع الثاني: محاور اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....82
الفرع الثالث: التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة.....85
المطلب الثالث: دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية.....89
الفرع الأول: دوافع الشراكة الاوروجزائرية.....89
الفرع الثاني: عراقيل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....90
المبحث الثالث: الجوانب المالية و التجارية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....91
المطلب الأول: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....91
الفرع الأول: برنامج ميدا.....91
الفرع الثاني: نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر.....93
المطلب الثاني: منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.....95
الفرع الأول: خصائص منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية.....95
الفرع الثاني: مبادئ منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية.....96
خلاصة الفصل:.....97

الفصل الثالث: التجارة الخارجية في إطار الشراكة الاوروجزائرية (98-133)

تمهيد.....99
المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر 100
المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية 100
الفرع الأول: هيكل الواردات الجزائرية 100
الفرع الثاني: اتجاه الواردات حسب المناطق الجغرافية 101
المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية.....105
الفرع الأول: تطور هيكل الصادرات الجزائرية.....105
الفرع الثاني: اتجاه الصادرات الجزائرية.....107
الفرع الثالث: وضعية الميزان التجاري الجزائري.....110

المبحث الثاني: آثار الشراكة على بنية المبادلات التجارية الاوروجزائرية.....113
المطلب الأول: تحليل المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي 113
الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي 113
الفرع الثاني: هيكل المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي 115
المطلب الثاني: الآثار المصاحبة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية 118
الفرع الأول: آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي.....118
الفرع الثاني: آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي.....119
الفرع الثالث: الأثر على الموازنة العامة.....121
الفرع الرابع: الأثر على المستهلك.....123
المبحث الثالث: السياسات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....125
المطلب الأول: السياسات المرافقة الداخلية.....125
الفرع الأول: برنامج التأهيل الصناعي.....125
الفرع الثاني: توسيع نطاق الحكم الراشد.....130
المطلب الثاني: السياسات المرافقة الخارجية.....131
الفرع الأول: ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية.....131
الفرع الثاني: ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.....131

خلاصة الفصل:.....133
الخاتمة العامة.....135
قائمة المراجع.....142

قائمة الجداول:

جدول رقم(01-01): أهم أشكال التكامل الاقتصادي.....12
جدول رقم (02-01): مسيرة مفاوضات اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية.....65
جدول رقم (02-02): أهم البرامج و الأنشطة الإقليمية.....67
جدول رقم (02-03): توزيع التزامات المساعدات حسب الشركاء و البرامج خلال الفترة (95-99).....73
جدول رقم (02-04): تقييم برنامج المساعدات المالية.....75

جدول رقم (02-05): خطوات انتقال الجزائر إلى الشراكة الدولية.....78
جدول رقم (02-06): التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.....86
جدول رقم(02-07): التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الاوروجزائرية.....87
جدول رقم (02-08): المنتجات الفلاحية في التجارة الخارجية.....88
جدول رقم (02-09): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا1 خلال 1995-1999...92
جدول رقم(02-10): الالتزامات المالية من طرف برنامج ميدا 2.....93
جدول رقم (02-11): النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر.....94
جدول رقم (03-01): العشر الممونون الأوائل للجزائر للفترة (2003 – 2006).....103
جدول رقم (03-02): العشر ممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة (2007-2013).....104
جدول رقم (03-03): تطور هيكل الصادرات من السلع (2003- 2013).....106
جدول رقم (03-04): العشر أول زبائن للجزائر للفترة (2003-2008).....109
جدول رقم (03-05): العشر أول زبائن للجزائر للفترة (2008-2013).....110
جدول رقم (03-06): خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي.....122

قائمة الأشكال

شكل رقم(01-01) : حالة خلق التجارة.....15
الشكل رقم(01-02): تحويل التجارة – الأثر السلبي على الرفاهية.....18
شكل رقم (01-03): حالة تحول التجارة – الأثر الايجابي على الرفاهية.....20
شكل رقم (03-01): تطور هيكل الواردات من السلع خلال الفترة (2003-2013).....100
شكل رقم (03-02): تطور اتجاه الواردات حسب المناطق الجغرافية للفترة (2003-2013).....102
شكل رقم (03-03): تطور هيكل الصادرات حسب المناطق الجغرافية.....108
شكل رقم (03-04): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2003-2013).....111
شكل رقم (03-05): تطور الواردات من السلع مع الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال الفترة (2003-2013).....113
شكل رقم (03-06): تطور الصادرات الجزائرية من السلع إلى الاتحاد الأوروبي.....115
شكل رقم (03-07): هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.....116
شكل رقم (03-08):هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي.....117

شكل رقم (03-09): المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الزراعية.....118
شكل رقم (03-10): المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية.....120
شكل رقم (03-11): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 1991-2006.....123
شكل رقم(03-12): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2007- 2013.....124

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر.....153
الملحق رقم (02): تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروب.....160

مقدمة عامة

طبيعة المشكلة:

دخل العالم ألفية ثالثة تميزت ببروز ملامح نظام عالمي جديد يغلب عليه طابع التكتلات الإقليمية و التي تعود مرجعيتها إلى الانفتاح الاقتصادي الكبير من وراء بروز و تبلور فكرة العولمة، و إن كان ما يبرر هذا الانفتاح بالنسبة للدول المتقدمة ضرورة لاستمرار النمو المتوقف على التوسع المتنامي للأسواق، فانه بالنسبة للدول النامية مطلب أساسي من اجل تحقيق تنمية مستدامة.

ويعتبر التكامل الاقتصادي بين دول نامية و أخرى متقدمة جانبا من جوانب متعددة تدخل في إستراتيجية التنمية، إذ يستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا التوجه بإمكانية فردية ومن هذا المنطلق استمدت فكرة التكامل الاقتصادي شرعيتها ومبرراتها، لذلك يشهد القرن الحالي نمطا جديدا من التعاملات الاقتصادية الدولية تتمثل في ظهور اتجاه ينادي بضرورة تحرير التجارة الدولية من القيود والعوائق التي تعترض سبلها بين الدول ويسعى هذا الاتجاه إلى زيادة التعاون الاقتصادي بين دول العالم.

و في هذا الإطار برزت تكتلات تضم إلى جانب الدول المتقدمة دولا نامية تهدف إلى بناء فضاءات اقتصادية مندمجة، وتشترك كلها في كونها تضم جانبين أساسيين الأول تجاري و الثاني مالي لذا بدأت الدول النامية تعمل وفق منهج التكامل و الشراكة لمواجهة القوى الاقتصادية الصاعدة، و بما أن العولمة أصبحت واقعا مفروضا فلابد على الدول النامية أن تلجا إلى تعميق التكامل و الاندماج بين اقتصادياتها واللجوء إلى الشراكة مع الدول الأوروبية من اجل تعظيم المكاسب و المنفعة.

وضمن هذا السياق تندرج اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية، و التي تهدف إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة من خلال إعادة هيكلة اقتصاديات دول جنوب و شرق المتوسط، عن طريق إدماجها في الفضاء الجديد مع الاتحاد الأوروبي لذلك تسعى دول الاتحاد المغاربي و من بينها الجزائر إلى إقامة علاقات تعاون و شراكة مع دول الاتحاد الأوروبي من خلال عقد العديد من الاتفاقيات.

و لعل تسارع الأحداث و لجوء كل من تونس و المغرب بالخصوص للدخول في مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي جعل الجزائر تعقد أول لقاء لتبادل وجهات النظر حول المحاور الأساسية لمستقبل المفاوضات مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1993، وبعد سلسلة من الاجتماعات و نتيجة لتباين مواقف الطرفين تم توقيف المفاوضات، ثم استئنفت هذه الأخيرة سنة 2000 أين تم دراسة جميع المسائل المطروحة على مدى 17 جولة و منه تم التوقيع الفعلي على اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي في 22 افريل2002 و الذي دخلت حيز التنفيذ ابتدءا من سبتمبر 2005، ولا شك أن هذه الاتفاقية ستكون لها انعكاساتها الواضحة على الاقتصاد الجزائري عموما وقطاع التجارة الخارجية خصوصا، من خلال ما تقدم يمكننا صياغة معالم إشكالية بحثنا في التساؤل الجوهري الآتي:

فيم تتمثل انعكاسات اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية ؟.

ويندرج تحت هذا التساؤل جملة الأسئلة الفرعية التالية:

1. ضمن أي مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي تندرج اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية؟
2. هل ساهمت الشراكة الاوروجزائرية في زيادة الصادرات الجزائرية ؟ و ماهي انعكاساتها على الواردات ؟
3. هل أدت اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى عملية خلق أو تحويل التجارة ؟
4. كيف يمكن زيادة الفوائد الناتجة عن تنفيذ اتفاق الشراكة؟

فرضيات البحث:

1. تسعى الجزائر من وراء قبول الشراكة لتحرير تجارتها الخارجية و الاستفادة من المساعدات المالية.
2. بقيت اتفاقية الشراكة حبيسة المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي.
3. استفادت الصادرات الجزائرية من التخفيضات الجمركية المطبقة في إطار الشراكة وزادت صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي.
4. زادت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية.
5. لم تؤدي اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى خلق التجارة بل أدت إلى تحويل التجارة.

مبررات اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الدوافع أدت بنا إلى معالجة هذا الموضوع دون غيره، نجملها فيما يلي:

1. دوافع موضوعية:

- احتلال موضوع الشراكة الاورومتوسطية لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي الوطني والدولي في الوقت الحاضر.
- قلة البحوث والدراسات التي تناولت تقييم الشراكة من خلال تحليل آثارها على مستوى قطاع التجارة الخارجية في الجزائر.

2. دوافع ذاتية:

- التخصص في مجال التجارة الدولية هو الدافع الرئيسي في اختيار هذا الموضوع.

- الميل لدراسة العلاقات الاقتصادية الدولية و الرغبة الشخصية في التعرف أكثر على موضوع الشراكة الاورو جزائرية.
- الشعور بقيمة وأهمية هذا الموضوع في مجال التجارة الخارجية الذي يعرف تحولات وتطورات متلاحقة.

أهمية البحث:

- يستقي الموضوع أهمية من انه يتناول موضوع الشراكة الاورو جزائرية الذي لم تتحدد معالمه بصورة نهائية و الذي له شق تجاري يتمثل في إنشاء منطقة تجارة حرة له آثاره الواضحة على المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي من المهم الإشارة إليه، ومنه فان هذه الدارسة جاءت لتسلط الضوء على الجوانب والأبعاد المختلفة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، والكشف عن مدى انعكاساتها السلبية والإيجابية على قطاع التجارة الخارجية في ظل المرحلة الراهنة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف يمكن حصرها فيما يلي:

1. محاولة التعرف على ماهية الشراكة الأورومتوسطية، أهدافها،آلية عملها وآثارها.
2. مراجعة ظاهرة التكامل الاقتصادي و انعكاساته على التجارة الخارجية.
3. إبراز ايجابيات و سلبيات الشراكة الأوروجزائرية بالنسبة للاقتصاد الوطني.
4. تحليل تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تقديم نتائج إنشاء منطقة التبادل الحر على الصادرات والواردات الجزائرية.
5. المساهمة في توفير دراسات تخص هذه الاتفاقية للباحثين.

منهج البحث:

اعتمدتنا في هذا البحث على المنهج الوصفي، حتى نتمكن من وصف وتشخيص وفهم الشراكة الأورومتوسطية والإلمام بكل جوانبها و استخلاص الملاحظات و النتائج.

و أيضا تم استخدام المنهج التاريخي و الذي من خلاله قمنا بعرض التطور التاريخي لسياسة التجارة الخارجية و تتبعنا مراحل توقيع وتنفيذ اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

بالاضافة إلى استخدام المنهج التحليلي بهدف معرفة الآثار المختلفة للشراكة على التجارة الخارجية.

حدود البحث:

1. الإطار الزماني: تم تحديد 2003-2013 في تحليل هيكل التجارة الخارجية في الجزائر أي قبل دخول الاتفاقية حيز النفاذ بسنتين و أثناء القيام بعملية التفكيك الجمركي.
2. الإطار المكاني: اقتصرت في هذا البحث على دراسة الشراكة الأورومتوسطية بصيغتها الثنائية أي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، وأهم تأثيراتها على قطاع التجارة الخارجية.

دراسات سابقة في الموضوع:

من بين الدراسات التي تناولت الجوانب المتعلقة باتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي نجد بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها:

1. إنصاف قصوري، « اليورو و اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية »، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2005-2006، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة نموذج من التكتلات الدولية القائمة و استعراض أهم الأحداث الاقتصادية على الساحة العالمية كبدء التعامل بالعملة الأوروبية الموحدة، و التعرف على التسهيلات و التحسينات التي تقوم بها الدول المتوسطية العربية الطالبة للشراكة من مزايا و حوافز تهدف إلى تحسين بيئتها الاستثمارية و مؤسساتها المالية و المصرفية، و توصلت إلى النتائج التالية انه تحقيق التكامل يكون تدريجيا بخطوات تصحبها إصلاحات لإقامة هيكل اقتصادي متكامل مصيره توحيد شتى السياسات الاقتصادية و المالية، و أنه بالرغم من أن اقتصاديات الدول الأوروبية ليست نسخة طبق الأصل إلا أنها حققت انجاز القرن بتحقيق العملة الموحدة التي تتميز بالاستقرار.
2. شهرة عديسة، « اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري » ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة محمد خيضر بسكرة للسنة الجامعية 2007-2008، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الكيفيات التي يتم من خلالها توجيه المساعدات المالية في إطار الشراكة للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، و إبراز دور هذه المساعدات المالية في إطار ميدا 1 و ميدا 2 في تأهيل الاقتصاد الوطني و التعرض لمختلف العوائق التي يواجهها الاقتصاد الوطني، و التي تقف كحاجز أما الاستغلال الأمثل للجانب

المالي للشراكة الاوروجزائرية، و توصلت إلى مجموعة من النتائج لعل أهمها أن عملية تأهيل الاقتصاد الوطني في ظل اتفاقية الشراكة تعتبر عملية ضرورية لتحسين أداء المؤسسة الجزائرية و حمايتها من المنافسة الشديدة الناتجة عن الدخول الحر للسلع الأوروبية في السوق الجزائرية.

3. جمال عمورة، « دراسة تحليلية و تقييميه لاتفاقيات الشراكة العربية الاورومتوسطية » ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة الجزائر للسنة الجامعية 2005-2006، هدف هذا البحث إلى دراسة الآثار الاقتصادية لاتفاقيات الشراكة على الدول العربية التي وقعت عليها، وذلك من خلال بعض التجارب كتجربة تونس، المغرب ومصر و الجزائر، وبما أن هذه الآثار متشعبة ومتداخلة وتمس عدة ميادين وقطاعات اقتصادية مختلفة، فإن هذا البحث هدف إلى تشريح محتوى هذه الاتفاقيات و تحديد آثارها على الصادرات و على الاستثمار الأجنبي المباشر، و آثارها على موارد ميزانية الدول كما توصلت هذه الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها انه بالرغم من المزايا والإيجابيات التي توفرها اتفاقيات الشراكة إلا أنها لا تخلو من العديد من الآثار السلبية أبرزها استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الأوروبية–العربية، الذي لم يكن في صالح الدول العربية المتوسطية الموقعة على هذه الاتفاقيات و ضعف استثمارات دول الاتحاد الأوروبي في معظم الدول العربية المتوسطية مقارنة مع العديد من الدول الأوروبية الأخرى (دول شرق ووسط أوروبا) ويرجع هذا إلى ميل الاتحاد الأوروبي لدول شرق ووسط أوروبا تحضيرا لإدماجها في الاتحاد الأوروبي و ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية المتوسطية.

– بالرغم من أن هذه الدراسات تناولت فكرة الشراكة الاوروجزائرية و انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري إلا أنه تظهر الحاجة إلى المزيد من الاطلاع و البحث في هذا الموضوع، كما انه من خلال بحثنا و اطلاعنا على هذا الموضوع وجدنا أن العديد من الدراسات لم تركز على الجانب التجاري للشراكة الاوروجزائرية و أن الدراسات التي لم تركز على الجانب التجاري لم تتناوله بذات الآلية و المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة، فمن خلال بحثنا هذا حاولنا أن نبرز انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية في الجزائر.

صعوبات البحث:

تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في:

- تشعب الموضوع بالإضافة إلى ندرة المراجع و خاصة الكتب و بالتحديد الكتب الخاصة بالشراكة الاوروجزائرية وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية.
- اختلاف الإحصائيات من مصدر إلى آخر، و من جهة إلى أخرى مما يؤدي في بعض الأحيان إلى تناقض في البيانات المتعلقة بالموضوع.

محتوى البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى مقدمة عامة و ثلاث فصول و خاتمة عامة حيث:

– الفصل الأول: بعنوان التكامل الاقتصادي و واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل التطورات العالمية قمنا في المبحث الأول بتسليط الضوء على التكامل الاقتصادي و انعكاساته على التجارة الخارجية أما المبحث الثاني يستعرض تحرير التجارة الخارجية الجزائرية بينما المبحث الثالث يبين جهود اندماج الجزائر في الفضاء التجاري العالمي الجديد.

– الفصل الثاني: بعنوان الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية و قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول عبارة عن إطار نظري للشراكة الاورومتوسطية، أما المبحث الثاني فيبين اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، أما المبحث الثالث فيبرز الجوانب المالية والتجارية لاتفاق الشراكة الاوروجزائرية.

– الفصل الثالث: بعنوان التجارة الخارجية في ظل الشراكة الاوروجزائرية، و يضم ثلاثة مباحث المبحث الأول يستعرض تطور التجارة الخارجية في الجزائر و المبحث الثاني يوضح آثار الشراكة على بنية المبادلات الاوروجزائرية، و أخيرا في المبحث الثالث يتناول السياسات المرافقة لنجاح اتفاقية الشراكة.

و في الأخير حاولنا من خلال الخاتمة عرض ما توصلت إليه هذه الدراسة من نتائج مع طرح تساؤلات جديدة قد تشكل مواضيع لدراسات لاحقة في هذا الموضوع، تعمل على إثراء الموضوع المعالج.

الفصل الأول:

التكامل الاقتصادي و واقع التجارة الخارجية في الجزائر

تمهيد:

في إطار التحرر الاقتصادي تسعى الجزائر إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي،و عدم البقاء بمعزل عن التطورات الاقتصادية العالمية، و يبرز ذلك من خلال محاولتها الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة منذ إنشاء هذه الأخيرة، رغبة منها في دعم الإصلاحات الاقتصادية القائمة و مواصلة تحرير التجارة الخارجية تماشيا مع مبادئ المنظمة و كذا انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية. ومن هذا المنطلق سوف نتطرق في هذا الفصل على الآتي:

- **المبحث الأول: انعكاسات التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني:تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.**
- **المبحث الثالث:جهود اندماج الجزائر في الفضاء العالمي الجديد.**

المبحث الأول:التكامل الاقتصادي وانعكاساته على التجارة الخارجية

بعد الحرب العالمية الثانية و في النصف الثاني من القرن العشرين شهد الاقتصاد العالمي تطورا كبيرا في اتساع نطاق السوق، و أصبح التكامل الاقتصادي موضوع بحث و اهتمام خاص في العالم،و ذلك بعد قيام السوق الأوروبية المشتركة التي برهنت و أكدت على أهمية التكامل و أثره على النمو الاقتصادي للدولة المتكاملة اقتصاديا و على التجارة الخارجية، و قد ساهم العديد من الاقتصاديين في دراسة ظاهرة التكامل الاقتصادي، و من هذا المنطلق سوف نحاول عرض انعكاسات التكامل الاقتصادي على التجارة الخارجية.

المطلب الأول:ماهية التكامل الاقتصادي

يظهر التكامل الاقتصادي كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول،و سنركز في هذا المطلب على توضيحمفهوم التكامل الاقتصادي،أهدافهكذلك سوف نتطرق لمقوماته و مزاياه و أشكاله المختلفة.

الفرع الأول:تعريف التكامل الاقتصاديو أهدافه

يبرز التكامل الاقتصادي بين الدول كأحد ابرز الأشكال التي ظهرت لتيسير العلاقات الاقتصادية و التجارة الدولية بالذات بين المجموعة المتكاملة من الدول، خاصة و أن اتجاها قويا برز في الفترات الأخيرة نحو قيام مثل هذا التكامل و في هذا الصدد سنحاول التعرف على مفهومه و أهدافه.

أولا: تعريف التكامل الاقتصادي

يعرف بعض الاقتصاديين التكامل الاقتصادي بأنه "**عملية تنسيق مستمرة متصلة و صيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية**"[1]، و يرى البعض الآخر أن التكامل الاقتصادي "**كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة و عناصر الإنتاج فيما بينها و للتنسيق بين سياساتها بغية تحقيق معدل نمو مرتفع**"[2].

---

[1] السيد محمد احمد سريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص، ص.198- 199.

[2] عادل شنيني،« **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية (الجزائر)،2011/2010، ص.10.

ينظر بيلابلاسا *BalassaBélaإلى التكامل الاقتصادي على " **انه تنسيق و انه نوع من الإدارة، فهو تنسيق لأنه يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة، و هو نوع من الإدارةإذ يتمثل في إلغاء كافة الصور المختلفة للتمييز بين الاقتصاديات الوطنية**"[1]، و هو يرى انه ينبغي التمييز بين التكامل و التعاون، فيقول أنهما و إن كانا يبدو و كأنهما من طبيعة واحدة إلاأنهما يختلفان اختلافا كميا و نوعيا، فبينما يتضمن التعاون العمل لتقليل التمييز فان عملية التكامل الاقتصادي تتضمن الإجراءات التي تؤدي إلى إلغاء بعض أو كل صور التمييز، فمثلا الاتفاقات الدولية المزودة بالسياسات التجارية تعد صورا للتعاون الدولي في حين أن إلغاء الحواجز التجارية تعد خطوة نحو التكامل الاقتصادي، و رغم هذا التحديد الواضح من جانب (بيلابلاسا) إلا أن هناك من يرى بعدم وجود فرق بين التعاون و التكامل، فيقول أن مصطلح التعاون يمكن وصفه بأنه مجموعة الإجراءات و الاتفاقيات المنظمة و القوانين التي تطبقها الدول بقصد تسهيل انتقال البضائع و الخدمات و عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء على أساس من أفضلية المعاملة سواء اتخذت هذه الأفضلية شكلا انفراديا أو ثنائيا أو جماعيا.[2]

ثانيا: أهداف التكامل الاقتصادي

لا يعد التكامل الاقتصادي بين الدول هدفا بحد ذاته، و إنما توجد أهداف عديدة تسعى أطرافه إلى تحقيقها من خلال التكامل وهي أهداف اقتصادية و أخرى سياسية يمكن إجمالها فيما يلي:

1. الأهداف الاقتصادية:

و التي يسعى أي تكامل اقتصادي لتحقيقها و تتمثل في:

أ. يهدف التكامل الاقتصادي في مراحله المتقدمة إلى تقسيم العمل و التخصص الإنتاجي بين مجموعة الأقطار، من ضمن الآليات التي تساعد على ذلك إقامة المشروعات الكبيرة الحجم التي تستفيد من اتساع نطاق السوق المشتركة و وفرات الحجم الكبير التي تؤدي بدورها إلى تخفيض تكلفة الوحدة المنتجة و تعظيم القيمة المضافة لمجتمع التكامل.

*بيلا بلاسا: هو اقتصادي هنغاري و مستشار البنك الدولي ولد سنة 1928 و توفي سنة 1991، يعتبر من أوائل الاقتصاديين الذين تعرضوا لموضوع التكامل الاقتصادي بالبحث و التحليل.

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007، ص. 207.

[2] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع نفسه، ص. 207.

ب. المساعدة على تطوير القدرات التكنولوجية و تنميتها حيث أن إمكانيات التكامل تساعد على توفير مصادر التمويل المشترك لبرامج البحوث، كما يؤدي التكامل إلى زيادة المنافسة و الكفاءة الإنتاجية.

ت. يكسب التكامل لمجموعة الأطراف المشتركة مركزا تفاوضيا قويا يستطيع من خلاله الحصول على شروط أفضل في مجالات التبادل التجاري، كما أن الاقتصاد الصغير منفردا لا يمكنه حشد الموارد الكافية لبلورة منتجات حديثة أو تحسين المنتجات الحالية.[1]

ث. الرغبة في تامين الوصول إلى الأسواق الكبرى للحصول على مزايا الإنتاج و يشجع التكتل على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، و إعادة التكوين الحر للسلع و رأس المال و العمل.

ج. أهداف التكامل بالنسبة للدول الصناعية الاستفادة من عوائد الكفاءة الناجمة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية القائمة و زيادة حجم التجارة الإقليمية للبلدان الأعضاء، و توسيع نطاق السوق أمام المشروعات في كل دولة من الدول الأعضاء، هذا الاتساع الذي يسمح بالاستفادة بما يتحقق من وفرات الإنتاج الكبيرة و مزايا التخصص، أما الهدف الرئيسي الذي تسعى لتحقيقه الدول النامية تحقيق التنمية الاقتصادية.[2]

2. الأهداف السياسية:

أحيانا قد يكون وراء التكامل الاقتصادي أهداف سياسية، نجملها فيمايلي:

أ. تقليل المنازعات بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية و القضاء على العنصرية فيما بينهم.

ب. التقريب بين المواقف و وجهات النظر تجاه المشاكل و الصراعات الدولية.

ت. يهدف التكامل إلى تكوين مدخل للتعاون الأمني و الدفاع المشترك في ظروف العدوان و الحروب الإقليمية و الدولية.[3]

---

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص، ص.219 – 220.

[2] نوال شحاب، « **اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3، (الجزائر)، 2010/2009، ص.20.

[3] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص. 220.

ث. قد يكون الهدف من وراء التكامل الاقتصادي الرغبة في تكوين وحدة عسكرية بين الدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي، و من أمثلة ذلك ما نادى به المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية لقيام وحدة أوروبية أساسها اقتصادي و أهدافها عسكرية سياسية في مواجهة القوى العالمية.[1]

الفرع الثاني: مقومات التكامل و مزاياه

لاشك أن تحقيق التكامل الاقتصادي ينبغي أن يستند إلى مقومات يقوم على أساسها، و من هذه المقومات منها ما هو اقتصادي و منها ما هو سياسي و أخرى اجتماعية و ثقافية رغم أهميتها في تشكيل أساس التكامل و نجاحه، إلا انه الذي يهمنا هو التركيز على المقومات الاقتصادية لارتباطها بموضوع البحث هذا ما سوف نتطرق إليه.

أولا: مقومات التكامل الاقتصادي

من المقومات الاقتصادية للتكامل الاقتصادي ما يأتي:

1. **توفر الموارد الطبيعية:** ذلك أن هذا المقوم يعتبر أساسا مهما يستند إليه التكامل الاقتصادي في قيامه و نجاحه، بحيث يمكن أن تتجاوز بعض الدول المشكلات التي تواجهها و المتصلة إلى الافتقار النسبي إلى بعض الموارد الطبيعية في حالة وجود مثل هذا التكامل، إذأن بعض الدول تتوفر لديها إمكانات زراعية واسعة و مائية وفيرة كما يتاح معها زيادة في الإنتاج الزراعي، في حين تتوافر لدى البعض الآخر ثروات معدنية يمكن أن تشكل أساسا لتطور الصناعة، و أخرى يتوفر فيها المناخ المناسب لان تكون بلدا سياحيا، و هذا ما يوفر أساسا ملائما تستند عليه عملية التكامل، و بالتالي التوسع في الأنشطة الاقتصادية بين الدول المتكاملة يفرض توفر هذه الموارد الطبيعية و في غيابها يؤدي إلى إعاقة التوسع في هذه الأنشطة.
2. **التخصص و تقسيم العمل:**لاشك أن التكامل الاقتصادي حتى يوفر للدول المتكاملة عائدا اكبر ينبغي أن يستند إلى التخصص و تقسيم العمل الذي يسمح بوفرات الإنتاج على أساس الميزة النسبية التي تتمتع بها كل دولة من الدول المتكاملة، و لاشك أن هذا يعتبر أساس مهم لقيام التكامل و ديمومته و نجاحه و فاعليته، في حين أن عدم توفر التخصص و تقسيم العمل يؤدي

[1] نوال شحاب، مرجع سابق، ص.21.

إلى تنافس المشروعات الإنتاجية القائمة في الدول المتكاملة في الدول المتكاملة بحيث يقود إلى تضررها، و لذلك فان تنظيم المنافسة من خلال التخصص و تقسيم العمل هو البديل في إطار التكامل لتلافي الأضرار و الحصول على منافع اكبر.

3. **توفر طرق و وسائل النقل و الاتصال:** يبرز هذا المقوم للتكامل كعنصر هام في نجاحه و فعاليته، لأنه حتى و إن توفرت الحرية في انتقال السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج فان مدى التكامل و فاعليته تبقى محدودة طالما افتقرت الدول المتكاملة إلى طرق و وسائل نقل و اتصال متقدمة و رخيصة و هذا يؤدي إلى ضعف مدى الاستفادة من مزايا التخصص و تقسيم العمل بين الدول المتكاملة القائمة على التكاليف النسبية في الإنتاج، بحيث أنإضافة كلفة النقل المرتفعة إلى السعر و منه يصبح السعر الأعلى المرتبط بكلفة اكبر و كفاءة اقل و قدرة اكبر على التنافس و هذا معناه تضرر المنتج الكفء نتيجة تكاليف النقل المرتفعة و منه ضعف أو غياب طرق و وسائل النقل يعيق إلى حد كبير التكامل بين الدول.[1]
4. **توفير الأيدي العاملة:** تتمثل في حرية انتقال عناصر الإنتاج و بالأخص العمل و رأس المال، بمعنى حرية انتقال الأشخاص بين كافة الدول المتكاملة للبحث عن فرص الاستخدام المناسبة، و بهذا يتم استخدام كفا لليد العاملة مما يؤدي إلى تنمية الموارد و زيادة حجمها و بالتالي رفع مستوى المعيشة في دول التكامل.
5. **توفر المناخ السياسي الملائم:**هو من أهم العوامل بحيث توفر الإدارة السياسية يؤدي إلى إزالة الحواجز في وجه التكامل، فأما ضعفها فيؤدي للعكس بحيث أن تقارب وجهات النظر بين القادة السياسيين يخلق جو من الثقة و تبادل الأفكار.[2]

ثانيا: مزايا التكامل الاقتصادي

تتمثل في المنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة اقتصاديا، و التي يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يأتي:

[1] فليح حسن خلف، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)، 2001، ص، ص.177- 179.
[2] عادة شنيني، مرجع سابق، ص.18.

1. **اتساع حجم السوق:** في الوقت الذي يوفر التكامل سوق واسعة أمام منتجات الدول المتكاملة، و هذا ما يؤدي إلى اتساع إنتاج المشروعات بسبب توفر الطلب الذي يمكن من تحقيق الحافز على هذا التوسع، و يرافق ذلك من زيادة درجة استخدام الموارد و الطاقات الإنتاجية القائمة و بالذات غير المستغل منها خاصة في الدول النامية، إضافة إلى سعة السوق يتيح حجم كبير من الإنتاج، تقل معها كلفة إنتاج الوحدة الواحدة و بالتالي الأسعار و من ثم القدرة على المنافسة، و يمكن أن يتم ذلك لا على الدول المتكاملة فحسب، و إنما يمكن أن يمتد الأمر إلى تصدير المنتجات إلى الدول الأخرى، كما أن اتساع حجم السوق يتيح درجة اكبر من التخصص و تقسيم العمل بحيث يتم الانتفاع من الميزات النسبية التي تتمتع بها كل دولة عضو في التكامل الاقتصادي.
2. **زيادة التشغيل:** إن التكامل بحكم توسيعه للسوق، و من ثم تحفيزه على التوسع في الإنتاج و النشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك فانه يتيح قدرا اكبر من فرص للتشغيل اكبر كون سوق العمل لا تقتصر على دولة واحدة و إنما على مجموعة من الدول المتكاملة، و بالتالي فان التكامل يمكن أن يساهم في الحد من البطالة.
3. **زيادة معدل النمو:** بالاعتماد على عناصر الإنتاج الأكثر وفرة بعد التكامل الاقتصادي حيث العملية الإنتاجية لا تصبح مقيدة، و بذلك يتوفر لها قدر اكبر من رؤوس الأموال و قدر اكبر من الأيدي العاملة و بالذات الماهرة و الفنية منها، و قدرات تنظيمية و إدارية اكبر و هذا ما يوفر زيادة في الإنتاجية بالشكل الذي يحقق نموا في الناتج* و الدخل القومي*.
4. **تطوير القاعدة التكنولوجية:** بما أن الدول النامية عاجزة بشكل منفرد عن إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية، لذلك فان التكامل يمكن أن يتيح قدرات اكبر في هذه الجوانب، و بالشكل الذي يمكن أن يساهم في إقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية قادرة على الاستجابة للاحتياجات المحلية، و بذلك تتوفر للاقتصاد القدرة على الإنتاج و منه القدرة على النمو. [1]
5. **تخفيف العبء على ميزان المدفوعات:**تقوم الدول المتكاملة اقتصاديا بزيادة التبادل التجاري فيما بينها، و تخفض من وارداتها من العالم الخارجي، و بذلك تعوض زيادة التبادل التجاري

*الناتج القومي : هو مجموع القيمة النقدية للسلع و الخدمات التي تم إنتاجها أو تقديمها للمجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.
*الدخل القومي : هو مجموع المبالغ و الإيرادات التي تحصل عليها دولة خلال سنة.
[1]فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص، ص.180-184.

بين الدول المتكاملة عن الحاجة إلى الاستيراد من العالم الخارجي بعملات أجنبية، و هذا ما يؤدي إلى تخفيف العبء على موازين المدفوعات.

6. **زيادة القوة التفاوضية:** من مزايا التكامل الاقتصادي، انه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة لتحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحكم الدول الأعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية اكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة، و يترتب على زيادة قدرة المساومة تحسين و كفاءة التبادل التجاري مع العالم الخارجي، حيث تستطيع دول التكامل الحصول على واردات بأسعار اقل، كما يمكنها أن ترفع من أسعار صادراتها نظرا لانعدام المنافسة فيما بينها في الأسواق الخارجية، الأمر الذي يجعل مبادلاتها التجارية في وضع أفضل.[1]

الفرع الثالث:أشكال التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، فأولها منطقة التفضيل، و ثانيها منطقة التجارة الحرة، و ثالثها الاتحاد الجمركي، و رابعها السوق المشتركة، و خامسها الاتحاد الاقتصادي و سوف نتناول كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي.

أولا:منطقة التفضيل

يعد هذا الشكل من أشكال التكامل أولى درجات السلم التكاملي، و يقصد به"**اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع و الخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع و الخدمات مع الدول الأخرى ثابتة**"[2]، و من الأمثلة التاريخية لنظام التفضيل هو ما اتفقت عليه دول منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي(OEEC) في عام 1948 على إلغاء نظام الحصص الذي كانت تخضع له مبادلاتهم التجارية، و أيضا من هذه الأمثلة ما أطلق عليه " منطقة

[1] عائشة خلوفي، « **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية (دراسة حالة الاتحاد الأوروبي)**» ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2012/2011، ص، ص.57-58.

[2] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص.200.

الكومنولث" الذي اتفقت فيه مجموعة من الدول على أن يعطى البعض امتيازات جمركية متبادلة و هو ما عرف آنذاك نظام التفضيل الإمبراطوري، و يتميز هذا الشكل التكاملي بمايلي: [1]

1. يعني هذا الشكل التكاملي بتخفيض القيود الجمركية و غيرها دون إلغائها فهي تعد نوعا من المعاملات التفضيلية الجمركية التي ترمي إلى زيادة التبادل التجاري بين دولتين أو أكثر.
2. ينصب هذا الشكل من أشكال التكامل على الناحية التجارية المتعلقة بتبادل السلع العينية فقط و لا تمتد لتشمل الجانب النقدي.
3. تحتفظ الدول الأعضاء في المنطقة بسياساتها القطرية في المجالات الجمركية و غير الجمركية دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء.

ثانيا:منطقة التجارة الحرة

و تمثل منطقة التجارة الحرة درجة أعلى من التكامل من منطقة التفضيل، و هي عبارة عن "**تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بموجبه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية و القيود الأخرى على التجارة، مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء الدول خارج المنطقة، و ذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج و حجم التجارة بين دول المنطقة**".[(2)]وهنا تلتزم كل دولة عضو بإلغاء كافة القيود على الواردات من الدول الأطراف في الاتفاقية، و بالتالي تتمتع صادرات كل دولة بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى، و لكل دولة مشتركة الحق في فرض الرسوم الجمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنطقة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة.[3]

و من أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوروبا و التي تكونت في عام 1960 من سبعة دول هي :(المملكة المتحدة، النمسا، الدنمارك، النرويج، البرتغال، السويد، سويسرا) و منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و التي تكونت عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و المكسيك كذلك منطقة تجارة حرة عربية.[4]

---

[1] إيمان عطية ناصف، هشام محمد عمارة، مرجع سابق، ص، ص.235- 236.

[2] حسين عمر ، مرجع سابق، ص.29.

[3] زينب حسين عوض الله، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003، ص.310.

[4] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص. 201-202.

ثالثا:الاتحاد الجمركي

يعبر الاتحاد الجمركي عن درجة أعلى من درجات التكامل من منطقة التجارة الحرة،و يشتبه مع الشكل السابق (منطقة التجارة الحرة) من حيث إلغائه الرسوم الجمركية و القيود الكمية و الإدارية على الواردات فيما بين الدول الأعضاء فضلا عن توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بالاتحاد في مواجهة الخارج أي في مواجهة الدول غير أعضاء،[1] و يختلف الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في انه يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة اتجاه الدول غير أعضاء، و يساعد الاتحاد الجمركي على توسيع نطاق السوق بالنسبة لسلع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بحيث تستفيد كل دولة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في إنتاج السلع و الخدمات، و من أشهر الأمثلة على ذلك اتحاد البنلوكس بين كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ تأسس في لندن سنة 1944(و الآن هو جزء من الاتحاد الأوروبي)، و الاتحاد الأوروبي الذي تكون في عام 1957 من ألمانيا الغربية و فرنسا و ايطاليا و بلجيكا و لوكسمبورغ و هولاندا.[2]

رابعا:السوق المشتركة

تعتبر السوق المشتركة درجة أعلى من درجات التكامل من الاتحاد الجمركي، و بمقتضى هذا الشكل تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كاقتصاد واحد، فإلى جانب تحقق شروط الاتحاد الاقتصادي يتعين إنشاء سلطة عليا تكون قراراتها في الشؤون الاقتصادية ملزمة لجميع الدول الأعضاء،[3] و بالتالي إزالة كافة القيود أيضا على حرية انتقال العمل و رأس المال بين الدول الأعضاء، و قد حقق الاتحاد الأوروبي (UE) منزلة السوق المشتركة في أواخر سنة 1992.[4]

[1] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص. 310.

[2] السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص. 204.

[3] زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص. 311.

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2001، ص.152.

خامسا:الاتحاد الاقتصادي

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلى درجات التكامل الاقتصادي، يذهب ابعد أكثر عن طريق تنسيق أو حتى توحيد السياسات النقدية و المالية للدول الأعضاء، و مثال على اتحاد اقتصادي و نقدي كامل هو الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

و يمكن توضيح خصائص كل من شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المذكورة سابقا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(01-01): أهم أشكال التكامل الاقتصادي

أشكال التكامل	تخفيض الرسوم الجمركية بين دول التكامل	إلغاء الرسوم الجمركية بين دول التكامل	توحيد التعريفة الجمركية بين دول التكامل	حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول التكامل	تنسيق و توحيدالسياسات الاقتصادية بين دول التكامل
المنطقة التفضيلية	X				
منطقة تجارة حرة	X	X			
اتحاد جمركي	X	X	X		
سوق مشتركة	X	X	X	X	
اتحاد اقتصادي	X	X	X	X	X

المصدر: من إعداد الطالبة بناءا على المعطيات السابقة.

حيث تمثل أشكال التكامل الأربعة الأولى ما يسمى بالتكامل السطحي(shallow intégration)، و المرحلة الأخيرة التكامل العميق(Deep intégration)، و يشير التكامل السطحي إلى مراحل التكامل التي تقتصر على قضايا القيود التجارية من حواجز جمركية و غير جمركية بين الدول الأعضاء، أما التكامل العميق يتجاوز القضايا المتعلقة بتحرير التجارة إلى قضايا التوفيق في السياسات بين الدول الأعضاء.[2]

[1] كامل بكري، مرجع سابق، ص.153.

[2] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص، ص. 69-70.

و لتحقيق التكامل الاقتصادي لا يعني بالضرورة إتباع المراحل السابقة بالتعاقب، إذ يمكن لمجموعة معينة من الدول أن تختار المستوى المناسب و الذي يتناسب مع المعطيات الاقتصادية و الاجتماعية الخاصة بها، و إذا قررت مجموعة من الدول عقد اتفاقية تفضيلية فيما بينها بالتأكيد سوف ينتج آثار و انعكاسات على اقتصادها و على تجارتها الخارجية هذا ما سوف نحاول التركيز عليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني:الآثار الاقتصادية المصاحبة للتكامل الاقتصادي

يترتب على التكامل الاقتصادي آثاراقتصادية على الدول الأعضاء في أي شكل من أشكاله حتى و لو كان ابسطها و أيضا على الدول الأخرى بخلاف الدول الأعضاء، و تقسم إلى قسمين مهمين و أساسيين و هما:الآثار الساكنة و الآثار الحركيةو في هذا الصددنحاول التطرق إليها بالتفصيل.

الفرع الأول:الآثار الساكنة

إن منطقة التجارة الحرة هي احد أشكال التكامل الاقتصادي الذي وضع الأساس النظري لها (1950)Viner، و الذي ركز على آثار تحرير التجارة فيما بين الدول الأعضاء من ناحية، و الحماية تجاه الدول غير أعضاء من ناحية أخرى، و من خلال المقابلة بين حرية التجارة و الحماية ينتج ما أطلق عليه Viner خلق التجارة Trade Création و تحويل التجارة Trade diversion[1]، و من هذا المنطلق نحاول التطرق بالتفصيل عن هاذين الأثرين.

أولا: خلق التجارة

يحدث خلق التجارة عندما تعتمد الدولة العضو في احد أشكال التكامل الاقتصادي في استهلاكها لسلعة معينة على إنتاجها المحلي الغير فعال (غير كفؤ اقتصاديا) و ذلك قبل قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي، و لكن بعد قيام اتفاقية التكامل الاقتصادي تقوم هذه الدولة العضو باستيراد هذه السلعة من شركات في دولة عضو في الاتفاقية تنتج هذه السلعة بطرق أكثر كفاءة و اقل تكلفة، و هكذا نجد أن الإنتاج المحلي غير الكفء اقتصاديا لدولة عضو قد توقف و تم استبداله بنفس الإنتاج الأكثر كفاءة اقتصاديا و الأقل تكلفة و من دولة عضو أيضا،

[1] عمر صقر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2001/2000، ص.199.

و نظرا لان هذا الإنتاج لم يستورد من دولة غير عضو قبل قيام التكامل الاقتصادي، فان الأجانب غير الأعضاء في اتفاقية التكامل الاقتصادي لا يفقدون شيئا من صادراتهم.[1]

و يمكن توضيح حالة خلق تجارة بالمثال العددي التالي بافتراض أن العالم مكون من ثلاث بلدان(A) و (B) و (C) و أن لكل منها منحنيات عرض و طلب على سلعة متجانسة تنتج في صناعة معينة، و لنفترض أن البلدين (A) و (B) قاما بإنشاء منطقة تجارة حرة بينهما، و سنتتبع التحليل من زاوية البلد (A) الذي يعتبر بلدا صغيرا يأخذالأسعار العالمية كمتلقي و لا يملك التأثير فيها على عكس البلدين (B) و (C)، و أن البلد (A) يفرض قيود تعريفية على مستورداته من البلدين الآخرين قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة مع احد شركائهحيث: [2]

1. (PB) و (PC) أسعار العرض في حالة التجارة الحرة للسلعة المعنية التي يستوردها البلد (A) من البلدين (B) و (C).
2. نلاحظ من خلال الشكل أن البلد(C) قادر على توفير السلعة بسعر اقل من البلدين الآخرين.
3. بافتراض أن (A) يفرض تعريفة محددة على المستوردات من البلدين (B) و (C) و هذه التعريفة ترفع أسعار العرض في البلد (A) إلى PBtو PCtو مقدار التعريفة مؤشر بخطين متقاطعين، نلاحظ أن السعر ما بعد التعريفة هو اقل في حالة منه في الحالة التي هي من قبل، كما انه من الشكل نلاحظ أن التعريفة تمثل t*=PCt−PC=PBt−PB.
4. بما انه مع وجود القيود التعريفية يبدو سعر المنتج في البلد (A) اقل من البلدين الآخرين لذافان هذا البلد لن يقوم باستيراد هذه السلعة و سيقوم العرض المحلي بتغطية الطلب المحلي، و بهذا فان التعريفة من النوع الذي يعرف بالتعريفة المانعةprohibitive tarif*.
5. بافتراض أن (A) و (B) قررا الالتزام باتفاقية تجارية تفضيلية (منطقة تجارة حرة)، فان (A) سيزيل القيود التعريفية من مستورداته على البلد (B) و يبقي عليها في (C) الأمر الذي سيترتب عليه قيامهبالاستيراد من البلد العضو الكمية S2−D2 من السلعة.

---

[1] علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان (الأردن)، 2007، ص، ص.412-413.

[2] هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص. 184.

* التعريفة المانعة Prohibitive Tarif:وهي التعريفة التي تؤدي إلى مساواة سعر السلعة المستوردة مع سعر السلعة الوطنية أو تزيد عليها، وهو شكل متطرف يراد منه منع استيراد هذه السلعة والتعويض عنها بالمنتج المحلي.

و هذا ما يعنيه خلق تجارة إذا أن البلد (A) أصبح يستورد كمية من هذه السلعة من مصدر اقل تكلفة و ليس الأقل و هذه التجارة ما كانت لتقوم لولا قيام المنطقة التجارية التفضيلية و الشكل الموالي يبين منحنيات عرض و طلب السلعة المعنية:

شكل رقم(01-01) : حالة خلق التجارة

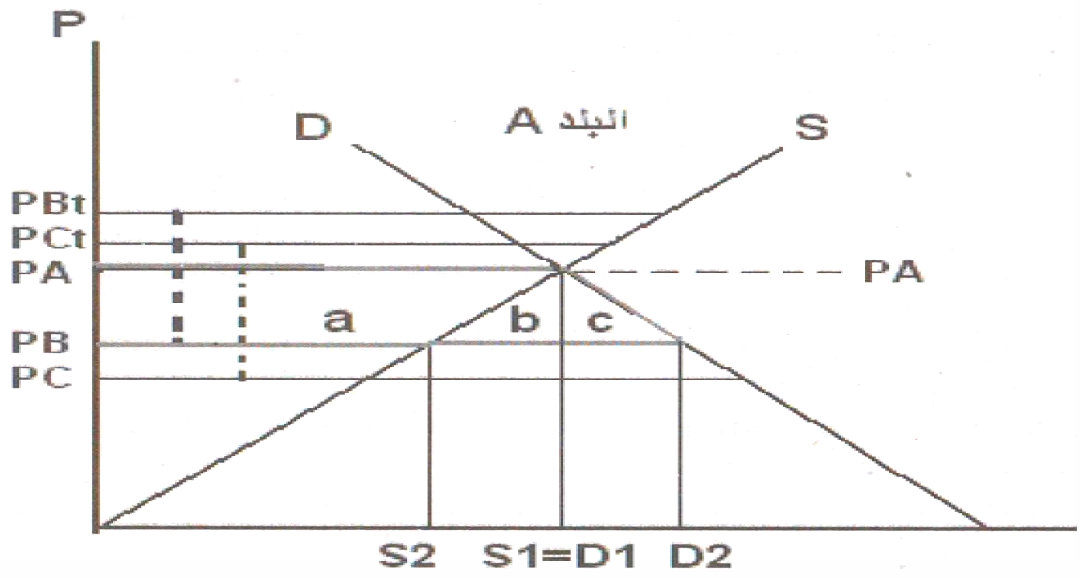

المصدر: هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص.185.

المهم في هذا السياق هو التحري عن آثار خلق المنطقة التجارية الحرة على الرفاهية الاقتصادية في البلد (A) في المثال السابق و هذه الآثار تتمثل في فائض المستهلك الذي يمثل (a+b+c)+، فائض المنتج يمثل a-، عوائد الحكومة 0 و الرفاهية الوطنية تمثل (b+c)+، و منه اثر فرض التعريفة يقاس من خلال ما يحدث من تغيير على فائض المستهلك الذي يمثل المساحة الواقعة تحت منحنى الطلب، و هذا الفائض ينحصر بين السعر السائد و أعلى سعر ممكن للسلعة، و يبدو جليا من الشكل السابق أن انخفاض سعر السلعة من مستواه السابق PAإلى مستواه الحالي PB بعد قيام المنطقة التجارية قد أدىإلى زيادة فائض المستهلك بالمساحة (a+b+c)، إلاأن تحديد حصيلة هذا الأثر على رفاهية المجتمع ككل يقتضي التعرف على ما طرا من تغيرات على وضع المنتج من جهة و على العوائد الضريبية للحكومة التي توجه للإنفاق على المجتمع من جهة أخرى، و منه ما هو جزء من هذا الفائض و هو المساحة a يمثل مكسب للمستهلك من جهة و خسارة للمنتج من جهة أخرى لتوقف بعض المنتجين عن الإنتاج بسبب عدم تمكنهم من مجاراة السعر الجديد المنخفض، و انخفاض

الكمية المعروضة المنتجة محليا منS1إلى S2 و هذا الأمر سيترتب عليه زيادة البطالة و إغلاق بعض المصانع المحلية و انخفاض الأرباح، أما مسالة العوائد الحكومية فمن المعروف أن تخفيض التعريفة أوإزالتها يترتب عليه انخفاض في عوائد الدولة، و لكن حيث أننابدأنا من حالة التعريفة المانعة، حيث لم تكن هناك عوائد أصلا فان إزالة التعريفة لم يؤد إلى انخفاض عوائد الدولة، و على هذا الأساس هذه النتائج تمكن قياس الأثر على رفاهية المجتمع من خلال الجمع بين المكاسب و الخسائر، و هذا يوضح أن حصيلة الأثر يتضمن مكونين ايجابيين هما المكسب في كفاءة الإنتاج المحلي المتمثل بالمساحة b و المكسب في كفاءة الاستهلاك المتمثل في المساحة c، و هذا يعني انه لو تم إنشاء منطقة تجارة حرة و ترتب عليها ظهور حالة خلق تجارة فانه ينبغي أن تكون الحصيلة الصافية ذات الأثر موجب على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع.[1]

و لكن تحت أي ظروف يحتمل أن يؤدي أي شكل من أشكال التكامل اقتصادي إلى خلق تجارة و زيادة في الرفاهة ؟.

و عليه الشروط الأكثر احتمالا أن تؤدي إلى زيادة الرفاهة نجملها في التالي:[2]

1. كلما كانت الرسوم الجمركية للدول الأعضاء قبل تكوين الاتحاد مرتفعة، كلما زاد احتمال خلق تجارة في منتجات كانت قبلا محمية ضد الواردات.
2. كلما كانت اقتصاديات الدول الأعضاء متنافسة بدلا من أن تكون متكاملة، عندئذ ستكون هناك فرص اكبر للتخصص في الإنتاج و خلق للتجارة مع تكوين التكامل الاقتصادي، و بناء عليه التكامل الاقتصادي يصبح أكثر رفاهة إذا تكون بواسطة دولتين صناعيتين متنافستين بدلا منه بواسطة دولة صناعية و أخرى زراعية (متكاملتين).
3. كلما كانت الدول الأعضاء متقاربة جغرافيا، أي كلما قصرت المسافات بينها، عندئذ لا تمثل تكاليف النقل عائقا أمام خلق التجارة بين الدول الأعضاء.
4. كلما كانت العلاقات التجارية و الاقتصادية بين الأعضاء المحتملين كبيرة قبل التكامل الاقتصادي هذا يؤدي إلى فرص اكبر لمكاسب كبيرة في الرفاهة كنتيجة لتكوين التكامل الاقتصادي.

[1] هجير عدنان زكي أمين،مرجع سابق، ص، ص. 186-187.
[2] كامل بكري، مرجع سابق، ص،ص.163-164.

ثانيا:تحويل تجارة

يحدث تحويل التجارة عندما تستبدل واردات اقل تكلفة من خارج التكامل الاقتصادي بواردات أعلى تكلفة من دولة عضو بالتكامل، هذا ينتج بسبب المعاملة التجارية التفضيلية المعطاة للدول الأعضاء،تحويل التجارة في حد ذاته يخفض الرفاهة لأنه ينقل الإنتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج التكامل الاقتصادي إلى منتجين اقل كفاءة داخل التكامل،[1]و بالتالي يمثل تحويل التجارة الجانب السلبي و غير مرغوب فيه لأنه ينقص من الكفاءة الاقتصادية لدولة عضو في اتفاقية التكامل الاقتصادي و يحدث اثر التحويل التجاري في حالة دولة عضو كانت تستورد سلعة معينة من دولة لم تنضم إلى اتفاقية التكامل الاقتصادي، و بعد قيام التكامل و تخفيض الضرائب الانتقائية تصبح الدول الأعضاء في الاتحاد متفوقة على الدول غير أعضاء و هذا يؤدي إلى تغيير أنماط التجارة Trade Pattern حيث تستولي الدولة العضو على مبيعات السلعة على الدولة غير عضو،و يعني خفض الضريبة الانتقائية تحت ظل اتفاقية التكامل الاقتصادي، إن الدولة غير العضو في الاتفاقية تفقد مبيعاتها التي تتحول إلى منتجين من الدول الأعضاء يتصفون أنهم اقل كفاءة في إنتاج السلعة المعنية، مما يؤدي إلى خفض الكفاءة الاقتصادية العالمية،[2] لأغراض التوضيح سنعرض الحالة التي يؤدي فيها ظهور تحول التجارة إلى آثار سلبية على الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ثم نعرض لاحقا حالة بديلة لا تترتب فيها مثل هذه الآثار،و سنوضح الحالة في البلد A حيث يؤدي انضمامه إلى منطقة التجارة الحرة إلى حدوث آثار ضارة على الرفاهية الاقتصادية، و الشكل التالي يوضح ذلك:

[1] كامل بكري، مرجع سابق، ص.158.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص. 413.

شكل رقم(01-02): تحويل التجارة - الاثر السلبي على الرفاهية

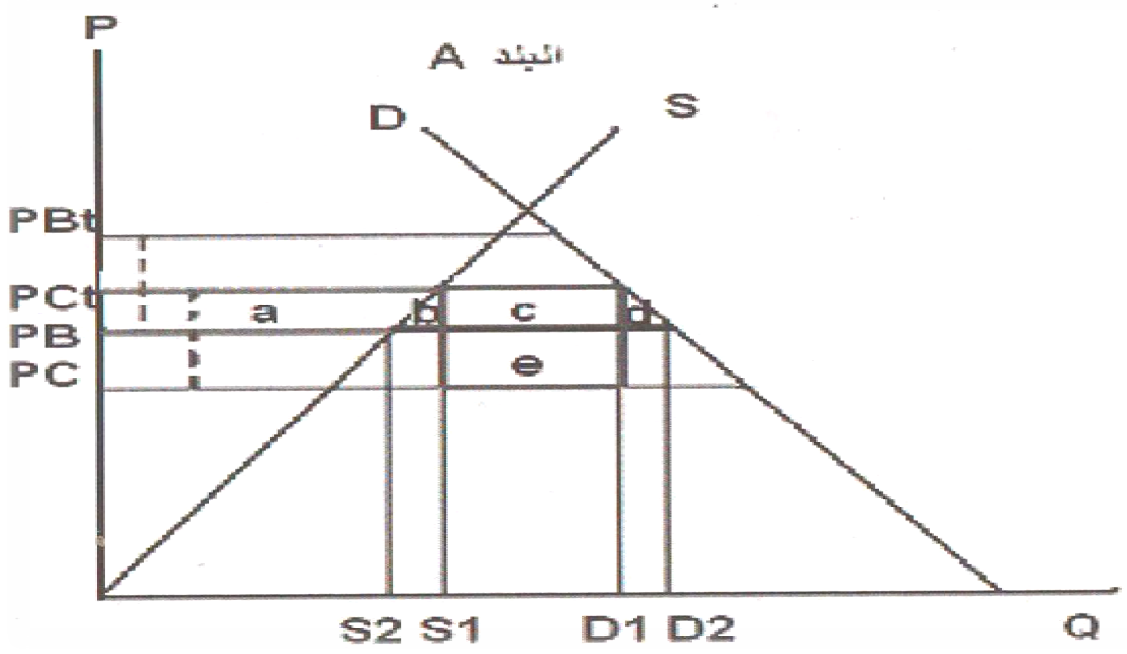

المصدر: هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص.188.

يتضح من خلال تحليل الشكل الذي يمثل منحنيات عرض و طلب السلعة محليا ما يلي:[1]

1. PC و PB يمثلان أسعار عرض هذا المنتج لو أتيح استيرادها بحرية من البلدين B و C على التوالي، و نلاحظ أن البلد C قادر على توفير هذا المنتج بأسعار اقل من البلدB، و التعريفة tتتمثل في الخطوط المتقطعة في الشكل و هي تعريفة موحدة إذ يسري نفس القانون السابق t*=PCt-PC=PBt-PB.
2. قبل قيام منطقة التجارة الحرة يقوم البلد A بتغطية جميع استيراداته من هذه السلعة (المسافة S1-D1) من البلدC كونه صاحب السعر الأقل، أما العوائد من فرض التعريفة تتمثل في الكمية المستوردة مضروبة في مقدار التعريفة أي المساحة(e+c).
3. بافتراض أن البلد A انضم إلى اتفاقية تجارية تفضيلية مع البلد B في هذه الحالة يبدو من الواضح أن PCtاكبر من PB و بالتالي جميع مستوردات A تستورد من Bبعد قيام منطقة التجارة الحرة التي تتمثل بالمسافة

[1] هجير عدنان زكي أمين، مرجع سابق، ص، ص. 188-189.

D2–S2، و بما أن سعر المنتج المعروض من البلد Cهو الأقل لذا يقال هنا أن التجارة قد تحولت من المصدر الأكثر كفاءة إلى المصدر الأقل كفاءة.

4. يلاحظ أن فائض المستهلك ارتفع مع انخفاض السعر بعد الدخول في منطقة التجارة الحرة هذا الارتفاع يتمثل بالفرق فيما حدث من اتساع في المساحة التي تقع أسفل منحنى الطلب، أما المنتج فسيخسر جزء من فوائضه بسبب انخفاض هذا السعر و الذي سيترتب عليه زيادة البطالة و انخفاض الأرباح، أما الحكومة فستخسر جميع العوائد التعريفية التي كانت تكسبها قبل الدخول في منطقة التجارة الحرة، هذا الانخفاض قد يؤدي إلى التقليل من الإنفاق الحكومي و زيادة الدين العام و كل هذا يمثل آثار ضارة على رفاهية المجتمع.

5. إجمالي التأثير على الرفاهية يتمثل في جمع المكاسب و الخسائر لكل الأطراف المنتجين و المستهلكين و الحكومة، و هذا يتكون من ثلاثة عناصر مكسب ايجابي بالنسبة لكفاءة الإنتاج (المساحة b) و خسارة العوائد المالية للحكومة(المساحة e)، و هنا ينبغي أن نلاحظ انه ليس كل المساحة (c+e)تمثل خسارة للمجتمع إذ أن جزءا من الخسائر الكلية (المساحة c) هي بالنتيجة كانت تحول إلى المجتمع على شكل من أشكال الإنفاق الحكومي، بمعنى أن هذا الجزء من العوائد التعريفية لا يمكن اعتباره خسارة للمجتمع لأنه عاد و استعاده على شكل فائض.

ومنه يمكن استنتاج آثار تكوين المنطقة التجارية الحرة على الرفاهية الاقتصادية في البلد A في هذه الحالة فائض المستهلك في البلد A يمثل (a+b+c+d)+، و فائض المنتج يمثل a–، و عوائد الحكومة (c+e)–، و الرفاهية الوطنية e–(b+d)+، إذن من التحليل السابق وجد انه هناك عناصر موجبة و عناصر سالبة، و بالتالي فان التأثير الصافي على المجتمع قد يكون موجبا أو سالبا، والشكل أعلاه يبين الحالة التي يسبب فيها التحول في التجارة إلى تقليل الرفاهية الوطنية، إذ انه من مجرد النظر يمكن ملاحظة أن المساحة eاكبر من مجموع مساحتي b+d، لذلك يمكن القول انه نتج عن تحول التجارة بسبب قيام منطقة تجارة حرة انخفاضا في رفاهية المجتمع، و لكن أوضح كل من Gehrels, Lipsey، أن تحويل التجارة لا يعتبر بالضرورة أمرا ضارا بالرفاهية، و ذلك عكس ما اعتقد Viner، إذ يؤدي تحويل التجارة إلى آثار موجبة على الاستهلاك، يمكن أن يترتب عليها زيادة الرفاهية، و ذلك نتيجة لقبول المستهلكين تعديل مستويات شرائهم بعد إقامة التكامل الاقتصادي، حتى يتم التعادل بين معدل الإحلال الحدي و شروط التبادل،[1]و لكن إذا سادت ظروف مخالف لما

[1] عمر صقر، مرجع سابق، ص.199.

ورد أعلاه فيمكن أن يؤدي تحول التجارة إلى نتائج مغايرة من حيث التأثير على رفاهية المجتمع هذا ما سوف نلاحظه في الحالة التالية و الشكل الموالي يوضح ذلك:

شكل رقم (01-03):حالة تحول التجارة – الأثر الايجابي على الرفاهية

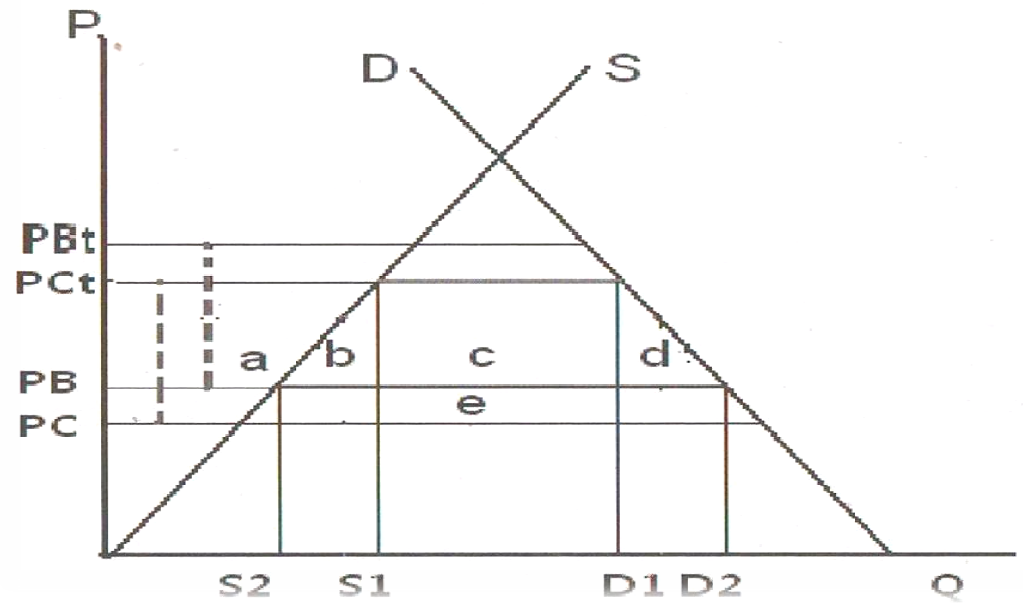

المصدر:هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص.190.

هذا الشكل يختلف عن سابقه في كون أن السعر المتاح من البلد B هو اقل و اقرب إلى السعر المتاح من البلد C في حالة التجارة الحرة، و هناك حالة تحول في التجارة إلا انه مع بقاء التأثيرات المتعلقة بالرفاهية إلا انه تختلف من حيث القيم، إذا أصبح حجم فائض المستهلك اكبر بسبب الانخفاض الكبير في السعر، و يبدو هنا أن المساحة b+d اكبر من المساحة e أي أن صافي الأثر على الرفاهية أصبح موجبا في هذه الحالة، التي تبين بان حدوث تحول التجارة بسبب قيام منطقة تجارة حرة قد تنتج عنه آثارا موجبة بصيغ الرفاهية الاقتصادية، لذا يمكن القول بصورة عامة كلما كان الفرق بين الأسعار الأولية في البلد المنضم إلى الاتفاقية التفضيلية و الأسعار في بقية العالم اكبر متقارب، كلما كان من المحتمل أن يؤدي تحول التجارة إلى تخفيض الرفاهية

الاقتصادية في ذلك البلد،[1]بالإضافة إلى خلق التجارة و تحويل التجارة النتيجتين الرئيسيتين اللتين يخلفهما التكامل الاقتصادي بعد تشكيله لابد من ذكر بعض النتائج الساكنة الأخرى و هي: [2]

1. يقود التكامل الاقتصادي إلى الترشيد الإداري وذلك بإلغاء الحاجة إلى موظفين حكوميين لكي يقوموا بمراقبة بضائع و خدمات الشركاء التجاريين (الدول الأعضاء) عند عبورها الحدود.
2. إن الحجم الاقتصادي للاتحاد يحسن معدل التبادل التجاري للدول الأعضاء مقارنة بدول بقية العالم.
3. و أخيرا الدول الأعضاء في الاتحاد يتمتعون بقوة تفاوضية من اجل عقد بعض الصفقات مع بقية دول العالم اكبر من قواهم الذاتية قبل تشكل اتفاقية التكامل الاقتصادي.

و لكن تبقى هذه التعميمات تنتظر نتائج الدراسات التطبيقية لمناطق التجارة الحرة التي تشكلت في العالم و التي انتشرت بشكل واضح بعد عقد التسعينات من القرن الماضي.

الفرع الثاني:الآثار الديناميكية

و حاولا كلا من Bhgwat، Melvin تعميم محاولة Lipsey و Crehvelsحيث اثبتا انه بالإضافةإلى المنافع التي يحصل عليها المستهلكين، فان هناك منافع أخرى يحصل عليها المنتجين لتعديلهم مستويات إنتاجهم حتى يتم التعادل بين معدل التحويل الحدي و شروط التبادل، و أما Johnson و Cooper و Massel و تلاهم Chacholiades و قد ركز هؤلاء اهتمامهم على الأسباب و الدوافع وراء تكوين الاتحادات الجمركية، و من بين العوامل المفسرة للتكامل الاقتصادي الآثار الديناميكيةو تتمثل في التغيرات الأساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو،[3]و التي تتمثل في:

أولا:وفرات الحجم الاقتصادية

إن أي شكل من أشكال التكامل الاقتصادي المعروفة و نتيجة لإلغاء كل القيود التجارية و إتاحة حرية انتقال السلع من شانه أن يخفض تكاليف إنتاج السلعة بدليل أن عند تشكيل الاتحاد تتخصص الدولة في إنتاج سلعة معينة فيزيد إنتاجها لمواجهة الأسواق الواسعة التي أصبحت تتكون من أسواق الدول الأعضاء مما يسمح

[1]هجير عدنان زكي أمين، **الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص.191.

[2]علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص.422.

[3]عمر صقر، مرجع سابق، ص. 200.

للمشروعات الاقتصادية بالوصول إلى الحجم المناسب مما يؤدي ذلك إلى انخفاض في تكلفة الوحدة، و بالتالييؤدي اتساع السوق بين دول الأعضاء في التكامل الإقليميإلى الاستفادة من الوفرات الخارجية و بالتالي تشجيع النمو و زيادة الرفاهية الاقتصادية، حيث هناك نوعين من الوفرات التي تكون على المدى القريب و هي التي تضم العلاقات المباشرة بين المنتجين و استعمال المصادر المشتركة و هي تتم داخل السوق و تأخذ شكل العلاقات السوقية المباشرة بين المنتجين من خلال عمليات البيع و الشراء بين الصناعات للمواد الأولية و الوسيطة، و التي تكون في المدى البعيد و المتمثلة في انتشار المعرفة التكنولوجية و أساليبالإنتاج و نمو طبقة الإداريين المقتدرين و العمال المهرة و التي تتم خارج السوق.[1]

ثانيا:زيادة المنافسة و انتقال بعض عناصر الإنتاج

يحفزهذا التكامل المنافسة بين شركات الدول الأعضاء و ذلك بإلغاء القيود التجارية و هذا ما يخلق بيئة تنافسية تؤدي إلى خفض مستوى القوى الاحتكارية التي كانت متواجدة قبل قيام الاتفاقية، و إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و الإداريةلشركات الدول الأعضاء، و لكي تقوم هذه الشركات بدعم مركزها التنافسي فلابد أن تقوم بخفض تكلفة إنتاجها و الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة و توسيع الطاقة الإنتاجية للمجمعات الصناعية، و من الممكن أن يحفز التكامل الاقتصادي على استثمار اكبر في الدول الأعضاء من مصادر داخلية أو خارجية، كما أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى خلق منافع حركية نتيجة للزيادة في حركة و تنقل عوامل الإنتاج، فإذا كان عنصر رأس المال و عنصر العمل قادرين على التحرك من المناطق التي يتوفر فيها هذان العنصران نسبيا إلى مناطق يكون فيها هذان العنصران نادران نسبيا، فان هذا التحرك يؤدي إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية و إلى مردود مادي أعلى لعوامل الإنتاج في الدول الأعضاء.[2]

ثالثا: تقليص المخاطر و الشكوك

ينتظر أن يخلق التكامل الاقتصادي بين الدول عند رجال الأعمال نوعا من التفاؤل و يرفع من توقعاتهم بالنسبة للنمو في المستقبل كما يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر و عدم اليقين

[1] عادل شنيني، مرجع سابق، ص، ص.25-26.

[2] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص.423 - 424.

بالنسبة للصفقات الخارجية و هذا سيحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية و التي سوف تترجم إلى معدلات أعلى للاستثمار و التوسع في التجارة.[1]

و الجزائر كسائر الدول تسعى إلى تحرير التجارة و انفتاح سوقها الوطنية على السوق العالمية و الاندماج في الفضاء العالمي الجديد، نحاول في المبحث الموالي عرض تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

المبحث الثاني:تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

مع ظهور الألفية الجديدة سعت الجزائر لتحرير تجارتها الخارجيةعلى العالم الخارجي، و على هذا الأساس قامت الجزائر بعدة إصلاحات على مختلف القطاعات أهمها قطاع التجارة الخارجية، في هذا الصدد نحاول معرفة دوافع و أسس تحرير التجارة الخارجية في الجزائر، أيضا نحاول إبراز مسار تحرير هذه الأخيرة.

المطلب الأول:دوافع و أسس تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

لعل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر جملة من الأسباب و الدوافع، سوف نحاول في هذا المطلب التطرق لها.

الفرع الأول:دوافع تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

إن التحولات التي طرأت على الاقتصاد العالمي، أدتإلى تغيير الهيكل الاقتصادي و التجاري العالمي، و من أهمالأسباب التي أدتإلى تحرير التجارة الخارجية في الجزائر ما يلي:

أولا: دوافع خارجية

نوجز أهم الدوافع الخارجية لتحرير التجارة الخارجية الجزائرية في الآتي: [2]

1. **التحولات الاقتصادية العالمية:**والتي من أهمها وجود أسواق خارجية معتبرة إضافة إلى النمو الهائل للاقتصاديات الغربية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

---

[1] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص.77.

[2] نعيمة زيرمي، « **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، 2011/2010، ص. 118.

2. **انهيار الاتحاد السوفياتي:**و ذلك سنة 1989 و توحيد الألمانيتين سنة 1990، احدث صدمة علىالعالم بصفة عامة و على الجزائر بصفة خاصة، إذ فرض إعادة النظر في سياستها الاقتصادية بعد خروج العالم من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية التي تزعمها المعسكر الليبيرالي، الذي فرض سياسته الاقتصادية على العالم بأسره.
3. **الأزمة البترولية لسنة 1986:** إن اعتماد الجزائر بشكل كبير على قطاع المحروقات احدثأزمة بسبب انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986، إضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار (عملة تسديد الصادرات الجزائرية من المحروقات)

ثانيا: دوافع داخلية

نوجز أهم الدوافع الداخلية في الآتي:

1. ضعف النمو وضعف معدل الادخارو تصاعد معدلات التضخم.
2. دافع اقتصادي يحاول أساسا برفع الكفاءة الاقتصادية للجهاز الإنتاجي.
3. دافع سياسي يهدف إلى إبعاد أصحاب القرار السياسي عن استخدام القطاع العام.
4. دافع اجتماعي يهدف إلى المبادرة و الحرية الشخصية لعنصر البشري.[1]
5. تفاقم أزمة المديونية التي يعود سببها وضع مخططات تنموية قائمتا أساسا على الصناعات الثقيلة التي تتطلب مبلغ باهظة لتجسيدهاو بالنظر إلى كون الجزائر حديثة الاستقلال لجأت إلى الاستدانة لتمويل هذه المشاريع.
6. عجز ميزان المدفوعات الذي يرجع إلى عدة أسباب كانخفاض أسعار المواد الأوليةو زيادة الواردات من السلع الوسطية حيث ظلت الجزائر تستورد و تستهلك و تستثمر بشكل يزيد بكثير عما تنتج و تصدر و تدخر.[2]

و من ثم لم تجد الجزائر سبيلا إلا اللجوء إلى صندوق النقد الدولي، و إمضاء اتفاق الاستعداد و الائتماني الأول 1989 الذي يشترط إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا، لتقليص العجز الميزانية العامة، إزالة التنظيم

---

[1] عبد الحميد حمشة،« **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة–دراسة حالة الجزائر** – »، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012، ص.85.

[2] عطا الله بن طيرش،« **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** »، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية (الجزائر)،2011/2010، ص .86.

الإداريللأسعار، و تحرير التجارة الخارجية من خلال سياسة تحرير أسعار الصرف و تخفيض التعريفات الجمركية.[1]

الفرع الثاني:أسس تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

لقد كان للتجارة الخارجية في الجزائر أسسا لا تكون إلا بها نوجزها فيما يلي:[2]

أولا:الخوصصة

حاولت الجزائر تفعيل الخوصصة بسن العديد من القوانين، إضافة إلى استحداث جهازين مكلفين بهذه العملية هما المجلس الوطني لمساهمات الدولة و المجلس الوطني للخوصصة، و بلغ مجموع الأصول و المؤسسات المتنازل عليها في الجزائر في الفترة الممتدة من 2003 إلى 2005 حوالي 238 منها 124 لمتعاملين خواص و وطنيين.

ثانيا: تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر

وضعت الجزائر كافة الشروط من حيث الإمكانيات البشرية و الطبيعية من اجل خلق مناخ استثماري جديد، كما أنها سنت قوانين التي من شانها ترقية الاستثمار و ذلك في سنة 1993 ثم في سنة 2001، تمحور مضمونها حول إلغاء المميزات بين المستثمر العام و المستثمر الخاص، إضافةإلى وضع حد لتدخلات الدولة في منح بعض الامتيازات الضريبية، الجمركية و المالية من اجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: الشراكة

تعتبر الشراكة الأجنبية"**عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر قائم على التعاون فيما بين الشركاء، و يتعلق بنشاط إنتاجي (مشاريع تكنولوجية و صناعية) أو خدمي أو تجاري و على أساس ثابت و دائم و ملكية مشتركة، و هذا التعاون لا يقتصر فقط على مساهمة كلا منها في رأس المال (الملكية)، و إنما أيضا المساهمة الفنية الخاصة بعملية الإنتاج و استخدام براءات الاختراع، العلامات التجارية و المعرفة التكنولوجية**"، و لعل أهم أوجه الشراكة بالنسبة للجزائر هي الاتحاد الأوروبي و الانضمام إلى منطقة التجارة

[1] عبد الحميد حمشة، مرجع سابق، ص.86.

[2] نعيمة زيرمي، مرجع سابق، ص، ص.119-120.

الحرة العربية الكبرى، بالإضافة إلى المساهمة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و هذا ما سوف نتطرق إليه لاحقا.

الفرع الثالث:أهداف تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

نوجز أهم الأهداف التي تسعى إليها الجزائر من خلال تحريرها للتجارة الخارجية في الآتي:

أولا: الإعداد لمرحلة ما بعد البترول

يلعب قطاع المحروقات دورا هاما في الاقتصاد الوطني و منه فهو يحتل مركزا هاما في تمويل ميزانية الدولة، يمثل فرع حيوي في المبادلات التجارية إلاأن المحروقات تعد ثروة زائلة تجعل الاقتصاد الوطني مرهون بتغيرات أسعاره، مما أدىإلى البحث عن سبل أخرى غير قطاع المحروقات في السياسة الاقتصادية للبلاد، و على إثره رسمت الدولة مجموعة من البدائل بغرض تنويع الصادرات للتحضير لمرحلة ما بعد البترول.[1]

ثانيا: تحسين الجودة

لابد عند إنتاج سلعة ما أن تكون مقبولة في السوق و قابلة للبيع بالسعر الأمثل الذي يرضي المنتج و المستهلك، و من هذه القاعدة ينتج رقم أعمال ايجابي كفيل بتحسين الحالة المالية للمؤسسة، و لهذا هدف تحقيق الجودة في المنتج يقابله هدف آخر و هو الإنتاجبأقل التكاليف الممكنة، هذا الهدف له أهمية في جانب تحديد السعر الذي يجب أن يكون تنافسيا لضمان بيع المنتجات بدون خسارة.[2]

المطلب الثاني:مسار تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

نظرا للأهمية الكبيرة لقطاع التجارة الخارجية و المتمثلة في كونه حلقة الربط بين الجزائر و العالم الخارجي، حرصت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال على وضع هذا القطاع تحت دائرة الرقابة، و لكن ابتداء من سنة 1971 انتقلت الدولة إلى احتكار هذا القطاع احتكارا إداريا و تنظيميا، و لكن مع المشاكل التي عرفتها الجزائر ابتداء من 1986 و لجوؤها إلى المؤسسات الدولية (FMI) الذي فرض عليها شروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما فيها قطاع التجارة الخارجية الذي عرف تحريرا تدريجيا في إطار

[1] عطا الله بن طيرش، مرجع سابق، ص، ص.87.

[2] عطا الله بن طيرش، المرجع نفسه، ص.88.

الانفتاح الاقتصادي و التحول إلى اقتصاد السوق، و في هذا الصدد نحاول معرفة مراحل تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

الفرع الأول: مرحلة رقابة الدولة لقطاع التجارة الخارجية(1962-1969)

لقد عرف الاقتصاد الجزائري عقب الاستقلال مرحلة صعبة تميزت بالعجز و الركود الاقتصادي، بسبب عدم توفر الإطارات المؤهلة التي يمكنها أن تحدث التغيرات اللازمة للنهوض بالاقتصاد الوطني، و بسبب هروب رؤوس الأموالإلى الخارج، لذلك بادرت السلطات الجزائرية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف حماية الصناعة المحلية، و قد تمثلت هذه الإجراءات في إصدار قوانين و مراسيم تحاول تنظيم التجارة الخارجية و مراقبتهامستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الأولى و المتمثلة في برنامج طرابلس 1962 و ميثاق الجزائر 1964، فقد نص برنامج طرابلس على ضرورة قيام الدولة بتأميم* كل من التجارة الخارجية و تجارة الجملة و الإشراف على تنظيمهاو ذلك بفرض الرقابة الفعلية على كل من الصادرات و الواردات، كما أن ميثاق الجزائر أكد على مبدأ تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية عن طريق تحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها و استيرادها.[1]

و لتامين هذه الرقابة اعتمدت الدولة على جملة من الآليات تتمثل في:

أولا: التعريفة الجمركية

تأسست هذه التعريفة بموجب المرسوم المؤرخ في 1963/10/28 و الذي وضع نظام جمركي خاص بالواردات يقوم على مبدأ التمييز، حيث يميز بين سلع التجهيز و سلع الاستهلاك و يمنح لها الأفضلية و يفرض عليها تعريفات جمركية مرتفعة، كما يميز السلع من حيث المنشأ بحيث يوفر معاملة تفضيلية لسلع بعض البلدان، يتم ذلك كالتالي:

1. **التمييز على أساس السلع:** هدف هذا التمييز إلى تشجيع الاستيراد المكثف لسلع التجهيز في شكل ما يعرف بنقل أو تحويل التكنولوجيا المدرج في إطار سياسة الصناعات المصنعة، و هذا من اجل ضرورة

*التأميم : هو نقل ملكية قطاع معين إلى ملكية الدولة أي تحويله إلى القطاع العام، و هي مرحلة تمر بها الدولة المستقلة عادة في إطار عملية نقل الملكية و إرساء قواعد السيادة.

[1]آيات الله مولحسان،« **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر- مصر** » ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)، 2011/2010، ص.127.

التنمية و متطلبات مكافحة التخلف و التي تستلزم تكثيف المجهود الوطني بشان التجهيز لذلك قامت بخفض التعريفات الجمركية الخاصة بها، في حين انه بالنسبة للسلع الاستهلاكية فلا ضرر حسب السلطة من رفع الحقوق الجمركية الخاصة بها من اجل حماية الإنتاج الفلاحي الوطني من أخطار المنافسة الخارجية، إضافة إلى تمويلالتنمية و قد تشكل دخل أساسي للخزينة العمومية،[1] و التي تقوم بترتيب و تصنيف التعريفات الجمركية وفقا لنوعية المنتجات إلى ثلاثة أرقام كما يلي: [2]

أ. تعريفة جمركية لسلع التجهيز و المواد الأولية المقدرة ب 10 في المائة.

ب. تعريفة جمركية تخضع لها السلع نصف المصنعة قدرت بين 05-20 في المائة.

ت. تعريفة جمركية تخضع لها السلع النهائية قدرت بين 15-20 في المائة.

2. **التمييز بين السلع من حيث المنشأ:**

ميز المشرع بين الواردات على أساس المنشأ أو المصدر حسب ثلاث أنواع من التعريفات الجمركية[3]:

أ. تعريفة جمركية خاصة بفرنسا: بموجب هذه التعريفة منحت الدولة معاملة تفضيلية للمنتجات المستوردة من فرنسا، تقف خلف إنشاء هذه التعريفة مبررات مالية ذلك أن معظم القروض المتحصل عليها آنذاك مصدرها فرنسا لذلك أجبرت السلطة على إنشاء تعريفة جمركية خاصة بفرنسا، غير أن هذه المعاملة سرعان ما تم تمديدها إلى باقي الدول الأعضاء في السوق المشتركة، و كان وراء هذا التمديد رغبة السلطة في تنويع شركائها الأجانب و حتى لا تبقي السوق الوطنية محتكرة من طرف فرنسا.

ب. التعريفة الجمركية المشتركة:و تطبق هذه التعريفة على الدول المستفيدة من شرط الدولة الأولى بالرعاية أي تلك التي ترتبط معها الجزائر باتفاقيات تجارية، حيث برزت في شكل ثلاث محاور محور التعاون التجاري مع الدول العربية، محور التعاون التجاري مع الدول النامية المختلفة، محور التعاون التجاري مع كتلة الدول الاشتراكية.

ت. التعريفة الجمركية العامة: تسري هذه التعريفة على السلع المستوردة من باقي دول العالم و التي لا تتوافر فيها شروط التعريفة الخاصة أو المشتركة.

---

[1] الجيلاني عجة ،**التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007، ص.20.

[2] عبد الغفار غطاس، « **اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصاد** » ، مذكرة ماجستيرغير منشورة في علوم التسيير،تخصص تجارة دولية،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)،2010/2009، ص.114.

[3] الجيلاني عجة ، مرجع سابق، ص، ص.22-26.

ثانيا: آليات الرقابة على الصرف

يتولى البنك المركزي الرقابة على الصرف بحيث يتولى مهمة مراقبة حركة رؤوس الأموال من و إلى الجزائر، و تكفل له هذه المهمة فرض رقابة مسبقة على أي تبادل خارجي ذو صلة بالسياسة المالية و النقدية للدولة.[1]

ثالثا:تراخيص الاستيراد

بعد استقلال الجزائر طبقت السلطات تراخيص الاستيراد سواء بصورة فردية أو بصورة جماعية (GPA) لجميع السلع مقيدة الاستيراد، سواء كانت هذه التراخيص حسب طبيعة السلعة أو حسب البلد مصدر استيرادها، فان مدة صلاحيتها لا تتجاوز ستة أشهر، كما يترتب على منحها حق تحويل العملة الصعبة من قبل البنك المركزي بمقدار قيمة السلعة التي سوف تستورد، و هو ما يعبر عن وجود رقابة مسبقة لسياسة تقييد الواردات.[2]

رابعا: نظام الحصص*

طبقت الجزائر هذا الإجراء بموجب المرسوم 188/63 الصادر في 13 ماي 1963 و المتعلق بوضع الإطار العام لحصص الاستيراد، طبق رسميا في جوان 1964، حسب المادة الأولى من هذا المرسوم توجد ثلاث معاييرلاستيراد السلع في الجزائر تتمثل في:[3]

1. المنع أو الحضر(La prohibition)الجزئي أو الكلي في حالة ما إذا كانت السلعة تشكل خطرا على المصلحة العامة و صحة المجتمع.
2. حرية الاستيراد(La liberté d'importation)للمنتجات في إطار قائمة محدودة.
3. تطبيق نظام الحصص(Le contingentement)على سلع الاستهلاك النهائي و الوسيط.

---

[1]مقران بهلول، « **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005** »،مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011/2010، ص.46.

[2]فيروز سلطاني، « **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاوروميتوسطية)** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012 ، ص. 143.

*نظام الحصص:هو فرض قيود على الاستيراد – و نادرا على التصدير– بحيث تضع الدولة الحد الأقصى للكميات و القيم المسموح باستيرادها أو تصديرها، و قد تكون الحصص قيمية أو كمية، و لا يحق للمستورد أن يقوم باستيراد أي كمية تزيد عن الحصة التي تقدرها الدولة خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

[3]ايات الله مولحسان، مرجع سابق، ص.130.

الفرع الثاني: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية(1970-1989)

تميزت مرحلة احتكار* الدولة للتجارة الخارجية بما يلي:

1. أصدرت السلطة منشور رقم 21 المؤرخ في 1973/02/20 و الذي أسسلآلية جديدة لتنظيم الاحتكار عرفت باسم "التراخيص الإجمالية للاستيراد"، غير أن تم إعادة تبنيه في صورة نص تشريعي تمثل في الأمر رقم 12/74 المؤرخ في 1974/01/30 فهو قانونيهتم بكافة الوظائف المرتبطة بالتجارة الخارجية من تصدير و استيراد، فهو يشجع عملية التصدير و الجدير بالذكر أن وظيفة التصدير تشمل السلع المنتجة محليا و المنتجات المعاد تصديرها بعد تحويلها، أما بالنسبة لتصدير المواد المستوردة على حالتها فتخضع إلى ترخيص خاص من وزارة التجارة، كما تخضع إيرادات الصادرات إلى نظام الرقابة على الصرف الممارس من قبل البنك المركزي حيث يشترط الأمر رقم 74/69 وجود ترخيص من البنك المركزي لإعادة تحويل إرادات التصدير و قد تم تحديد آجال إعادة التحويل بسنتين من تاريخ إرسال السلع.[1]
2. لقد كانت كل القرارات المتعلقة بالتجارة الخارجية تخضع للتخطيط المركزي، حيث منحت الحكومة حقوقا للاستيراد احتكارية إلى مؤسسات عامة معينة، لتتوفر بقية المؤسسات العامة و الشركات الخاصة على ترخيص مسبق من البنك المركزي لدفع قيمة السلع و الخدمات المستوردة، فيما يتعلق بتركيبة الصادرات فكانت اغلبها من البترول و بعض المواد الأولية أما الواردات فكانت تتكون من التجهيزات الصناعية، السلع الرأسمالية، المواد الغذائية سنة 1974، أما مميزات السياسة التجارية خلال هذه الفترة هو الطابع المقيد لاسيما فيما يخص الاستيراد، حيث تتمثل هذه القيود أساسا في إقرار الترخيص الإجمالي للواردات.[2]
3. قضى احتكار الدولة للتجارة الخارجية سنة 1978 على الوسطاء الخواص و صاحبه في داخل البلاد توسيع و تعزيز هياكل الدولة في ميادين التسويق، و هكذا تم إنشاء شركات وطنية تحتكر تسويق منتج معين، و تعاونيات فلاحية تتكلف بتسويق الخضر و الفواكه، و عزز تحكم الدولة لقنوات تسويق السلع

---

*عملية الاحتكار: هي نظام يسمح للدولة ممثلة في مؤسساتها المتخصصة و المتفرعة عنها بمباشرة مهام التبادل التجاري الخارجي دون مشاركة باقي الأعوان الاقتصاديين.

[1] احمد هني، **اقتصاد الجزائر مستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص. 24.

[2] شهرزاد زغيب، ليلى عيساوي،« آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة » ، **مجلة العلوم الإنسانية**، (العدد : 4، ، ماي2003، جامعة محمد خيضر بسكرة-الجزائر-)، ص.4.

شبه احتكارها على وسائل النقل سواء عبر الشركة الوطنية للسكك الحديدية أو الشركة الوطنية للخطوط الجوية أو الملاحة البحرية، و يواكب احتكار الدولة على النقل احتكارها على وسائل و عتاد النقل بحيث أنها كانت تحتكر إنتاج و استيراد و تسويق الشاحنات و القطارات و السفن و جميع أنواع العربات.[1]

الفرع الثالث: مرحلة تحرير التجارة الخارجية

نوجز أهم الإجراءات التي تبنتها الجزائر أثناء مرحلة التحرير للتجارة الخارجية في ما يلي:

أولا: التحرير التدريجي للتجارة الخارجية (1993-1998)

نجد أن دستور 1989 قد أشار إلى مبدأ تحرير التجارة الخارجية و القضاء على احتكار الدولة و إخضاع السوق لآليات العرض و الطلب،[2]كما يعتبر قانون المالية التكميلي لسنة 1990 بداية لهذا التغيير، إذأشار في مادتيه 40 و 41 إلى التحرير الجزئي لعمليات التجارة الخارجية.[3]

ثم سنة 1992 تم صدور قانون المالية الذي يحمل في طياته تخفيض جوهري للرسوم الجمركية حيث خفض المعدل الأقصى إلى 60 في المائة، كما تم إعداد هذه الضرائب وفق نظام تصاعدي تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على المواد الأولية ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات نصف مصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية، إلا أن المشكل الذي كانت تعاني منه الجزائر و المتمثل في ندرة الموارد بالعملة الصعبة دفع بالسلطات سنة 1992 إلى تشديد القيود على النقد الأجنبي، و كذا الاتجاه نحو التدين أكثر قصد توفير العملة الصعبة من اجل تغطية معاملاتها الخارجية، كما قامت بتوسيع نطاق حضر الواردات،[4]ولتجسيد هذا التوجه أصبحت المعاملات المالية التي تزيد قيمتها على 100.000 دولار تخضع لموافقة اللجنة الخاصة*،كما رسمت الحكومة أولويات للمنتجات المستوردة من خلال تقسيمها إلى ثلاث

[1] احمد هني، مرجع سابق، ص. 25.

[2] مقران بهلول، مرجع سابق، ص.49.

[3] فيصل بهلولي،« التجارة الخارجية جزائرية بين اتفاق الشراكة الاوروميتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية » ، **مجلة الباحث**، (العدد : 11، 2012، جامعة ورقلة –الجزائر–)، ص.113.

[4] ايات الله مولحسان، مرجع سابق، ص.141.

*اللجنة الخاصة: لجنة وزارية مكلفة بمتابعة و تأطير عمليات الاستيراد في إطار الأولويات المحددة من طرف الحكومة ويتم إعلامها من طرف البنوك.

قوائم:[1]

- **القائمة الأولى:**وتتمثل في المواد المتعلقة بالمحروقات و التي تساهم في تطوير الإنتاج وعائدات المحروقات،وكذا المنتجات الاستهلاكية الأساسية،المواد الغذائية الأساسية، الدواء اللوازم المدرسية، مواد البناء والمواد المرتبطة بقطاعات إستراتيجية كعوامل الإنتاج الفلاحي، وتربية المواشي،و يستفيد مستوردو هذه المنتجات من العملة الصعبة بسهولة.
- **القائمة الثانية:**وتتمثل في المواد المتعلقة بالإنتاج والاستثمار من مدخلات الجهاز الصناعي و مواد الصيانة لقطاع المنتجات الضرورية والمدخلات الداعمة لنشاط التصدير.
- **القائمة الثالثة:**تتمثل في المواد غير الأولوية بالنظر لأهداف السياسة الاقتصادية،وتشمل أساسا السلع الاستهلاكية الكمالية (60 بندا تعريفيا)،وبهذه الطريقة لم تعد القدرة المالية للمتدخلين ما لم تكن السلع المراد استيرادها ذات أولوية،و بالتالي تنظيم التمويل بالعملة الصعبة و الذي أصبح أداة لتنظيم الاستيراد- خلال هذه الفترة – جاء نتيجة لعدم كفاية التعريفة الجمركية كأداة لتوجيه الاستيراد إلى القطاعات ذات الأولوية في السياسة الاقتصادية،وهذا من بين دوافع إصلاح التعريفة الجمركية مع بداية سنة 1992،حيث تمت إعادة هيكلة النظام التعريفي الجمركي و إصلاح الجباية الجمركية.

ثانيا: التحرير الكامل للتجارة الخارجية (بدءا من 1994)

في افريل 1994 تم إلغاء كل القيود المتعلقة بالاستيراد، و هذا بإزالة الحدود المفروضة على آجال سداد ائتمان المستوردين و منه السماح باستيراد كل السلع عدا المحضورة منها،[2]حيثتم وضع برنامج الإصلاح الاقتصادي (1994-1995) تضمن الأهداف الآتية:[3]

1. تصحيح الموازنة العامةو إصلاح السياسة النقدية و تحسين ميزان المدفوعات.
2. تحرير التجارة الخارجية:

تحت هذا الهدف أكد البرنامج على ما يلي:

- الحد من القيود البيروقراطية المفرطة على استيراد و التدخل المباشر للسلطات العمومية.

---

[1] مداني لخضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية** ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص، ص.135-136.

[2] فيصل بهلولي، مرجع سابق، ص. 113.

[3] مداني لخضر، مرجع سابق، ص.136.

- جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للعملات التجارية،و هذا بعد تعديل سعر صرفه.

في هذا الإطار تم تأسيس مجموعة من المؤسسات تتولى تنظيم التجارة الخارجية تتمثل في:

1. **الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية :PROMEX** انشأ هذا الديوان بموجب المرسوم التنفيذيرقم 327/96 المؤرخ في 1996/10/01، و قد اعتبره المشرع هيئة عامة ذات طابع إداري، يتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي موضوع تحت وصاية وزارة التجارة، حيث يتكفل الديوان تثمين الصادرات و معاينة و تحليل الوضعيات الهيكلية بغرض مضاعفة تواجد المنتج الوطني في هذه الأسواق، كما يعتبر الديوان بوجه عام بنك معلومات فهو يزود المؤسسات المحلية بالمعطيات الكافية حول سير و فرص الأسواق الدولية.[1]
2. **الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI** :جاء المرسوم التنفيذي رقم 96-93 الصادر في 3 مارس 1996 القاضي بإنشاء الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة، هي عبارة عن مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تابع للقطاع العام تعمل على تنظيم اللقاءات و التظاهرات الاقتصادية داخل و خارج الجزائر مع تقديم رأيها في الاتفاقيات التجارية مع البلدان الأجنبية، تقوم بالدراسات التي تساعد في ترقية المنتجات و الخدمات، تقوم بتوطيد العلاقات و عقد اتفاقات تعاون مع المنظمات الأجنبية المماثلة، كذلك تتدخل الغرفة في حالة حدوث نزاع تجاري وطني أو دولي و إنشاء مؤسسة تعديل و تحكيم وفقا لطلب المتعاملين.[2]
3. **صندوق التامين و ضمان الصادراتCAGEX** :حسب القانون التنفيذي رقم 96/205 الصادر بتاريخ 05 جوان 1996، يقوم بتغطية الحقوق المتعلقة بعمليات التصدير ضد المخاطر التجارية و السياسية و عدم التحويل و الكوارث.[3]
4. **إنشاء صندوق خاص لترقية الصادرات:** انشأ بموجب المرسوم التنفيذي رقم96/205 المحدد لكيفية سير حساب التخصيص الخاص رقم 84/302 المفتوح لدى الخزينة، يعمل هذا الصندوق على تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية، و التي تعمل إلى توفير المعلومات إلى المصدرين و تحسين نوعية المواد المخصصة للتصدير، و يمول الصندوق من خلال الرسم الخاص الإضافي و

[1] الجيلاني عجة ، مرجع سابق، ص، ص.251-252.
[2] نورة الشرع، مرجع سابق، ص.102.
[3] عبد الغفار غطاس، مرجع سابق، ص.148.

من مساهمة الأجهزة العمومية و الخاصة المعنية بالتصدير، و يعتبر الصندوق ممرا لمساعدات الدولة المخصصة لدعم الصادرات و قد تم توسيع مجال تدخل الصندوق بمقتضى المادة 129 من قانون المالية لسنة 1997 حيث أصبح عبارة عن مؤسسة مالية تضمن السير الحسن لعمليات التصدير بعد أن كان أداة لتوزيع المساعدات.[1]

المبحث الثالث: جهود اندماج الجزائر في الفضاء التجاري العالمي الجديد

لقد أصبح انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على غرار بقية دول العالم ضرورة للاندماج في الاقتصاد العالمي،و تفادي العزلة الدولية من اجل تحقيق جملة من الأهداف و الاستفادة من العديد من المزايا، و ذلك نظرا للدور الذي باتت تلعبه هذه المنظمة في توجيه الاقتصاد العالمي، كما أن الجزائر تسعى إلى الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية هذا ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: مسعى انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة

يتم الانضمام إلى المنظمة عن طريق التفاوض مع أعضائها، لان كل حالة انضمام لها خصوصياتها، و غالبا ما يتم الحصول على عضوية هذه المنظمة بعد عدة جولات، بسبب عدم وجود معيار محدد للانضمام، و لكون المنظمة امتداد لاتفاقية الغات فان التعاقد في هذه الاتفاقيات هو بمثابة الانضمام إلى هذه المنظمة بعد ظهورها إلى الوجود و الأعضاءالأصليين في هذه المنظمة هم الأطراف المتعاقدة في الاتفاقية، و الجزائر كغيرها من الدول غير متعاقدة في الاتفاقية، فإنها ليست من الأعضاءالأصليين للمنظمة، و سنعمل علىتسليط الضوء على الوضعية التي كانت عليها الجزائر في عهد الغات و الدوافع التي كانت وراء طلبها للانضمام إلى هذه المنظمة و مسار انضمامها للمنظمة.

[1] الجيلاني عجة، مرجع سابق، ص.258.

الفرع الأول: إطلالة على المنظمة العالمية للتجارة

رغم الدور الذي قامت به مؤسسات بريتونوودز (صندوق النقد الدولي و البنك الدولي) في توفير قدر من الاستقرار النسبي للنظامين النقدي و المالي على صعيد العالم فقد ظهرت الحاجة إلى نشأة المنظمة العالمية للتجارة لسد أوجه النقص القائمة في النظام الاقتصادي العالمي.[1]

أولا:من الجات إلى منظمة التجارة العالمية(OMC)

يعتبر مطلع سنة 1946 نقطة بداية لنشأة اتفاقية الجات حيث اصدر المجلس الاقتصادي و الاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة قرارا بعقد مؤتمر دولي لبحث تشكيلات التجارة الدولية، و في عاصمة بريطانيا عقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمر الذي عقد في اكتوبر 1946، أما الدورة الثانية في جنيف منافريل إلى اكتوبر 1947، وانتهت إلىإعداد مشروع ميثاق للتجارة الدولية يتضمن إنشاء منظمة دولية للتجارة، و لقد أسفرت هذه المفاوضات عن مولد ما يعرف بالاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة(الجات) والتي أبرمت في1947 و بدا العمل بها ابتداء منجانفي1948،و كان عدد الدول التي وافقت عليها في البداية 23 دولة من بينها الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، انجلترا، هذه الاتفاقية حل محلها الآن "المنظمة العالمية للتجارة"[2]، لقد نشأت المنظمة العالمية للتجارة كنتيجة للتطورات في النظام التجاري الدولي منذ توقيع الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية و التجارة (GATT) عام 1974 و مجموعة من الجولات التفاوضية التي تلتها وصولا إلى إنشائها في 1995/01/01،[3]و قد جرت ضمن منظمة التجارة العالمية مجموعة من المؤتمرات الوزارية للتفاوض على بعض القضايا التجارية العالمية مثل تجارة الخدمات و الزراعة و الأدوية و حقوق الملكية و غيرها،إذ بدأت بالمؤتمر الأول في سنغفورا عام 1996، ثم في جنيف عام 1998، ثم في سياتل عام 1999، ثم مؤتمر الدوحة عام 2001ثم مؤتمر كانكون في المكسيك عام 2003.[4]

---

[1] عادل احمد حشيش، مجدي محمود شهاب، **العلاقات الاقتصادية الدولية – مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه–**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005، ص. 375.

[2] عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص، ص.133-134.

[3] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، الأردن، 2008، ص.233.

[4] رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سابق، ص.233.

ثانيا:وظائف المنظمة العالمية للتجارة

تتولى المنظمة العالمية للتجارة بالمهام التالية:

1. الإشراف على تنفيذ مجموعة من الاتفاقات متعددة الأطراف المنظمة للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
2. تسوية المنازعات التي قد تنشا بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقات التجارية الدولية وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن.[1]
3. تعمل المنظمة العالمية للتجارة على إقامة علاقات متعددة و بناء التعاون الدولي بينها و بين المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم بهذه النواحي الدولية الاقتصادية و تحرير التجارة الدولية، كان بدءا من إقامة التعاون بينها و بين المنظمات الدولية الأخرى التي تهتم بهذه النواحي، و هذا التعاون لا يقف عند مجرد إقامة العلاقات مع المنظمات الدولية الحكومية، و إنما يتعدى للتعاون مع المنظمات الدولية غير الحكومية، و هذا يتبلور من خلال نص الاتفاقية على قيام المنظمة بالتعاون مع كل من صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و ذلك من خلال المجلس العام التابع لها.[2]
4. تنظيم المفاوضات الدولية حول تنفيذ أحكام الاتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة الدولية بواسطة أجهزتها التي يقررها المؤتمر الوزاري.
5. إدارة و مراقبة السياسات التجارية اعتمادا على القواعد التي تمت الموافقة عليها في مدينة مراكش 1994.
6. التعاون مع صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير، و الوكالات التابعة لهما، لتحقيق قدر اكبر من التناسق في وضع السياسات الاقتصادية العالمية.[3]

الفرع الثاني: علاقة الجزائر بالمنظمة العالمية للتجارة

تعتبر الجزائر من الناحية التاريخية بلد ملاحظ لدى منظمة الجات المنشاة بموجب الاتفاقية المؤرخة في 1947/01/30 و الهادفة إلى التخفيض الكمي و التدريجي للتعريفات الجمركية بين الدول الأعضاء حيث تنص

---

[1] عادل احمد حشيش، مجدى محمود شهاب،مرجع سابق، ص، ص. 376-377.

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية (مصر)، 2008، ص، ص. 64-66.

[3] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، مرجع سابق، ص، ص. 56-57.

المادة الأولى منها على انه كل فائدة أو حضور أو حصانة أو امتياز يمنحه احد الأطراف المتعاقدة لبضاعة ما يجب أن يمنحها في الحال و بدون قيد أو شرط للبضاعة المماثلة الآتية لها من احد الأطراف المتعاقدة أو المتجهة لها، و رغم أن الجزائر لم تكن لها العضوية الكاملة في منظمة الجات نتيجة احتكارها التجارة الخارجية إلاأنهاتأثرتإلى حد كبير بمبادئها خاصة في ظل أسلوب الاستقلالية المتجه نحو تبني اقتصاد السوق.[1]

أولا: الإجراءات التي اتخذتها الجزائر للتحضير لعملية الانضمام

قامت الجزائر باتخاذ عدة إجراءات لتسهيل و تسريع عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، أهمها:

1. تقديم طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

قررت الأطراف المتعاقدة في جولة الارغواي في سنة 1986 أن تسمح للدول النامية التي كانت تشارك في الجولات السابقة كعضو ملاحظ، أن تشارك في مجريات الارغواي مع شرط أن تبلغ بنية التعاقد في الاتفاقية قبل 30 افريل 1987، وهذا عكس الجولات السابقة التي شاركت فيها بعض الدول– منها الجزائر – كعضو ملاحظ دون أي شرط،و بالفعل قدمت الجزائر طلب التعاقد إلى سكرتارية الجات في 30 افريل 1987، و في جويلية من نفس السنة تم تأسيس فوج عمل لدراسة ملف طلب الجزائر للتعاقد في الاتفاقية و بالتالي شاركت الجزائر في جولة الارغواي كعضو ملاحظ، و عند ظهور المنظمة العالمية للتجارة في 1 جانفي 1995 تم الاتفاق بين الجزائر و الأطراف المتعاقدة في الجات التي أصبحت تمثل الأعضاء الأصليين في المنظمة، اتفقت على إنشاء لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف طلب التعاقد إلى المنظمة العالمية للتجارة، و قدمت الجزائر بصفة رسمية مذكرة الانضمام تشرح فيها سياستها الخارجية بتاريخ 1996/06/05، و تناولت المذكرة النقاط التالية: [2]

أ. شرح الخطوط العريضة للنظام الاقتصادي الذي انتقل من التخطيط المركزي إلى اقتصاد السوق.

ب. تقديم جميع المعلومات ذات الطابع العام المتعلقة بسياسة المؤسسات الجزائرية و تنظيمها.

ت. شرح و توضيح تجارة السلع من خلال تنظيم الصادرات و الواردات في المجال الصناعي.

ث. تقديم عرض عن تجارة الخدمات و حقوق الملكية الفكرية.

---

[1] الجيلاني عجة ، مرجع سابق، ص 280.

[2] جميلة الجوزي،« ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة » ،**مجلة الباحث**، (العدد :11، 2012، جامعة ورقلة – الجزائر–)، ص، ص. 227–228.

2. مراحل مفاوضات الجزائر مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة:

بعدما أودعت الجزائر مذكرة الانضمام، و التي تضمنت معلومات عن مختلف جوانب الاقتصاد الوطني، و السياسة التجارية للدولة، جاءت مرحلة المفاوضات مع أعضاء المنظمة العالمية للتجارة، و التي سوف نتطرق لها فيما يلي:

أ. المرحلة الأولى (1996-1998):

انطلقت أول جولة للمفاوضات بين الجزائر و أعضاء المنظمة العالمية للتجارة سنة 1996 مباشرة بعد تقديم مذكرة السياسة التجارية، و أثناء المفاوضات تلقت الجزائر مجموعة من الأسئلة من عدة دول المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي طرحت 170 سؤال، و دول الاتحاد الأوروبي 124 سؤال تناولت مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و التجاري، و حماية الملكية الفكرية،و تأسيس الشركات، النظام الجمركي و الجبائي و المصرفي، أما سويسرا طرحت 33 سؤال حول الأنظمة الضريبية الجزائرية و نشاطات البنوك و التأمينات، و تنقل رؤوس الأموال، و شروط تأسيس شركات و فروع البنوك الأجنبية، طرحت اليابان تسعة أسئلة بينما استراليا ثمانية أسئلة، و كان أول لقاء بين الوفد الجزائري و أعضاء المنظمة يومي 16 و 17 فيفري من سنة 1997، حيث دار النقاش حول المذكرة المقدمة من قبل الجزائر و الإجابة على الأسئلة كما تلقت الجزائر دفعة ثانية من الأسئلة بلغ مجموعها أكثر من 500 سؤال.[1]

وفي 22-24 أفريل 1998 تم عقد أول اجتماع لفريق العمل المكلف بمتابعة ملف انضمام الجزائرعلى مستوى المنظمة العالمية للتجارة خلال الجمعية العامة للمنظمة العالمية للتجارة المنعقد في سياتل ما بين 30 نوفمبر و03 ديسمبر 2000 حظي الملف الجزائري بالدراسة.[2]

ب. المرحلة الثانية (2000-2002):

تم الشروع في الجولة الثانية من المفاوضات سنة 2000، فمن خلال الملاحظات التي قدمت لها عملت الجزائر على تعديل سياساتها وفقا للسياسات المعمول بها على مستوى المنظمة، من ثم قدمت الجزائر مذكرة جديدة معدلة في جوان 2001، تضمنت الإصلاحات التي قامت بها، ثم في جانفي 2002 تلقت مجموعة من

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر،2003، ص.145.

[2] مداني لخضر، مرجع سابق، ص.138.

الأسئلة حول المنظومة التعريفية و قامت الجزائر بالرد و تقديم عرض عن التعريفة الجمركية التي تنوي الجزائر الدخول بها إلى هذه المنظمة، في 07 فيفري 2002 استأنفت الجزائر مفاوضاتها بوفد يتكون من 40 خبير يترأسهم وزير التجارة حيث وجهت عدة انتقادات للجزائر لعدم ضبط المعطيات التجارية و الاقتصادية و عدم مطابقتها لقوانين المنظمة العالمية للتجارة، و منه قامت الجزائر بتعديل الملفات المعنية، و في 29 افريل 2002 بدأت المفاوضات الثنائية بجنيف، و دامت إلى غاية 7 ماي من نفس السنة، من خلال هذه اللقاءات وصفت الاقتراحات الجزائرية من قبل الأطراف المتفاوضة بأنها ذات مصداقية و تستحق التفاوض بشأنها.[1]

ت. المرحلة الثالثة (من 2002 إلى غاية 2015):

تميزت هذه المرحلة بما يلي:

- في نوفمبر 2003، تمثلت في الجولة السادسة من المفاوضات بجنيف بوفد جزائري مكون من 28 عضوا يمثلون الإدارة و القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية إضافة إلى الشركاء الاجتماعيين برئاسة وزير التجارة آنذاك، وقد تضمن جدول الأعمال تأهيل الإطار التشريعي المنظم للتجارة الخارجية، محادثات متعددة الأطراف مرتبطة بالفلاحة و التطرق إلى المستجدات المتعلقة بمنع استيراد الخمور من قبل البرلمان الجزائري.
- في 25 جوان 2004، تمثلت في الجولة السابعة من المفاوضات تضمنت هذه المرحلة بحث تطور المفاوضات الثنائية المتعلقة بدخول الجزائر إلى الأسواق العالمية و دراسة مدى التقدم في تحولات المنظومة التشريعية الجزائرية.
- في 21 اكتوبر 2005 إلى غاية مطلع 2006، دارت المناقشات حول المقترحات الجزائرية فيما يخص مسالة الحصص و التعريفات الجمركية، حيث قامت الجزائر بتقديم عروض تعريفية مقترحة للمنتجات الفلاحية و للخدمات تطبيقا لخفض الرسوم الجمركية إلى المستوى المسموح به في المنظمة العالمية للتجارة، من 0 إلى 20 في المائة للقطاع الصناعي، و من 0 إلى 25 في المائة للقطاع الفلاحي.
- في 17 جانفي 2008، قام الأعضاء بفحص مشروع التقرير الجزائري حيث يصف هذا التقرير نظام التجارة الخارجية الجزائرية، بالإضافة إلى التعديلات التي شملته كذلك ما تم تعديله في المؤسسات ذات الطابع القانوني وتكييفها بما يتلاءم و قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص، 147.

- خلال سنة 2009، تم إتمام الجولة العاشرة من المفاوضات، حيث تمحورت أسئلة المفاوضات حول سياسة الأسعار خصوصا السعر المزدوج للغاز الطبيعي و حق الاستيراد للأشخاص غير المقيمين، و نظام تطبيق الضرائب الداخلية، كما شملت الأسئلة قرار المالية التكميلي لسنة 2006، الذي قضى بحضر استيراد السيارات المستعملة، و المسائل المتعلقة بدعم الصادرات و نظام رخص الاستيراد، و تدعيم الصناعة و حرية العبور، و الصفقات العمومية.
- خلال سنة 2010، أشار وزير التجارة السيد "مصطفى بن بادة" أن الجزائر قد خطت خطوات ايجابية في مسار المفاوضات خاصة بعد انخفاض عدد الأسئلة المطروحة إلى 96 مقابل 200 سؤال سابقا.
- في 5 افريل 2013، انعقدت الجولة 11 من المفاوضات حيث قدم الوفد الجزائري المفاوض أجوبة تخص ملف سعر الغاز في القطاع الصناعي، و بالتالي حملت الوثيقة التزام الحكومة بتطبيق أسعار حرة على الغاز، كما حمل الوفد أجوبة عن دور الدولة في الاقتصاد و التزامها بتوفير نفس المعاملة للقطاعين العام و الخاص و الكف عن ممارسة القيود غير المعلنة على القطاع الخاص المحلي و الأجنبي.[1]
- في 31 مارس 2014، جرت الجولة 12 من المفاوضات متعددة الأطراف بجنيف، حيث كرست لعرض الإصلاحات التشريعية و التنظيمية التي تم القيام بها في الجزائر و البحث عن أجوبة على أسئلة الدول الأعضاء في المنظمة، و منذ انعقاد الجولة 11 تلقت الجزائر 170 سؤال جديد أو طلبات توضيح من طرف الدول الأعضاء، و سمحت الجولة 12 بالبحث بالتوازي مع أجوبة الجزائرعلى الأسئلة الإضافية للدول الأعضاء، و تجدر الإشارة إلى أن الجزائر أجابت إلى غاية نهاية 2013 على 1933 سؤال تتعلق أغلبيتها بمعلومات مرتبطة بالقوانين و التنظيمات المتعلقة بالتجارة الخارجية الجزائرية.[2]
- اعتبر المكلف بتسيير ملف انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية "البرتو دالتو" أن المناخ الاقتصادي الجزائري يشجع لانضمام الجزائر إلى OMC، مشيرا أن الجزائر ستنال رخصة

[1] عتيقة وصاف،« **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** » ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة(الجزائر)،2014/2013، ص، ص.257-260.

[2] الموقع الالكتروني elmaghreb-elawsat.com/?p=5927: تاريخ الاطلاع : 24-04-2015، 17:24.

الانضمام رسميا نهاية سنة 2015 إن واصلت على ذات الوتيرة و استوفت كامل شروط الانضمام، على غرار الإجابة عن كل التساؤلات التي طرحتها الدول الأعضاء.[1]

ثانيا:أهداف الجزائر من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارةو عوائقها

تسعى الجزائر لتحقيق جمل من الأهداف من سعيها للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، في المقابل تواجهها عوائق و صعوبات للانضمام إلى هذه الأخيرة، نعرضها في الآتي:

1. الأهداف التي تسعى إليها الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

تسعى الجزائر لتحقيق مجموعة من الأهداف من وراء الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و أهمها:

أ. إنعاش الاقتصاد الوطني: مع انضمام الجزائر إلى المنظمة، سيرتفع حجم و قيمة المبادلات التجارية، خاصة بعد ربط التعريفة الجمركية عند حد أقصى و حد أدنى، و الامتناع عن استعمال القيود الكمية مما ينتج زيادة في الواردات من الدول الأعضاء، و بالتالي ارتفاع المنافسة التي يمكن أن تستغلها الجزائر كأداة ضغط لإنعاش الاقتصاد الوطني إذ يصبح المنتجون المحليون مجبرون على تحسين منتجاتهم من جهة، و من جهة أخرى زيادة المبادلات التجارية قد تسمح بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة و التقنيات المتطورة المستعملة في عمليات الإنتاج، و هو ما يساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.[2]

ب. تحفيز و تشجيع الاستثمارات: انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال و يمنحها فرصة اكبر لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من خلال استفادتها بالاتفاقية الخاصة بالاستثمارات في مجال التجارة، بهدف استغلال التكنولوجيا و الهوامش المتوفرة في الربحية و مردودية عوامل الإنتاج بين الدول و التكتلات.

ت. مسايرة التجارة الدولية: يتميز الاقتصاد الجزائري بالتبعية للخارج بسبب اعتماده على قطاع المحروقات و ضعف الإنتاج، لذا فان لجوء الجزائر للأسواق العالمية للحصول على احتياجاتها المختلفة خارج إطار

---

[1] الموقع الالكتروني http://www.al-fadjr.com/ar/economie/288290.html:، تاريخ الاطلاع :24-04-2015، 39: 17.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، مرجع سابق، ص. 135.

المنظمة العالمية للتجارة، لا يسمح لها بالفرص التي تقدمها هذه الأخيرة، وبالتالي فان التجارة الخارجية تلعب دورا هاما في الاقتصاد الوطني و منه فان الجزائر لا يمكن أن تكون بعيدة عن ساحة العلاقات الاقتصادية الدولية.

ث. الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة: أن المزايا التي تمنحها المنظمة العالمية للتجارة للدول الأعضاء بها تعتبر بمثابة دوافع و محفزات للانضمام إليها، و الجزائر من كغيرها من الدول النامية، تسعى للانضمام بهدف الاستفادة من المزايا التي تمنح لها بصفتها كعضو من جهة، و من جهة أخرى بصفتها كدولة نامية.

ج. البعد الشمولي للمنظمة العالمية للتجارة:إن آثار النظام الجديد للتجارة العالمية ليست مقتصرة على الدول الأعضاء بالمنظمة فقط، بل ستشمل جميع دول العالم إيجابا و سلبا و بدرجات مختلفة، و بما أن الدول غير الأعضاء بالمنظمة لا تستفيد بالمزايا الخاصة بالدول الأعضاء، فان العديد من الدول انطلقت في تحضير نفسها للانضمام إلى هذه المنظمة –مادامت الآثار السلبية موجودة فعلا– فمثلا الارتفاع المتوقع في الأسعار العالمية للمنتجات الزراعية، قد يؤثر على موازين مدفوعات جميع الدول المستوردة للغذاء بشكل كبير و منها الجزائربغض النظر عن عضويتها بالمنظمة أم لا.[1]

2. عوائق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

رغم سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مبكرا أي منذ 1996 إلا أنها فشلت في تحقيق ذلك نتيجة لمجموعة من العوائق يمكن إجمالها فيما يلي:

أ. الخصائص الاقتصادية للجزائر:إن الخصائص الاقتصادية للجزائر تعتبر من أهم عوائق الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، يظهر هذا في طول فترة الاقتصاد المخطط و الاعتماد على المحروقات الذي نتج عنه السعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، غياب ثقافة المنافسة، و إعطاء مكانة اصغر نسبيا للخدمات التجارية، إضافة إلى ذلك وجود قطاع اقتصادي مهيمن و هو قطاع المحروقات، و من هنا يظهر أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يعني إدخال المنافسة الأجنبية إلى مجالات لم تكن موجودة فيها من قبل.

ب. اهتمام الجزائر بالقطاع العمومي:حيث يحتل جزءا هاما في الاقتصاد رغم وجود قانون الخوصصة.

---

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي،« انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل » ،**مجلة الباحث**، (العدد :03، 2004، جامعة ورقلة –الجزائر–)، ، ص، ص .70–72.

ت. انتشار الاقتصاد الموازي: إن وجود الاقتصاد الموازي يعرقل الغاية من الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة هو اقتصاد لا يخضع إلى إجراءات التنظيم الرسمي، شديد المرونة تحدد أجور العمال فيه انطلاقا من إنتاجيتهم.[1]

ث. صعوبة الحصول على صفة الدولة النامية: نظرا للمزايا التي تمنح للدول النامية و الأقل نموا، و كذلك الاستفادة من المعاملة التفضيلية، أصبحت الدول التي تتفاوض حاليا تتلقى صعوبات للحصول على صفة الدولة النامية.

ج. العراقيل التي تحد من الاستفادة من الاستثناءات الخاصة بالدول النامية: لقد تم الاتفاق على منح الدول النامية مرونة خاصة بحيث تستفيد بعدة استثناءات من القواعد، مثلا بإمكانها استخدام قيود كمية أو جمركية بهدف الحفاظ على مستوى معين من الاحتياطي المالي، لكن في الواقع هناك عدة شروط تتلقاها الدول النامية، كتقديم تنازلات إضافية لدخول السلع و الخدمات إلى أسواقها، دون حماية بعض القطاعات الناشئة.[2]

المطلب الثاني:انضمام الجزائرإلى منطقة التجارة العربية الكبرى

شهدت الجزائر في الآونة الأخيرة الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي، و تحرير لتجارتها الدولية و ذلك بانضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و بالتالي سوف نتطرق لهذه الاتفاقية.

الفرع الأول: نظرة عامة عن منطقة التجارة الحرة العربية

يعتبر التكامل الاقتصادي العربي ضرورة لبقاء هذه الدول على الساحة الدولية لما يجري فيها من أحداث و تطورات، و قد بدأت محاولات و جهود التكامل الاقتصادي العربي و انتهت بتجسيد بما يعرف بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

أولا:نشأة و أسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية

نتيجة لتوقف مسيرة السوق العربية المشتركة عام 1980 في نطاق مجلس الوحدة الاقتصادية و إحجام بعض الدول العربية عن الانضمام إلى اتفاقية السوق، و امتناع البعض الموقع عن تنفيذ التزاماته اتجاهها أو

[1] وردة خزندار، مرجع سابق، ص، ص.43- 44.

[2] ناصر دادي عدون، محمد متناوي،« انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل » ، مرجع سابق، ص.75.

الانسحاب منها، تم توقيع اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية 1981 (17 دولة)، و لكن بالرغم من كافة الجهود تعثر تنفيذها و ظل أداؤها متواضعا للغاية بسبب ضعف آليات التنفيذ و انعدام روح الالتزام في تطبيقها مما جعل تأثيرها على التجارة العربية البينية ضعيفا، و نتيجة لما سبق توجه كل من المجلس الاقتصادي الاجتماعي و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو إقامة منطقة التجارة الحرة العربية تضم كافة الدول العربية.[1]

1. نشأة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد تم اتخاذ القرار بإنشاء منطقة تجارة حرة عربية في أوت 1996 من خلال القمة الاقتصادية التي عقدت بالقاهرة حيث تضم كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية، و منه يتم إزالة القيود بنسبة 10 في المائة تماشيا مع التطبيق الكامل لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية،[2] لكن في دورة المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للدول العربية في دورته لشهر سبتمبر 2001، اقر تخفيض الفترة الزمنية للمرحلة الانتقالية لإقامة هذه المنطقة لتنتهي في أول جانفي 2005، و كان مقررا لها لتنتهي في ديسمبر 2007، و تأتي منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى كخطوة هامة و حديثة في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي، و قد كانت محاولات التكامل الاقتصادي العربي وفق مدخل تحرير التجارة قد بدأت منذ الخمسينات من القرن الماضي.[3]

2. أسس قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

وتقوم منطقة التجارة الحرة على الأسس التالية:

- المصادقة في اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

---

[1] موسى رحماني،« التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج » ،**مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)**، يومي 8 / 9 : ماي2004 مرجع سابق، ص.13.

[2] الطيب داودي،« التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية** ، مرجع سابق، ص.194.

[3] كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي،« منطقة التجارة العربية الكبرى حلم أم واقع » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص.364.

- الموافقة على البرنامج التنفيذيو هذا من خلال إيداع الدولة المعنية التوجيهات الكتابية الصادرة من السلطة المختصة إلى إدارات الجمارك لتطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية على السلع ذات المنشأ العربي.[1]
- الأخذ بمبدأ التحرير التدريجي للسلع العربية المتبادلة بين الدول الأطراف،و الذي يطبق بدءا من أول جانفي 1997 و ذلك تخفيض الرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بنسب مئوية متساوية على أن يتم التحرير الكامل لكافة السلع العربية بنهاية عام 2007.
- تعامل السلع العربية التي تدخل التبادل وفقا لهذا البرنامج معاملة السلع الوطنية في الدول الأطراف، فيما يتعلق بقواعد المنشأ و المواصفات و المقاييس و اشتراطات الوقاية الصحية و الأمنية، و الرسوم و الضرائب المحلية.
- لا يجوز إصدار أي تشريع أو وضع أي قاعدة من قبل أي دولة عضو من شانه أن تعرقل هذا البرنامج.
- ضرورة مراعاة أحكام و اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية و مواجهة حالات الدعم، و إجراءات معالجة ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج.
- يمكن لأي دولتين الاتفاق على التحرير الفوري لأي سلعة من السلع في شكل منطقة حرة ثنائية.[2]
- لا تخضع السلعة إلى أية قيود غير جمركية مع حساب التخفيضات الجمركية على أساس سنة 1998.
- المراجعة نصف سنوية لمدى التقدم في تطبيق البرنامج لاتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة أية عقبات تعترض التطبيق، مع تشكيل لجنة للنظر في المنازعات.[3]

ثانيا: أهداف منطقة التجارة الحرة العربية

إن لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عدة أهداف المنطقة تنحصر في:

---

[1] محمد الأمين كماسي، محمود فوزي شعوبي،« المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع و طموح المستقبل » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص.433.

[2] عمر صقر، مرجع سابق، ص.196.

[3] الطيب داودي،« التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية**، مرجع سابق، ص. 194.

1. تنمية العلاقات الاقتصادية و التجارية ما بين الدول العربية و تعزيز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية و الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدول العربية.
2. الاستفادة من المتغيرات في نظام التجارة العالمية و وضع الأسس لقيام تكتل اقتصادي عربي تكون له مكانته على الساحة الاقتصادية الدولية.[1]
3. التوسع في اتفاقية تيسير و تنمية التبادل التجاري و الربط بين تلك الاتفاقية و بين السوق العربية المشتركة.
4. تحرير تدريجي للتجارة البينية العربية عن طريق تخفيض الضرائب الجمركية بنسبة 10 في المائة سنويا بدءا من أول جانفي 1998 و إلغاء القيود الاستيرادية غير التعريفية.
5. تبادل المعلومات و البيانات عن التجارة العربية.
6. وضع آلية لتسوية المنازعات التجارية بين الدول الأعضاء.
7. منح الدول الأقل نموا معاملة تفضيلية.
8. التشاور حول الأنشطة المرتبطة بالبحث العلمي و التشريعات و حماية الملكية الفكرية.[2]

ثالثا: مضمون البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

طبقا لأحكام البرنامج التنفيذي و جدوله الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية فقد تقرر الآتي:

1. إلغاء كافة القيود الجمركية و غير الجمركية على كافة السلع ذات المنشأ العربي عند انتقالها من دولة عربية إلى دولة عربية أخرى.
2. يجب أن تتوفر بالسلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية، و لكي تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة*الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40 في

[1] كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي،« منطقة التجارة العربية الكبرى حلم أم واقع » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص.365.

[2] موسى رحماني،« التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية** ، مرجع سابق، ص. 13.

* نسبة القيمة المضافة = الأجور+الاستهلاكيات+الموادالخام+الإيجار+طاقة+نفقات إدارية/القيمة النهائية للسلعة باب المصنع مضروبة في 100.

المائة من قيمتها النهائية.[1]

3. يتم تحرير كافة السلع العربية، الزراعية و الحيوانية و المنجمية وفقا لأسلوب التحرير المتدرج بنسب سنوية متساوية (10 في المائة) للرسوم الجمركية و الرسوم و الضرائب ذات الأثر المماثل بداية من 1998/01/01 و لمدة 10 سنوات تنتهي في 2007/12/31.
4. تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، على أن ينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من البرنامج، و أن يتم إدراج هذه السلع في جدول زمني زراعي عربي مشترك.[2]
5. لا تسري أحكام هذا البرنامج على المنتجات و المواد المحضور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو بيئية، أو صحية أو لقواعد الحجز الزراعي البيطري.
6. يشترط لكي تكون السلعة عربية أن تتوافر فيها قواعد المنشأ التي يقررها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك لحين الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.[3]

---

[1] عادل عبد العزيز السن،« نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية و تعزيز الشراكة الإستراتيجية بينها في ضوء أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى » ، **ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية، شرم الشيخ(مصر)**، ديسمبر 2010، ص.36.

[2] محمد الأمين كماسي، محمود فوزي شعوبي،« المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع و طموح المستقبل » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص. 434.

[3] كمال رزيق، عبد الحليم فضيلي،« منطقة التجارة العربية الكبرى حلم أم واقع » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص.366.

الفرع الثاني: الجزائر و منطقة التبادل الحرالعربية الكبرى

انضمت الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، بعد أن اتخذت الخطوات التنفيذية من خلال إبلاغ المنافذ الجمركية و تطبيق الإعفاء الكلي على السلع عربية المنشأ، و كانت الجزائر قد صادقت على اتفاقية تنمية و تيسير التبادل التجاري بين البلدان العربية بتاريخ 3 أوت 2004 و أعلنت أنها بصدد استكمال إجراءات إلحاقها بمنطقة التجارة الحرة العربية منذ سنة 2005 بمناسبة انعقاد القمة العربية في الجزائر، و لقد كان سبب تأخرها عن الانضمام للمنطقة كون الموضوع كان لا يزال قيد الدراسة لدى السلطات العليا، بالمقابل شرعت البلدان العربية الأخرى في المنطقة في منح السلع الجزائرية المعاملة التفضيلية المطبقة في إطار المنطقة بداية من فاتح مارس 2009 حسب ما تم الاتفاق عليه في الدورة العادية للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي المنعقد في فيفري 2009.[1]

أولا: مزايا انضمام الجزائر للمنطقة

في حوار لوزير التجارة السابق مع جريدة المساء بتاريخ 2009/02/07، بين أن مزايا انضمام الجزائر لمنطقة التجارة العربية الكبرى تتلخص في: [2]

1. تنويع ممولي الجزائر من السلع.
2. فتح أسواق جديدة للمنتوج الجزائري و توجيهه للسوق العربية.
3. زيادة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.
4. تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة و الشراكة.
5. تدعيم التنافسية بين المؤسسات الجزائرية.
6. ضمان استقرار الأسعار و وفرةالمنتجات.

ثانيا: سلبيات انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

لقد تجلت مخاوف للانضمام الجزائر إلى منطقة التبادل الحر الجزائرية حيث اقر وزير التجارة السابق سنة 2009 في حوار مع جريدة الخبر أن انضمام الجزائر إلى مختلف مناطق التبادل الحر لا يزال في مرحلة بدائية

[1] عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص.247.

[2] موقع الكتروني، جريدة الخبر 2009/02/07: http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear، تاريخ الاطلاع: 2015/04/07، الساعة 20:16.

مقارنة مع بلدان أخرى، و أشار الوزير إلىإن المنطقة العربية للتبادل الحر ستلحق على الجزائر خسائر جبائية على المدى القصير، و سيضع المؤسسات الجزائرية في ظروف صعبة، فرئيس منتدى رؤساء المؤسسات "رضا حمياني" اعتبر أن الجزائر ليست مهيأة بالقدر الكافي للدخول لهذه المنطقة، مشيرا إلى نقص في المعلومات حول اتفاق المنطقة لدى المتعاملين، كما تأسف لعدم القيام مسبقا بدراسة تبين انعكاسات هذا الاتفاق و تنسيق السياسات الجبائية و سياسات التشغيل بالمنطقة، و في هذا السياق تطرق عدد من المتعاملين خلال هذا اللقاء إلى مشكل دخول المنتجات الجزائرية إلىأسواق بعض الدول العربية و عدم الوضوح بالقواعد الخاصة في أصل المنتجات، علاوة على ذلك أن بعض المنتجات العربية تعفى من كل الرسوم هذا مما يضعف من القدرات التنافسية للمنتجات الجزائرية.[1]

ثالثا: مضمون اتفاقية الجزائر للدخول في منطقة التبادل الحر العربية

تضمن اتفاق دخول الجزائر لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ما يلي: [2]

1. **مجال التطبيق:** طبقا لمجال الاتفاقية و برنامجها التنفيذي كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر و الدول العربية في إطار نظام تعريفي تفضيلي باستثناء المنتجات المتفق عليها.
2. **النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ العربي المستوردة في الجزائر:**تستفيد كل المنتجات غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر و التي منشأها إحدى الدول العربية عند استيرادها للجزائر من الإعفاء الكلي للحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل.
3. **النظام التعريفي التفضيلي المطبق على المنتجات ذات المنشأ الجزائري المصدر نحو الدول العربية:**تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر من نفس النظام التفضيلي عند استيرادها من طرف دولة عربية، فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للرسوم الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل.
4. **تعريف قواعد المنشأ و طرق التعاون الإداري المطبقة في إطار المنطقة العربية للتبادل الحر:**إن التفضيل التعريفي و التجاري الممنوح بين الجزائر و الدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول العربية، و يشترط في السلعة محل

[1] جريدة الخبر، موقع الكتروني، مرجع سابق.
[2] عتيقة وصاف، مرجع سابق، ص، ص.248-251.

التبادل أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، و أن لا تقل نسبة القيمة المضافة عن 40 في المائة من القيمة النهائية للسلعة تسليم المصنع.

5. **منع رد الحقوق الجمركية أو الإعفاء منها:** أن المنتجات التي ليست لها صفة المنشأ المستعملة في تصنيع منتجات منشؤها الجزائر أو إحدى الدول العربية، لا تستفيد لا في الجزائر و لا في دولة أخرى من دول المنطقة من رد الحقوق الجمركية.

خلاصة الفصل:

توصلنا من خلال هذا الفصل إلى جملة من النتائج، يمكن تلخيصها كما يلي:

- لقد مرت التجارة الخارجية الجزائرية بعدة تطورات بعدما كانت تفرض قيود على التجارة الخارجية من رسوم جمركية و تراخيص استيراد تحولت إلى احتكار للتجارة الخارجية، و من ثم و في بداية التسعينات أدى بها إلى تحرير تجارتها الخارجية و محاولتها للانضمام إلى الاقتصاد العالمي، و هذا من خلال محاولاتها للانضمام إلى كل من المنظمة العالمية للتجارة و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تسعى الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية و الاندماج في الاقتصاد العالمي و للاستفادة من التطورات التي بلغها، قررت الجزائر أن تنضم إلى المنظمة العالمية للتجارة، التي تهدف إلى خلق بيئة دولية تجارية أكثر انفتاحا و تحررا، إذ أنها تقوم على مبادئ و اتفاقيات تجاريةتهدف أساسا إلى إلغاء القيود الكمية غير تعريفية من جهة، و إلى تخفيض الرسوم الجمركية إلى مستويات محفزة و مشجعة على المبادلات التجارية من جهة أخرى، لذا فإنها تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد العالمي.
- إن قرار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية، ذلك لأنه يسمح بتصحيح الاقتصاد الوطني من خلال إرساء قواعد و أسس النظام الاقتصادي العالمي و هو نظام اقتصاد السوق، و عليه فان النتائج الايجابية التي تهدف إلى تحقيقها من وراء هذا الانضمام قد تكون أكثر من السلبية خاصة على المدى الطويل، لما تتوفر عليه من مقومات للتطور و التحسن الاقتصادي إذا تم استغلالها بالشكل المناسب.
- إن الصورة الحالية للعولمة بما يكتنفها من عوامل مؤثرة سلبا أمإيجابا تفرض على الدول العربية أن تنطلق من العمق العربي لتبدأ مرحلة جديدة من العمل العربي المشترك المبني على أسس عملية و واقعية لتشهد مرحلة العمل الاقتصادي العربي المشترك لعل إقامة منطقة التجارة الحرة العربية بداية لها، أما الجزائر باعتبارها احد الدول العربية انضمت إلى منطقة التبادل الحر العربية الكبرى، و من الهام إلى الأهم سوف نستعرض لاحقا الإطار العام للشراكة الاوروجزائرية.

الفصل الثاني:

الإطار العام لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

تمهيد:

تعد الدول المتوسطية خصوصا دول شمال إفريقيا و منها الجزائر ذات أهمية كبرى لموقعها الاستراتيجي من جهة، و لسوقها الواسعة من جهة أخرى و تعتبر روابط التعاون مع هذه البلدان في نظر الاتحاد الأوروبي من المسلمات التي لا يمكن التخلي عنها، لذا فقد سعى منذ السبعينات إلى توسيع نفوذه في المنطقة و هذا من خلال عقد اتفاقيات للتعاون مع كل دولة متوسطية على حدا و التي بقيت سارية المفعول إلى غاية عقد مؤتمر برشلونة أين تم الإعلان عن ميلاد ما يسمى باعلان برشلونة للشراكة الاورو متوسطية، و الجزائر التي تعد إحدى الدول الشريكة و احد أطراف مسار برشلونة امتازت علاقاتها دائما بالترابط بفعل عوامل اقتصادية باعتبار أن الاتحاد الأوروبي يعد الشريك الاقتصادي الأول لها، وكذا عوامل أخرى كالعلاقات التاريخية التي جمعت الطرفين و القرب الجغرافي بين الضفتين، و من هذا المنطلق تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

- **المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة الاورومتوسطية.**
- **المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.**
- **المبحث الثالث: الجوانب المالية والتجارية لاتفاق الشراكة.**

المبحث الأول: الإطار النظري للشراكة الاورومتوسطية

لقد كان اهتمام الاتحاد الأوروبي بالدول المتوسطية منذ زمن بعيد يستند على الأهمية الإستراتيجية، ذات البعد الحضاري و التكتل البشري و الموارد الطبيعية المهمة التي تمتاز بها الدول المتوسطية، و عليه تجسد هذا الاهتمام فيما يسمى بالشراكة الاورومتوسطية.

المطلب الأول: نظرة عامة عن الشراكة الاورومتوسطية

عملت الدول الأوروبية على تطوير أشكال التعاون مع الدول المتوسطية باستمرار، بحيث وصل هذا التطور إلى إحلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات التعاون القديمة* وفي هذا الصدد نحاول تتبع الجذور التاريخية للشراكة الاورومتوسطية.

الفرع الأول: الجذور التاريخية الشراكة الاورو متوسطية

تعتبر محاولة تقوية علاقات المشاركة بين الدول المتوسطية العربية منها و دول الجماعة الاوروبية قديمة فهي تفوق في عمرها عشرين عاما، و كان الغرض منها منح بعض التفضيلات من الجماعة لهذه الدول بصفتها دولا نامية بالإضافة الى التعاون المالي و التقني،[1] و تجسد ذلك عند إبرام معاهدة روما في سنة 1957 التي تنص في احد ملاحقها على ضرورة إقامة علاقات اقتصادية تعاونية بين الدول الأوروبية التي أمضت معاهدة روما، و الدول النامية حديثة العهد بالاستقلال و التي كانت من بينها دول المغرب العربي، و هكذا تم إبرام اتفاق مع تونس يوم 28 مارس1969، و مع المغرب يوم 31 مارس من نفس السنة، ثم بدأت باتفاقيات 1969، و 1976، السياسات المتوسطية الشاملة لسنة 1972 و السياسة المتوسطية المتجددة لسنة 1992،[2] حيث توجهت دول الاتحاد الأوروبي نحو إعادة تقييم سياساتها اتجاه دول الجوار المطلة على جنوب و شرق المتوسط، و كانت بدايات هذا التوجه بيان قمة المجلس الأوروبي الذي عقد في لشبونة في جويلية 1992 م الذي تضمن التأكيد على أن الضفتين الجنوبية و الشرقية للبحر المتوسط تشكل مناطق جغرافية يرتبط بها الاتحاد الأوروبي بمصالح قوية تتمثل في الحفاظ على الأمن و الاستقرار في تلك المناطق، ثم دعا المجلس الوزاري الأوروبي في اجتماعه الذي انعقد في "كورفرو" باليونان في جويلية 1994 م فقامت اللجنة الأوروبية بوضع ورقة عمل حول المبادئ الاساسية لسياسة أوروبية متوسطية، و قد أقرت هذه الورقة في القمة الأوروبية التي عقدت في ألمانيا في ديسمبر 1994، ثم جاء انعقاد مؤتمر برشلونة الوزاري للشراكة الأوروبية المتوسطية

---

* اتفاقيات التعاون : هي اتفاقية وقعت بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي سنة 1976 ذات طابع تجاري، مدعمة ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات، هدفه ترقية المبادلات بين الجزائر و السوق الاوروبية و استفادت الجزائر من مساعدات مالية خلال الفترة 1978–1996 غير ان هذا الاتفاق الذي كان يتسم بمنح تفضيلات تجارية في اتجاه واحد لم يعد معمول به في اطار التوجهات الجديدة للسياسة الاوروبية المتوسطية.

[1] عبد الرحمن يسري احمد، السيد محمد احمد السريتي، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص. 340.

[2] عبد الوهاب شمام،« اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاورومتوسطية أوجه التكامل و التباين » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص.340.

خلال الفترة 27-28 نوفمبر 1995 شاركت فيه الدول العربية المتوسطية باستثناء ليبيا لأسباب سياسية، كما شاركت فيه كل من تركيا و قبرص و مالطا و إسرائيل صدر في ختام أعمال المؤتمر "إعلان برشلونة" الذي عالج العديد من القضايا من أهمها المشاركة السياسية و الأمنية، المشاركة الاقتصادية و المالية، المشاركة الثقافية و الاجتماعية و القضايا الإنسانية ، كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ.[1]

الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الاورومتوسطية و دوافعها

يعتبر مفهوم الشراكة مفهوما حديثا، حيث لم يظهر في القاموس إلا في سنة 1987 بالصيغة التالية " **نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين**"[2]، أما في مجال العلاقات الدولية فان مصطلح كلمة الشراكة ادرج أول مرة من طرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية (UNICTAD) في نهاية الثمانينيات. [3]

اولا: تعريف الشراكة الاورومتوسطية

تمثل الشراكة الاورومتوسطية تجمعا إقليميا يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط سواء كانت أوروبية أو آسيوية أو افريقية، و تضم هذه الشراكة دول الاتحاد الأوروبي في شمال المتوسط سواء كانت متوسطية أو ليست متوسطية طالما أنها أعضاء في الاتحاد الأوروبي، و جميع الدول العربية في شرقه و جنوبه إضافة إلى تركيا و إسرائيل.

- كان لدول جنوب حوض البحر المتوسط و دول الاتحاد الأوروبي يومي 27 و 28 نوفمبر 1995 موعد مع التاريخ، حيث تقرر في ذلك التاريخ إنشاء ما يعرف بالشراكة الاورومتوسطية بمدينة برشلونة، و مثل هذا الاتفاق الإطار الموسع للعلاقات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية بين 15 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي و 12 دولة شريكة من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط و هي المغرب، الجزائر، ليبيا، تونس، مصر، إسرائيل، السلطة الفلسطينية، تركيا، الأردن، قبرص، مالطا، سوريا.[4] إضافة إلى حضور موريتانيا المؤتمر بصفة مراقب، و كذلك حضور الولايات المتحدة و روسيا و دول شرق ووسط أوروبا و دول البلطيق بصفتهما ضيف الجلسة الافتتاحية.[5]

---

[1] علي عباس يوسف سراج، **إمكانيات تفعيل السوق العربية المشتركة و آفاقها المستقبلية**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة (مصر)،2013، ص 294.

[2] مريم زكري، « **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات اورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، 2010 /2011، ص.47.

[3] مريم زكري، المرجع نفسه، ص.47.

[4] الياس بن ساسي، « المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص.624.

[5] مريم زكري، مرجع سابق، ص. 50.

- وجهة النظر الأوروبية للشراكة الاورومتوسطية :" **يرى أنها توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، و ذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي، و مواكبة التقدم الهائل و السريع في شتى الميادين، و الاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي و التجاري السائد في عالم اليوم**".

- وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط للشراكة الاورومتوسطية:"**وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بناياتها الاقتصادية و الاجتماعية، و يفترض أن تقوم الشراكة بين الطرفين على مبدأ المصالح المشتركة**".[1]

- وينظر إلى الشراكة الأورومتوسطية على أنها: "**نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا إلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية**". [2]

ثانيا: دوافع الشراكة الاورومتوسطية

إن اتفاقيات الشراكة تبينها مبررات و دوافع عقد هذه الاتفاقيات و المتمثلة في:

1. بالنسبة للاتحاد الأوروبي:

تتمثل أهم مبررات و دوافع إقامة الاتحاد الأوروبي اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية للحفاظ على مصالحه، سواء التجارية الاقتصادية او سياسية و من ضمن المبررات التي دفعت الجانب الأوروبي نجملها في الاتي:

أ- دوافع سياسية:

و تشمل الاسباب السياسية التي دفعت اوروبا القيام باتفاقية الشراكة مايلي:

- الأمن الأوروبي و الاستقرار الاجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي اللذان تهددهما حركة اليد العاملة من دول شمال إفريقيا (بوجه خاص الدول المغاربية إلى فرنسا)، بالإضافة إلى تصاعد موجات الأصولية و التطرف و الإرهاب من دول جنوب المتوسط.[3]

---

[1] رزيقة غراب، نادية جسار،« محتوى الشراكة الاوروجزائرية » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول :آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف(الجزائر)**، يومي 14/13 : نوفمبر 2006، ص.85.

[2] ليليا بن منصور،« **الشراكة الاجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة(الجزائر)، 2004/2003، ص.20.

[3] عبد الرحمن يسري احمد، السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص. 340.

- انهيار جدار برلين في نوفمبر 1989 قلب الساحة الأوروبية الجيو سياسية و الإستراتيجية رأسا على عقب، حيث كان لتقدم العديد من دول وسط و شرق أوروبا للانضمام للاتحاد الأوروبي دور في إعادة توازن علاقات الاتحاد الأوروبي جنوبا.[1]
- وعي لدى أوروبا أن مشاكلها لا يمكن أن تحل داخل أوروبا فقط، بل هي تحتاج إلى الفضاء المتوسطي لحل جزء من المشاكل الأوروبية، مثال ذلك الهجرة التي تتطلب تعاونا متوسطيا من خلال توفير الدافع للمهاجرين للبقاء في بلدانهم بدفع التنمية في بلدانهم مما يساعد على وضع حد للهجرة غير شرعية، و التطرف لا يحل في أوروبا بل يقتضي حله أن يكون على مستوى متوسطي.
- امن أوروبا هو من امن البحر الأبيض المتوسط، فلا يمكن أن تكون أوروبا مستقرة و بلدان الحوض الجنوبي للبحر المتوسط مضطربة.[2]
- انهيار الاتحاد الصوفياتي و تفرد أمريكا و زيادة تواجدها في المنطقة العربية سيمكنها ذلك من الاستحواذ و الهيمنة على منابع النفط فيها لهذا تحركت أوروبا لإقامة قدر من التوازن مع أمريكا، كما تعتبر أوروبا أن الضفة الجنوبية للحوض المتوسط مجالها الحيوي و الذي لا يمكن تجاهله أو التنازل عنه و أنها المؤهلة لمساعدة الدول المتوسطية في تنمية اقتصادياتها بحكم عوامل جغرافية و تاريخية و المصالح الاقتصادية و التجارية.(3)

ب-دوافع اقتصادية:

و تتمثل الاسباب الاقتصادية التي دفعت الاتحاد الاوروبي بعقد اتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط مايلي:

- حوض البحر المتوسط غني بالموارد الطبيعية التي تحتاجها اوروبا فهي متقاربة لثلاث قارات حيث تعتبر المنطقة الوحيدة للتوسع الجغرافي الاوروبي لما تتمتع به من ايجابية القرب الجغرافي.(4)

[1] عبد الوهاب دميدي، علي سماي،« الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول :آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.695.

[2] عبد الوهاب دميدي، علي سماي،« الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.695.

[3] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص. 293.

[4]KHADER Bichara, le partenariat euro-mediteranieen, centre d'études et de recherches sur le monde arabe contomporain, https://idl-bnc.idrc.ca/dspace/bitstream/10625/34785/1/126357.pdf, le 02/01/2015, 18 :30.

- دعم الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي في دول المنطقة في إطار عمل اتفاقية منظمة التجارة العالمية، و في إطار تنافس مع بلدان صناعية أخرى في المنطقة. [1]
- الرغبة في توسيع السوق لصالح صادراته.
- تدعيم مراكز الاتحاد الأوروبي في مواجهة التكتلات الاقتصادية، و رغبته في منع قيام أي تكتلات اقتصادية أخرى في الجانب الجنوبي و الشرقي لحدوده.
- التعاون في مجال البيئة و الحفاظ على مصادر الطاقة و زيادة تنمية الاستثمارات الأوروبية بالمنطقة العربية، ايضا إحداث التلاؤم التجاري بين المتغيرات الجديدة و الوضع القائم.[2]
- أصبحت ظاهرتا العولمة و الإقليمية من الملامح الأساسية للاقتصاد العالمي، كما أصبح تكوين التجمعات الإقليمية نقاطا رئيسية تشكل الخريطة الجديدة للنظام العالمي الجديد.
- الشراكة تخدم التوجهات الأوروبية نحو تطوير عملية الاندماج الأوروبي، و تدعيم إبراز أوروبا كقوة اقتصادية لها مناطق نفوذها مما يدعم موقفها في عملية المنافسة مع القوى الاقتصادية الدولية الأخرى، و في كل الأحوال فان المحرك الأساسي لفكرة الشراكة الاورومتوسطية هو التنافس الخفي و المعلن، بين الولايات المتحدة و الاتحاد الأوروبي للسيطرة على المنطقة العربية، فالاتحاد الأوروبي يرغب أن يلعب دورا في إدارة و تقرير شؤون المنطقة التي يرتبط بها بعلاقات ثقافية و اقتصادية و تجارية تعود جذورها إلى أعماق التاريخ، خاصة بعد أن استفردت الولايات المتحدة بالمنطقة تحت حجة مصالحها الإستراتيجية و خاصة النفطية.[3]

2. بالنسبة للجانب الدول المتوسطية

إن اهم الدوافع الخاصة بالدول المتوسطية التي ادت الى عقد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي تتمثل في:

أ- دوافع سياسية:

- وعي أهلي (مواطني) بضرورة الأخذ بالأسلوب الديمقراطي بما هو تعددية فكرية و سياسية و احترام للرأي الآخر، تكريس لحقوق الإنسان و هذا لا يمكن بدون شراكة حقيقية مع أوروبا.[4]

---

[1] عبد الرحمن يسري احمد، السيد محمد احمد السريتي، مرجع سابق، ص. 340.

[2] محمد تقرورت، محمد متناوي، « حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال إفريقيا » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.569.

[3] عبد الوهاب دميدي، علي سماي،« الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.695.

[4] عبد الوهاب دميدي، علي سماي، مرجع سابق، ص. 695.

ب–دوافع اقتصادية:

- ضمان سوق أكثر اتساعا للمنتجات العربية من خلال منطقة التجارة الحرة.
- تحول نمط العلاقة مع الاتحاد الأوروبي من علاقة مانح و متلقي إلى علاقة تعاون و مصالح مشتركة.
- الاستفادة من برامج التمويل الأوروبي و التكوين و المعلومات و التسويق و مواصفات الجودة و الخبرة العالية و التكنولوجيا العالية.
- أهمية الاتحاد الأوروبي كمصدر للمساعدات المالية.[1]
- وعي حكومي عربي بضرورة الانفتاح على التكنولوجيا و المعرفة و نقل العلم من اجل تنمية القدرات العربية.[2]

الفرع الثالث: تحديات الشراكة الاورومتوسطية و ايجابياتها

سوف نحاول عرض اهم التحديات التي تواجه كلا من الدول الاورومتوسطية، و الايجابيات التي عادت بها اتفاقية الشراكة على هذه الاخيرة في الاتي:

اولا: تحديات الشراكة الاورومتوسطية

يحمل المشروع الأوروبي المتوسطي العديد من السلبيات على الدول المتوسطية خاصة الدول العربية نجملها فيما يلي:

1. بوجه عام، لم تنجح مستويات المعيشة في الدول المتوسطية في الوصول إلى نفس مستويات دول الاتحاد الأوروبي.
2. لم تنجح زيادة فرص العمل في المضي قدما مع الزيادات في القوى العاملة، فرغم التطور الذي حدث في السنوات السابقة إلا أن مشكلة البطالة خاصة بالنسبة للشباب مازالت مشكلة متفاقمة.[3]
3. يحاول الأوروبيون فرض تصورهم الخاص للتعاون الإقليمي في المنطقة من خلال ما يسمى المشاركة العربية الأوروبية أو التعاون المتوسطي، و هي مشاركة غير متكافئة حيث تفتح الأسواق العربية أمام المنتجات الأوروبية أكثر ما تفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات العربية.

[1] محمد تقرورت، محمد متناوي، مرجع سابق، ص.569.

[2] عبد الوهاب دميدي، علي سماي، مرجع سابق، ص. 695.

[3] نبيل حشاد، **العولمة ومستقبل الاقتصاد العربي**، دار إيجي للطباعة و النشر، مصر،2006، ص.490.

4. هذه الاتفاقيات تحدث انخفاضا في متوسط الرسوم الجمركية على واردات الدول المتقدمة من الدول النامية من6.8 في المائة إلى 4.3 في المائة، كما سيترتب على إزالة التعريفات الجمركية تدني إرادات الموازنات العامة للدول العربية و إعاقة مشاريع التنمية.
5. يحاول الجانب الأوروبي تكريس مركزيته حيال العالم العربي، ففي الوقت الذي يمثل الاتحاد الأوروبي في مشروع المشاركة بمؤسساته العليا أي المفوضية الأوروبية العليا فانه لا يتعامل مع جامعة الدول العربية كمؤسسة جامعة للعرب إذ تحضر كطرف مراقب. [1]
6. ستواجه الشركات العربية منافسة شديدة من الشركات الأوروبية و هي منافسة غير متكافئة مما يؤدي إلى إفلاس عدد كبير من الشركات العربية فيما سيضاعف فتح الأسواق أمام المصنوعات الأوروبية، و ذلك يؤدي إلى اختلال الموازين التجارية للبلاد العربية، كما أن المنتجات الصناعية العربية لا تزال قدرتها بعيدة عن منافسة المنتجات نفسها في بلدان الاتحاد الأوروبي أو البلدان الأخرى المفتوحة أمام صناعاتها بأسواق الاتحاد الأوروبي، و تقول بعض التقديرات أن تطبيق اتفاقات مراكش من شانها أن تخفض نسبة صادرات تونس للمنتجات الصناعية نحو أوروبا، بنسبة 40 في المائة و تقدر هذه النسبة ب 22 في المائة بالنسبة للمغرب.[2]
7. ستضع الشراكة المتوقعة قيودا على دخول المنتجات الزراعية الى اسواق الاتحاد الاوروبي و بالمقابل سوف ترفع اسعار المنتجات الزراعية الاوروبية بحدود 1-4 في المائة حسب نوع المنتج بسبب تحرير التجارة و رفع الدعم عنها، و في هذه الحالة سوف تتاثر مصر و الجزائر اكبر لان نسبة الواردات من المنتجات الزراعية المصنعة من النفقات الجارية للدولتين تبلغ 20 في المائة و 14 في المائة على التوالي.
8. عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط، فالدول التي تشكل صادراتها خارج قطاع النفط نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير.
9. احترام المنافسة في اسواق الاتحاد الاوروبي في الوقت ذاته القبول المبدئي لعضوية بعض دول شرق اوروبا، و يسعى الاتحاد الاوروبي في الوقت ذاته الى اقامة منطقة تجارة حرة مع الدول الاسيوية و ربما مع الدول الافريقية مما يقلل اثر و فاعلية الميزات التي يقترح تقديمها الان للدول المتوسطية.[3]

[1] علي عباس يوسف سراج، مرجع سابق، ص.295- 298.
[2] سليمان المنذري، مرجع سابق، ص. 246.
[3] محمد لحسن علاوي، مرجع سابق، ص،ص.147-148.

ثانيا: ايجابيات الشراكة الاورومتوسطية

لقد تعرضت اتفاقيات الشراكة إلى النقد و التقييم فهناك من الاقتصاديين العرب من رأى فيها نقاطا ايجابية نوجزها فيما يلي:

1. بالنسبة للتبادل التجاري ستؤدي المشاركة إلى تخفيض معدلات الأسعار بالنسبة للسلع محل التبادل من جراء سيادة المنافسة، و هذا يتوقف على كفاءة توزيع الموارد بعد قيام مناطق التجارة الحرة، و التي ستؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
2. زيادة معدلات الاستثمار، سواء باجتذاب رؤوس الأموال العربية الموظفة في الخارج أو اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد من الاتحاد الاوروبي، أو زيادة الادخار المحلي.
3. تدعيم المنافسة المحلية التي من شانها أن تؤدي إلى توسيع الصناعة من خلال توزيع الموارد، و يتوقف الأمر على قدرة الدول المتوسطية على التصدير في ظل منافسة خارجية قوية في بعض الصناعات مثل الصناعات الزراعية و الزجاج و البلاستيك و معدات النقل و الملابس و المنسوجات و المصنوعات الجلدية.[1]
4. كما انه رغم عدم الإيفاء بهدف الدعم المالي الكمي المبدئي الذي نص عليه إعلان برشلونة للفترة ما بين 1995 و 1999، إلا انه كانت هناك زيادة في الدعم المالي من الاتحاد الأوروبي لشركائه من دول البحر المتوسط و قد زاد بنك الاستثمار الأوروبي أيضا من إقراضه للمنطقة.[2]

[1] سليمان المنذري، مرجع سابق، ص. 252.

[2] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص. 489.

المطلب الثاني: آلية عمل الشراكة الاوورومتوسطية

استخدم الاتحاد الأوروبي آليات لتحقيق أهداف الشراكة الاوورومتوسطية و التي توفر الحوار السياسي و التجارة الحرة بين الشركاء و الاتحاد، و المتمثلة في مجموعة من الاتفاقيات نحاول في هذا الصدد عرض محاور اتفاقية الشراكة و تلك الاتفاقيات التي تمت سواءا على المستوى الثنائي او الاقليمي.

الفرع الأول: محاور اتفاقية الشراكة الاوورومتوسطية

قدم الاتحاد الأوروبي للدول المرشحة للشراكة "اتفاقية النموذج" و التي انطلقت منها المفاوضات، علما أن كل اتفاقية قدمت لأي دولة لم تكن أكثر من الاتفاقية الأساس مع بعض التعديلات لها و قد غطت الاتفاقية النموذج أساسا ثلاثة محاور رئيسية هي:

أولا: الحوار السياسي و الأمني

و في هذا الجانب تعهدت الأطراف المشاركة بعدة أمور أساسية يتمثل أهمها في:

1. تحديد منطقة مشتركة للسلام والاستقرار والدول الموقعة على اتفاقية الشراكة تلتزم باحترام ميثاق الأمم المتحدة و البيان الدولي لحقوق الإنسان و كذلك تسعى لتنمية دولة القانون و الديمقراطية.[1]
2. تسوية النزاعات بالوسائل السلمية و توطيد التعاون من اجل الوقاية من الإرهاب و مكافحته.[2]
3. تنمية تفاهم مشترك و زيادة التقارب حول القضايا ذات الاهتمام المشترك و النهوض بالمبادرات المشتركة.
4. إقامة حوار دائم على المستوى البرلماني لتعزيز الديمقراطية و المؤسسية و حقوق الإنسان.[3]
5. احترام التنوع و التعددية في المجتمعات.
6. المساواة بين الحقوق في الشعوب و حقهم في تقرير المصير، فضلا عن العمل على ضمان الأمن الإقليمي من الأطراف بواسطة نزع أسلحة الدمار الشامل، مع احترام مبدأ المساواة في السيادة و عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.[4]

---

[1] BRABANDT Hugues van, **le partenariat euromed dix ans depuis barcelone**, p3. www.eurosduvillage.eu/IMG/pdf/edv_-_policy_paper_**euromed**.pdf, le 29/03/2015, 13 :22.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية ، 2001، مصر، ص.245.

[3] احمد السيد النجار و آخرون، **التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2004، ص.67.

[4] مريم زكري، مرجع سابق، ص.51.

ثانيا: التعاون الاقتصادي و المالي

ركز اعلان برشلونة على الجانب الاقتصادي كمحدد لنجاح إستراتيجية الشراكة الأوروبية المتوسطية انطلاقا من المسلمة القائلة أن الاستقرار السياسي يحدده الازدهار الاقتصادي، وقد لخص البعض هذه الفكرة في المقولة التالية "**لا استقرار من دون امن، ولا امن من دون حريات، ولا حريات من دون تنمية**" من هنا جاء المحور الثاني للبيان الختامي تحت العنوان الرئيسي "**مشاركة اقتصادية و مالية: بناء منطقة ازدهار متقاسمة**".[1]

يشكل الجانب الاقتصادي و المالي البعد الأكبر في الاتفاقية، حيث توخى ذلك التعاون دعم الجهود الذاتية لتحقيق تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة، و من اجل تحقيق هذه الأهداف ترتكز المشاركة الاقتصادية و المالية على ما يلي:

1. تبادل المعلومات و نقل الخبرات و التدريب، و يتم هذا القيام لهذه الغاية بورش العمل و الحلقات النقاشية و المؤتمرات المشتركة في مختلف القضايا الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك، كذلك تقديم مساعدات تقنية و إدارية و تنظيمية و إقامة المشروعات المشتركة.[2]
2. الإقامة التدريجية لمنطقة التجارة الحرة، حيث حدد إعلان برشلونة عدة أهداف و آليات،أهمها إنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010 [3]، مع الاخذ بعين الاعتبار القوانين الدولية في المجال التجاري و المتعلقة بقوانين المنظمة العالمية للتجارة حسب ما نص عليه مؤتمر مراكش 1994، و لتسهيل اقامة منطقة التجارة الحرة الاورومتوسطية تقرر ما يلي:

أ. الالغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على المنتجات الصناعية، و تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية و تجارة الخدمات.

ب. اتخاذ اجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشا و الاجراءات الخاصة به، و حماية حقوق الملكية الفكرية و الملكية الصناعية.

ت. اقامة اليات لتشجيع نقل التكنولوجيا في الدول الاكثر تقدما الى البلدان النامية.

ث. تحديث و تعديل البنى الاقتصادية و الاجتماعية مع اعطاء الاولوية لتشجيع و تطوير القطاع الخاص و النهوض بقطاع الانتاج و اقامة اطار اداري ملائم لاقتصاد السوق.[4]

---

[1] احمد كاتب، مرجع سابق، ص.116.

[2] احمد سيد النجار و آخرون، مرجع سابق، ص.68.

[3] BRABANDT Hugues van, Op.cit, p3.

[4] محمد لحسن علاوي،« اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية ام شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية » ، **مجلة البحوث للواحات و الدراسات**، (العدد :16، 2012، جامعة غرداية –الجزائر–)، ، ص.142.

- توحيد أنظمة إصدار شهادات المنشأ، و حماية الملكية الفكرية، و المنافسة المتكافئة، و مبدأ المعاملة بالمثل، و تشجيع القطاع الخاص، و تحديث البنية الاقتصادية و الاجتماعية. [1]

3. تنمية التعاون و التبادل الاقتصادي و في هذا الصدد أكد المشاركون على وجوب دعم النمو الاقتصادي بالمدخرات المحلية و بالاستثمارات الخارجية المباشرة.
4. التعاون المالي حيث ترتكز الشراكة الأوروبية المتوسطية على زيادة كبيرة في المعونة المالية، و تعبئة القدرات الاقتصادية الداخلية، و قد تجدر الإشارة أن القمة الأوروبية في مدينة "كان" قد رصدت مبلغ مليون4685 ايكو* لهذه المعونة خلال الفترة 1995-1996.[2]
5. متابعة برامج التقويم الهيكلي و تحديث البنيات الاقتصادية و الاجتماعية و انعاش القطاع الخاص و تاهيل القطاع الصناعي.[3]

ثالثا: التعاون الاجتماعي و الثقافي

أولت الاتفاقية لهذا الموضوع عناية كبيرة نظرا لأهميته في تحقيق التنمية و الاستقرار الإقليمي، و منه حددت أهداف و أولويات التعاون الاجتماعي فيما يلي:

1. خفض ضغوطات الهجرة من خلال خلق فرص عمل محلية و إعادة دمج المهاجرين غير شرعيين العائدين.
2. تحسين دور المرأة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و تفعيله.
3. تحسين أنظمة الضمان الاجتماعي و الرعاية الصحية و تحسين المستوى المعيشي في المناطق المحرومة و الفقيرة.
4. إقامة حوار ثقافي منتظم في مجالات الاهتمام بالشباب و المحافظة على التراث و نشر الثقافة.[4]
5. تنمية الموارد البشرية و تشجيع التفاهم و التبادل بين الثقافات و المجموعات المدنية.[5]
6. تكثيف الحوار العلمي بين الثقافات و احترام تنوعها و ما تحمله من عادات أو تقاليد و احترام الأديان و الطقوس الدينية، و محاربة كل مظاهر العنصرية و التعصب، و الاهتمام بالمجتمع المدني و اشتراكه في إدارة شؤون بلاده، و الاهتمام بالعامل البشري و تطويره.[1]

---

[1] حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2004، ص.495.

*الايكو : هي العملة الاوروبية الموحدة السابقة لليورو.

[2] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص. 247.

[3] عثمان أبو حرب، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص.225.

[4] احمد سيد النجار و آخرون، مرجع سابق، ص.68.

[5] سمير محمد عبد العزيز، مرجع سابق، ص.247.

الفرع الثاني: مفاوضات اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية

و لتنفيذ برامج الطموح الذي تضمنه إعلان برشلونة، تم وضع هياكل تنظيمية و آليات للعمل على صعيدين متوازيين الأول صعيد العلاقات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي و كل من الدول الأخرى الأعضاء في المشاركة الاورومتوسطية على حدة، و الثاني صعيد العلاقات الجماعية بين مجمل الدول المشاركة و يمكن توضيح ذلك كما يلي:

أولا: على الصعيد الثنائي

شرعت المفوضية الأوروبية على الفور في الدخول في المفاوضات مع الدول المعنية بالشراكة الاورومتوسطية، و الجدول التالي يوضح مسيرة المفاوضات بين الاتحاد الاوروبي و الدول المتوسطية.

جدول رقم (02-01): مسيرة مفاوضات اتفاقات المشاركة بين الاتحاد الأوروبي و الدول العربية

الدول المشاركة	نهاية المفاوضات	تاريخ التوقيع	الدخول حيز النفاذ
السلطة الفلسطينية	ديسمبر 1996	1997 /02/24	1997 /07/01
تونس	جوان1995	1995 /07/ 17	1998 /03/01
المغرب	نوفمبر 1995	1997/11/25	2000/03/ 1
الأردن	افريل 1997	1997 /11/24	2001 /06/01
مصر	جوان1999	2001 /06/25	2004/06/01
الجزائر	أكتوبر 2001	2002 /04/22	2005/11/15
لبنان	أكتوبر 2001	2002/06/17	2003/03/01
سوريا	-	2004/10/19	2006/10/22

المصدر: - حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص. 489.

- محمد لحسن علاوي،« اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية ام شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية » ، **مجلة البحوث للواحات و الدراسات**، (العدد :16، 2012، جامعة ورقلة –الجزائر–)، ص. 144.

ان الملاحظ من الجدول السابق يتبين ان العديد من الدول العربية اعلنت التزامها بمحاور اتفاقيات الشراكة و الرغبة في تجسيد تعاون اوروبي– عربي، هذا الاخير تتباين الرؤى و المتطلبات حوله بالنسبة للطرفين الاوروبي

[1] عثمان أبو حرب، مرجع سابق، ص.225.

و العربي كما راينا سابقا، كما نلاحظ ان اول من دخل المفاوضات كل من تونس و المغرب سنة 1995 تلتها كل ثم السلطة الفلسطينية 1996 ثم الاردن سنة 1997 و اخرها كل من الجزائر و لبنان سنة 2001، اما بالنسبة لدخول الاتفاقيات حيز النفاذ لقد كانت اولها السلطة الفلسيطينية ثم تونس ثم المغرب بعدها الاردن كان هذا سنة 2000،1998،1997 على التوالي، بعدها بثلاث سنوات انضمت لبنان ثم مصر ثم الجزائر و اخرها سوريا، هذا دليل على ان البلدان التي استفادت من المساعدات المالية لبرنامج ميدا 1 و ميدا 2 الذي سوف نتطرق اليه فيما بعد هي اول من دخلت اتفاقيتها حيز النفاذ.

و بالنسبة للدول غير العربية الأعضاء في عملية برشلونة إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي دخلت في مفاوضات انتهت بالفعل في سبتمبر 1995، و تم التوقيع على الاتفاقية في نوفمبر من العام نفسه و دخلت حيز النفاذ في جوان 2000، و لم تكن تركيا و قبرص و مالطا في حاجة إلى الدخول في مثل هذه المفاوضات لأنها كانت مرتبطة مع الاتحاد الأوروبي باتفاقيات مماثلة فقد دخلت قبرص بالفعل في اتحاد جمركي مع الاتحاد الأوروبي.[1]

ثانيا: على الصعيد الجماعي (الإقليمي)

فقد تم الاتفاق على عقد اجتماعات دورية بين الدول الأعضاء في عملية برشلونة و ذلك على عدة مستويات:[2]

1. على مستوى وزراء خارجية : ان مؤتمر برشلونة هو المؤتمر الأول في سلسلة مؤتمرات دورية لوزراء خارجية دول المشاركة الاورومتوسطية، و قد عقدت هذه المؤتمرات بانتظام و كان آخرها المؤتمر الخامس بفالينسيا 2002، وتم عقد اجتماع آخر لوزراء الخارجية في كريت 2003.
2. على مستوى الوزراء القطاعيين: حيث تعقد مؤتمرات يحضرها الوزراء المعنيون بمجالات التعاون القطاعي التي حددها إعلان برشلونة، و بالفعل عقدت اجتماعات وزارية لمناقشة قضايا التجارة في بروكسل 2001 و 2002، و التعاون الصناعي و البيئة و المياه و الطاقة و الثقافة و النقل و الصحة.
3. على مستوى الخبراء الحكوميين و ممثلي المجتمع المدني: حيث عقدت عشرات الاجتماعات على مستوى الخبراء الحكوميين أو على مستوى الخبراء من ممثلي المجتمع المدني لمناقشة كافة القضايا التي يغطيها إعلان برشلونة.

و الجدول التالي يوضح اهم البرامج التي تمت خلال اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية على المستوى الاقليمي:

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص. 489.

[2] حسن نافعة، المرجع نفسه، ص، ص. 498 – 499.

جدول رقم (02-02): أهم البرامج و الأنشطة الإقليمية

المجالات السياسية و الأمنية	المجالات الاقتصادية و المالية	المجالات الاجتماعية و الثقافية
- إجراءات بناء الثقة(لم تتطور بسبب عملية التسوية) - الشبكة المشتركة بسبب معهد السياسة الخارجية - البرنامج التدريبي و الإعلامي للدبلوماسيين (مالطا) - نظام الوقاية من الكوارث و إدارتها - سجل الاتفاقات الثنائية و الدولية النوعية المصادق عليها - الحوار السياسي و الأمني الذي يخص 27 دولة - برامج ثنائية و إقليمية لحقوق الإنسان	- أنشطة و برامج متعلقة بقطاع التجارة - أنشطة و برامج متعلقة بقطاع الصناعة - أنشطة و برامج متعلقة بالبيئة - أنشطة و برامج متعلقة بالمياه - برامج متعلقة بمجتمع المعلومات - برامج متعلقة بقطاع الطاقة - برامج متعلقة بقطاع النقل	- برامج متعلقة بالثقافة - برامج متعلقة بالصحة - برامج متعلقة بالمواد السمعية و البصرية - أنشطة و برامج متعلقة بالشباب

المصدر: حسن نافعة، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص. 500.

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان الاتفاقيات على الصعيد الجماعي شملت عدة مجالات سياسية و امنية، اقتصادية و مالية ، اجتماعية و ثقافية تضمنت مجموعة من البرامج المتعلقة بهذه المجالات.

الفرع الثالث: مؤتمرات الشراكة الاورومتوسطية

و لتحقيق هدف الشراكة الاورومتوسطية و إبراز دور و فاعلية أوروبا في المنطقة المتوسطية فقد عقدت لهذا الغرض مجموعة من المؤتمرات سوف نوجزها في الاتي:

أولا: مؤتمر برشلونة

تم وضع الخطوط العريضة لمشروع الشراكة الاورومتوسطية في مؤتمر برشلونة (27-28 نوفمبر 1995)، حيث تفاعلت معظم دول حوض البحر المتوسط مع اللجنة الأوروبية مما حفز على صياغة تقرير موجز من طرف اللجنة في 10 افريل 1995 و عدل على ضوء نتائج هذه الاتصالات.[1]

صدر في ختام أعمال المؤتمر"إعلان برشلونة" الذي عالج العديد من القضايا أهمها الشراكة السياسية الأمنية، الشراكة الاقتصادية و المالية، الشراكة الثقافية و الاجتماعية والقضايا الإنسانية، كما وضع المؤتمر برنامج عمل و آلية للمتابعة و التنفيذ.

لقد أكد الإعلان في مقدمته على عدة أمور:

1. التشديد على الأهمية الإستراتيجية للبحر المتوسط، و رغبة دوله في إعطاء علاقاتهم المستقبلية بعدا جديدا يرتكز على تعاون شامل.
2. التأكيد على إدراك تلك الأطراف بان الرهانات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية الجديدة على جانبي المتوسط تشكل تحديات مشتركة تتطلب تنسيقا.
3. الإشارة إلى ضرورة خلق إطار متعدد الأطراف و دائم لعلاقات تلك الدول يرتكز على روح المشاركة، مع احترام ممارسات و قيم كل المشاركين.[2]
4. التأكيد على أن الإطار متعدد الأطراف يعتبر مكملا لتدعيم العلاقات الثنائية التي يجب الحفاظ عليها، و على خصوصياتها.

تضمن إعلان برشلونة اقتراحين محددين بشان العلاقات الاقتصادية حاضرا و مستقبلا و اقتصر عليهما :

الأول : تقديم معونة للبنيات التحتية خلال السنوات الخمس التالية.

الثاني:إقامة منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا و الدول المتوسطية و الجدير بالملاحظة أن المعونات الأوروبية المخصصة في برامج الشراكة و التي تقدر ب 4.6 مليار ايكو (حوالي7 مليار دولار) لمدة 5 سنوات هي معونات مشروطة سياسيا و اقتصاديا، سياسيا بالديمقراطية و حقوق الإنسان، و اقتصاديا بالشروط التي يفرضها البنك و الصندوق الدوليان.[3]

---

[1] KHADER Bichara, OP.cit, p 13.

[2] نبيل حشاد، مرجع سابق، ص، ص. 486.

[3] سليمان المنذري، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، مصر، 2004، ص.244.

ثانيا: المؤتمرات اللاحقة لاتفاقية برشلونة

بعد انعقاد مؤتمر برشلونة تلته مجموعة من مؤتمرات اخرى قدمت اضافة لما جاء به هذا المؤتمر نحاول عرضها كما يلي:

1. مؤتمر فاليتا / مالطا:

انعقد المؤتمر للفترة 15-16 افريل 1997 بحضور وفود الدول السبع و العشرين الأطراف في المشاركة الأوروبية المتوسطية لتقييم ما تم تحقيقه من المحاور التي تناولها مؤتمر برشلونة 1995، و تحديد الصعوبات التي تواجه برامج المساعدات الأوروبية إضافة إلى خطة تأهيل المؤسسات الصناعية في دول جنوب المتوسط، أعدت الدول العربية المشاركة بيانا من أربعة محاور أساسية في مقدمتها عملية السلام في الشرق الأوسط و التعاون الإقليمي و المشاركة الاقتصادية و الثقافية و قضية المهاجرين العرب في أوروبا، صدرت عن المؤتمر الوثيقة الختامية بصورة متوازنة و تم الاتفاق عن إحالة المسائل الخلافية التي تضمنها البيان الختامي إلى اجتماعات كبار المسؤولين من بينها في المجال الاقتصادي مسالة التجارة في السلع الزراعية و المديونية و المخصصات المالية لدول البحر المتوسط، و رغم التقدم المتحقق بشكل ملموس فقد اقتصر على الاتفاقيات المشاركة الثنائية المعقودة بين الاتحاد الأوروبي مع عدد من الدول المتوسطية. [1]

2. مؤتمر باليرمو / ايطاليا:

تم عقد هذا المؤتمر بين 3-4 جوان 1998 بمشاركة جميع وزراء خارجية الدول الأوروبية و المتوسطية (27 دولة)، حيث تم عقد هذا المؤتمر بصفة غير رسمية بعد مداولات و اتصالات تم إجراؤها بين الدول الأعضاء حول صيغة المؤتمر و جدول الأعمال، و قد اقترحت بريطانيا صيغة غير رسمية للمؤتمر مستفيدة من المشاكل و التعقيدات التي عرفها مؤتمر فاليتا/ مالطا، و تم إصدار البيان الختامي لهذا المؤتمر الذي أحرز تقدما جوهريا مقارنة مع المؤتمر السابق.

و للإشارة فقد دار النقاش في هذا المؤتمر حول النقاط الآتية:

أ. التأكيد على الالتزام بالشراكة الحقيقية التي تخدم مصالح جميع الأطراف.

ب. مراجعة النتائج الفعلية و الواقعية المنجزة على ارض الواقع.

ت. شرح أسباب عدم التقدم أو التأخر المسجل في مناطق مقارنة بأخرى.

ث. الموافقة على الأولويات العامة للسنوات القادمة.

ج. التعهد بمراعاة توفير السلام و الاستقرار و التنمية في المنطقة.

[1] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص.297.

ح. أكد المشاركون بخصوص عملية الإصلاح المرتبطة بالتحول الاقتصادي على أن نسبة التقدم في هذه العملية الإصلاحية متفاوتة و هي بحاجة إلى دعم متواصل من الاتحاد الأوروبي.[1]

3. مؤتمر شتوتغارت/ألمانيا:

في افريل 1999 عقد المؤتمر بحضور الأطراف المشاركة ل 27 دولة، و قد تضمن البيان الختامي الصادر عن المؤتمر تعهدا بمواصلة مشاريع التنمية و الاستعداد لإنشاء منطقة تجارة حرة، و تشجيع العلاقات الاقتصادية و الثقافية، و الاتفاق على نقاط تهدف إلى تعزيز الشراكة فيما بين الأطراف من أبرزها ما أطلق عليه (اعلان برشلونة) داعيا إلى استئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط و تطبيق القرار 425 الذي ينص على انسحاب إسرائيل فورا من غير شرط من جنوب لبنان، و تعزيز الحوار السياسي في الشراكة السياسية و الأمنية شاركت ليبيا لأول مرة بدعوة من ألمانيا مما تعني إشارة إلى إمكانية ضمها للشراكة مستقبلا.[2]

4. مؤتمر مرسيليا – فرنسا:

يعتبر هذا المؤتمر الرابع من نوعه، حيث اجتمع وزراء جميع الدول الأعضاء في مرسيليا بتاريخ 15-16 نوفمبر 2000، وقد أخذت حرب الإبادة التي شنتها إسرائيل ضد انتفاضة الأقصى الشريف (التي بدأت في 2000/09/28) حيزا كبيرا على الأجواء السائدة، على مستوى مقررات القمة العربية التي انعقدت في القاهرة في 21-22 أكتوبر 2000، أو على مستوى المؤتمر الوزاري الرابع لوزراء خارجية الدول الأوروبية المتوسطية.

ثم تلت هذه المؤتمرات مؤتمرات أخرى، من بينها مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المتوسطية والأوروبية الذي انعقد ببروكسل ما بين 05-06 نوفمبر 2001، حيث غلب على جدول أعمال هذا المؤتمر الجانب الأمني لاسيما وأنه تزامن مع أحداث 11 سبتمبر، ثم انعقد مؤتمر أخر في فالنسيا (بإسبانيا) يومي 22-23 أفريل 2002 وهو بمثابة (برشلونة05) سوف نتطرق اليه فيما بعد بالتفصيل، ثم مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية الأوروبية انعقد بباريس (فرنسا) يومي 24-25أكتوبر 2004، ثم آخر مؤتمر وزاري لوزراء خارجية الدول المتوسطية أنعقد في لوكسمبورغ أيام 30-31 ماي 2005، وأهم ما جاء به هو تشجيع مساعي التكتلات الجهوية والعمل على أمن المنطقة المتوسطية واستقرارها وتطبيق الديمقراطية و تشجيع الحكم الراشد وقد ركزت كل هذه المؤتمرات على متابعة مسار برشلونة لتحقيق الشراكة.

إضافة إلى المؤتمرات الوزارية لوزراء خارجية الدول العربية والأوروبية التي تنظم بصفة دورية (سنويا)، تنظم أيضا إجتماعات وزراء القطاعات المعنية كل ثلاثي، وتكلف بوضع البرامج الجهوية المتعلقة باختصاصاتها (الطاقة،الصحة، البيئة،النقل، التجارة، السياحة، الثقافة، الإستثمار، الإعلام والإتصال).[3]

---

[1] مريم زكري، مرجع سابق، ص، ص. 57- 58.

[2] هيفاء عبد الرحمن ياسين التكريتي، مرجع سابق، ص. 298.

[3] جمال عمورة، « **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية** » ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، الجزائر، 2006/2005، ص، ص. 118.

5. مؤتمر فاليسيا (برشلونة الخامس) 2002 م:

عقد مؤتمر فاليسيا في 2002/04/23، ناقش المؤتمر عدة موضوعات منها مسالة حقوق الإنسان و تعزيز الديمقراطية في إطار مسار برشلونة، التنمية الاقتصادية، الفصل الجيد فيما تم انجازه بعد مؤتمر برشلونة، و عرض تقرير الشبكة الأوروبية الاورومتوسطية مشروعات حول إطار برامج ميدا و برامج ميدا للتلاحم الاجتماعي و الاقتصادي، برامج ميدا و التكيف الهيكلي، و دراسة سياسات اللجنة الأوروبية للمعونات الاقتصادية المقدمة إلى منطقة المتوسط و فيما يتعلق بالتوقيع على اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد و كل من الجزائر و لبنان في 23 افريل 2002 م، و رعت الشبكة مؤتمر صحفيا لعائلات المختفين بالجزائر و لبنان حول حقوق الإنسان.[1]

المطلب الثالث: البعد المالي لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية

يعتبر البعد المالي للشراكة الاورومتوسطية الدعامة الأساسية لتطوير الشراكة في منطقة حوض البحر المتوسط، و خاصة ما يتعلق بالتعهدات المالية التي التزم بها الاتحاد الأوروبي في كافة المفاوضات و الاتفاقيات حيث اتفق على الشروع السريع و بصفة ناجعة و نشيطة في المساعدة المالية، و خاصة عبر صناديق MEDA واداة الجوار و الشراكة الاوروبية و قروض بنك الاستثمار الأوروبي BEI و الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكةFEMIP.

الفرع الأول: برنامج ميدا MEDA و اداة الجوار و الشراكة الاوروبية (IEVP)

يعتبر البرنامج الاوروبي للمعونة و التعاون (MEDA) الاداة المالية الاساسية التي اعتمد عليها الاتحاد الاوروبي لتفعيل الشراكة الاورومتوسطية، و قسم ذلك لفترتين ميدا 1 و ميدا 2.

اولا: برنامج ميدا MEDA

انشأ برنامج ميدا (MEDA) بناء على القانون رقم 96/1488 الصادر بتاريخ 1996/07/23 الذي يحدد كيفيات تسيير البرنامج من طرف اللجنة الأوروبية، و قد تم تعديله بالقانون 98/780 الصادر بتاريخ 1998/04/07، ليعدل مرة ثانية في سنة 2000 بالقانون 2000/2698 الصادر في 2000/11/27، و يأخذ برنامج ميدا بعدين متكاملين حيث يأخذ البعد الأول الشكل الثنائي أي بين الاتحاد الأوروبي و الدول المشاركة، و هنا يتم تمويل المشاريع المحددة في البرنامج الوطني التوجيهي أما البعد الثاني فهو جهوي أين يتم تمويل المشاريع ذات الطابع الجهوي و التي تحدد في إطار البرنامج التوجيهي الجهوي.[2]

---

[1] إنصاف قصوري، « **اليورو و اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2006/2005، ص.54.

[2] شهرة عديسة، « **اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2008/2007، ص. 93.

هذا البرنامج يحل محل بروتوكولات*التعاون الثنائية السابقة، و امتدت المرحلة الأولى من برنامج ميدا 1 من 1995 إلى 1999، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار اورو من ميزانية الاتحاد تم صرف مبلغ 890 مليون اورو فقط و قد تم تخصيص ما يقارب 90 في المائة من القروض بشكل ثنائي و 10 في المائة من القروض المتبقية تم توجيهها لمشاريع التعاون الجهوي.[1]

و من 2000- 2006 قدرت المبالغ المتاحة للدول المتوسطية من طرف برنامج "ميدا 2" 5.35 مليار اورو.[2]

و تتمثل الأولويات في التوزيع بالنسبة لموارد البرنامج على المستوى الثنائي في:[3]

1. دعم جهود منطقة التبادل الحر.
2. يمول برنامج ميدا برامج التقويم الهيكلي لكل من المغرب و الجزائر و تونس و الأردن، و مشاريع التنمية القروية بالمغرب و إنشاء صندوق لخلق مناصب الشغل بمصر، و قد تضمن البرنامج بالنسبة لتونس مشاريع محددة صادق عليها الاتحاد الأوروبي و تتضمن اقتراحات السلطات التونسية و يبلغ مجموع المبالغ المخصصة 377 مليون اورو.
3. عند تنفيذ برنامج ميدا ظهر اختلاف معدلات توزيع مساعدات البلدان بين الدول المعنية بالبرنامج.
4. جاء برنامج المعونة و التعاون الثاني بإصلاحات داخلية في اللجنة الأوروبية، و تميز بعلاقة أكثر وثوقا في تنفيذ الشراكة الاورومتوسطية، إضافة إلى إصلاح مؤسسي بإنشاء الوكالة الأوروبية للمساعدة من اجل المساعدة على تحقيق هدف البرنامجين.

و لعل أهم المشاريع الممولة من طرف هذا البرنامج بصفة ثنائية نسجل ما يلي:[4]

1. دعم مباشر لصالح برنامج التصحيح الهيكلي :(600 مليون اورو من المجموع أي بنسبة 20 في المائة من الالتزامات).
2. التعاون الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص : (1035 مليون اورو أي 30 في المائة من مجموع الالتزامات).
3. دعم القطاع الاجتماعي الصحة، التربية، الصناديق الاجتماعية، و هذا من اجل تخفيف الآثار الناتجة عن التحول الاقتصادي :(1 مليار اورو ، 29 في المائة من مجموع التزامات ميدا).

* بروتوكول الشراكة : هي مجموعة القواعد التي يتفق عليها من طرف الشركاء عند ابرام اتفاقية الشراكة، و هو ما يضمه العقد من التزامات الاطراف.

[1] مريم زكري، مرجع سابق، ص. 82.

[2] CANTAMINE Pascal et autres, **le partenariat economique et financier euro-mediteranéen**, bultin de la banque de France, N168, decembre 2007, https://www.banque-france.fr/.../user.../bdf_bm_168_etu_2.pdf, le 05/01/2015, 18 :34.

[3] الياس بن ساسي، يوسف قريشي،« المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول : التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص، ص.227 -228.

[4] مريم زكري، مرجع سابق، ص. 83.

4. النشاطات المتعلقة بمجال البيئة : (235 مليون اورو أي 7 في المائة من مجموع التعهدات الإجمالية).

كما أن المبالغ المصروفة تختلف حسب الدول المشاركة، و يتبين أن نسبة المبالغ التي صرفت ضمن الاتفاقيات الثنائية 87.6 في المائة و صرف الباقي حسب الاتفاقيات الإقليمية. [1] و الجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (02-03): توزيع التزامات المساعدات حسب الشركاء و البرامج خلال الفترة (95-99)

الوحدة: مليون اورو

MEDA	1995	1996	1997	1998	1999	المجموع
المغرب	30	-	235	219	172	656
الجزائر	-	-	41	95	28	16
تونس	20	120	138	19	232	428
مصر	-	75	203	397	11	686
الأردن	7	100	10	8	129	254
لبنان	-	10	86	-	86	182
سوريا	-	13	42	-	44	99
الضفة الغربية و غزة	3	20	41	5	42	111
تركيا	-	33	70	132	140	373
مجموع الاتفاقات الثنائية	60	370	866	875	783	2954
مجموع الاتفاقات الجماعية	113	33	93	46	133	418

المصدر: صالح مفتاح، « مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول : آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس سطيف(الجزائر)، يومي 14/13: نوفمبر 2006، ص. 505.

[1] صالح مفتاح، « مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.504.

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان اكثر دولة استفادت من اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية و بالتحديد من برنامج ميدا 1 خلال الفترة 1995- 1999 هي مصر بمبلغ قدره 686 مليون اورو تليها المغرب بمبلغ 656 مليون اورو ثم تليها بقية الدول الاخرى اما الجزائر لم تستفد بمبلغ كبير خلال هذه الفترة حيث قدر ب 16 مليون اورو هذا راجع نتيجة تاخرها في الدخول في المفاوضات.

ثانيا: اداة الجوار و الشراكة الاوروبية (IEVP)

الاداة الاوروبية لدعم الدول المتوسطية (IEVP) ظهرت اول مرة من طرف اللجنة الاوروبية سنة 2003، منذ جانفي 2007 عوضت البرامج الجغرافية و قامت بتسهيل عمليات التعاون عبر الحدود و تمويل البرامج المشتركة للاتحاد الاوروبي و الدول الشريكة على الحدود البرية او البحرية المشتركة، و قد جهزت هذه اداة (IEVP) مبلغ 11.2 مليار اورو خلال الفترة 2007-2013.[1]

الفرع الثاني: قروض البنك الأوروبي للاستثمار(BEI) و الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكة(FEMIP)

يستهدف بنك الاستثمار الأوروبي BEI تسهيل تمويل المشروعات من اجل فتح المناطق الأقل تقدما، و تحديث أو إقامة مشروعات جديدة تستدعيها إقامة السوق المشتركة تدريجيا، و من اجل المصلحة المشتركة لعدة دول أعضاء.[(2)]

اولا: قروض البنك الأوروبي للاستثمار (BEI)

يعتبر بنك الاستثمار الأوروبي عامل أساسي للتنمية الاقتصادية و الاستقرار في المنطقة الاورومتوسطية منذ سنة 1974، و منذ إعلان برشلونة سنة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة و خاصة مشاريع الطاقة و الاتصالات و البيئة، حيث خصص ما قيمته 9 ملايير اورو، بالإضافة إلى 7.4 مليار اورو لتغطية الاحتياجات المالية حتى سنة 2007.

ميدانيا ساهم البنك في عدة مشاريع اقتصادية على امتداد جنوب حوض المتوسط منذ نشأته و حتى سنة 2001 ، حيث تشكلت حافظة القروض على النحو الآتي:

1. 27.6 في المائة قروض لدعم القطاع الخاص.
2. 24.6 في المائة لتدعيم نشاطات حماية البيئة.
3. 26.4 في المائة لمشاريع استخراج الطاقة و توزيعها.

[1]Nacer DADDI ADDOUN, « Aperçu sur les économies européenne et nord africaine après treize ans de processus de Barcelone », **revue des reformes économique et intégrations en économies mondiale**, n° 6, 2009, école supérieure du commerce, Alger (Algérie), p.79.

[2] حسين عمر، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1998، ص. 151.

4. 21.5 في المائة لدعم قطاع الاتصال.[1]

اما الجدول التالي يوضح جميع المساعدات المالية التي تمت منذ عقد اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية:

جدول رقم (02-04): تقييم برنامج المساعدات المالية

الوحدة: مليار اورو

	1999-1995	2006-2000	2013-2007
MEDA	0.9	5.4	7.9
BEI	4.6	6.5	8.7
إجمالي الفترة	5.5	11.9	16.2
المعدل السنوي	1.4	1.7	2.3
الارتفاع%	-	21+	35+

المصدر : CANTAMINE Pascale et autres, **le partenariat économique et financier euro-** méditerranéen, bulletin de la banque de France, N°168, décembre 2007
, N°168, https://www.banque-france.fr/.../user.../bdf_bm_168_etu_2.pdf, le 05/01/2015, 18 :3

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان المساعدات المالية للدول المتوسطية سواءا المتعلقة ببرنامج ميدا او البنك الاوروبي للاستثمار ازدادت خلال الفترة 2000-2013، حيث قدر الارتفاع من2000 الى 2006 بزيادة قدرها 21 مليار اورو ومن سنة 2007الى 2013 بزيادة قدرها 35 مليار اورو، و منه يعتبر شيء ايجابي لصالح الدول المتوسطية لتمويل مشاريعها التنموية.

ثانيا: الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكة (FEMIP)

تهدف الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكة الى تطوير النشاطات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الخاص و المساعدة على خلق مناخ مناسب للاستثمار حيث قامت بالتالي: [2]

1. تمويل مخاطر راس المال المخصصة لتدعيم حقوق مساهمي المؤسسات.
2. تمويل المساعدة التقنية غير مستردة مخصصة لتمويل تخطيط و تسيير المشروع.
3. من 2000 الى 2006 عن طريق الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكة منح بنك الاستثمار الاوروبي قروض بمبالغ قدرها 6 مليار اورو.

[1] الياس بن ساسي، يوسف قريشي،« المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، مرجع سابق، ص. 629.

[2] Nacer DADDI ADDOUN, Op.cit, p.80.

4. في سنة 2006 الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكة منحت اكثر من 1.3 مليار اورو، 43 في المائة وزعت لتدعيم مشروعات البنية التحتية الخاصة بقطاع الطاقة، 24 في المائة خصصت لحماية البيئة، 15 في المائة خاصة بالقطاع الصناعي ما عرف بالمساعدة التقنية، الهيئة الاوروبية للاستثمار و الشراكة قامت بتمويل عمليات بمبلغ 12.3 مليون اورو.

المبحث الثاني: اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر، ولا يضاهيه في هذه الأهمية تكتل اقتصادي آخر فقد ظل يحتفظ بنصيب كبير في السوق الجزائرية، وفي ضوء هذه الأهمية للاتحاد الأوروبي جاء التوقيع على اتفاقية المشاركة الجزائرية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 يعد أمرا حتميا فرضته، و في هذا السياق سوف نحاول عرض و تسليط الضوء عن اهم ما حملته اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

المطلب الأول: خلفية الشراكة الاورو جزائرية

ان الشراكة الاوروجزائرية لم تكن وليدة اليوم و انما مرت بعدة مراحل، حيث قامت الجزائر بالعديد من المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي إلى أن وقعت اتفاقية الشراكة فمرت بمرحلتين تتمثل الأولى في تعزيز للعلاقات مع أوروبا و الثانية في التوقيع الرسمي لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية.

الفرع الأول: التعاون الأوروبي الجزائري في إطار اتفاقية التعاون لسنة 1976

لم توقع الجزائر خلال الستينات على اتفاقية شراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية على غرار ما فعل كل من المغرب و تونس سنة 1969، و استمرت في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة وفقا لقرار المجموعة الأوروبية الصادر في 28 مارس 1963، ذلك أن العلاقات بين الجزائر و المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية منذ أواخر الخمسينات جعلتها لا تحتاج إلى قبول وضعية البلد المشارك بشكل قانوني،[1] مع نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية، و خاصة ايطاليا بشكل فردي رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للمواد الجزائرية الزراعية، و هو ما جعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر انطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق، حيث اجتمع في قمة باريس رؤساء دول و

[1] فيصل بهلولي،« التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية » ، **مجلة الباحث**،(العدد : 11، 2012، جامعة ورقلة –الجزائر–)، ص. 114.

حكومات الضفتين و صادقو على أن تكون سنة 1976 بداية لتعزيز العلاقات الأوروبية مع دول البحر الأبيض المتوسط، و بهذا وقعت الجزائر في 26 افريل 1976 و على غرار الدول المتوسطية اتفاقية التعاون(Accord de coopération)، دخلت حيز التنفيذ رسميا في نوفمبر 1978 و قد تضمن هذا الاتفاق 156 مادة شملت جميع القطاعات مالية، تجارية، صناعية، و عمليات التصدير و الاستيراد، و في ظل هذه المعطيات طلبت الجزائر منذ 13 اكتوبر 1993خوض مفاوضات مع الاتحاد الاوروبي بغية عقد اتفاق الشراكة، و على هذا الاساس انطلقت المفاوضات بصفة رسمية في مارس 1997 حيث تناولت الاقتراحات الجزائرية ميادن و مسائل لا يتضمنها الملف الاوروبي تتعلق بالعدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الاشخاص ثم تم توقيف المفاوضات في ماي 1997 من قبل الطرف الجزائري بعد عقد ثلاث جولات منها بعد ان راى هذا الاتفاق ليس فس مصلحة الجزائر بحكم ان الطرف الاوروبي تجاهل العديد من المسائل، ثم استانفت المفاوضات في افريل 2000 حيث استمرت منذ ذلك التاريخ تم خلالها دراسة جميع المسائل المطروحة و هذا على مدى 17 جولة من المفاوضات.[1]

الفرع الثاني: توقيع اتفاق الشراكة الجزائري الأوروبي

إن الاتفاق الذي وقعته الجزائر في 19 ديسمبر 2001 في بروكسل من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة يعتبر اتفاقا مبدئيا، اختتم بالتوقيع على اتفاق الشراكة (AA) مع الاتحاد الأوروبي بعد اختتام الجولة رقم 17 من المفاوضات بين الجانبين، و التي تم خلالها وضع الترتيبات الأخيرة للتوقيع على الاتفاق، و الجدير بالذكر أن الرئيس بوتفليقة سبق أن اتفق مع "رومانو برودي" رئيس اللجنة الأوروبية خلال الزيارة التي قام بها إلى مقر رئاسة الاتحاد الأوروبي في منتصف شهر أكتوبر 2001 على ضرورة الإسراع في التوقيع على اتفاق الشراكة بين الجانبين، و تأجيل الفصل في الملفات التي لم يتم الحسم فيها بصفة نهائية، و أهمها ملف حرية تنقل الأشخاص و التعاون في مجالي الأمن و تبادل المعلومات لإضافة إلى ملف الزراعة الذي لم يتوصل بشأنه الطرفان على صيغة التفاهم النهائية، خاصة مصادقة برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي قد تستغرق حوالي 3 سنوات، كما تقرر أن يدخل الاتفاق حيز التطبيق بصفة نهائية بعد عشرة أعوام.[2]

و الجدول التالي يبرز اهم المراحل التي مرت بها الجزائر لعقد اتفاقيات الشراكة بينها و بين دول المجموعة الاوروبية:

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص، ص. 210.

[2] تشام فاروق،« أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كالية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، مرجع سابق، ص.79.

جدول رقم (02-05): خطوات انتقال الجزائر إلى الشراكة الدولية

السنة	الخطوات
1972	تبني إجراء شراكة موحدة بين رؤساء و حكومات المجموعة الاقتصادية الأوروبية و بين دول حوض المتوسط
1976	إبرام اتفاقية شراكة بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الجزائر و تونس و المغرب
1993	صدور المرسوم التشريعي المتعلق بالاستثمار و الذي يهدف إلى إرساء المرتكزات الأساسية للانفتاح الاقتصادي
1995	مؤتمر برشلونة و المحاولات الرسمية لإقامة العلاقة بين أطرافه
1998-1996	استمرت المفاوضات بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي للوصول إلى برنامج ميدا 1 لغرض ترقية و مساعدة قطاع الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تم الاتفاق بموجب هذه المعاهدة على نسب التمويل المشترك بين اللجنة الأوروبية و الحكومة الجزائرية
2002-2001	مؤتمر بروكسل للتوقيع الفعلي على الشراكة الاوروبية الجزائرية مبنية على أساس تحرير التجارة خارج المحروقات و إقامة منطقة تبادل تجاري حر
2005	البدء بالتنفيذ الفعلي

المصدر: سناء عبد الكريم الخناق، « المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة و الصغيرة في ظل الشراكة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائر**، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)، يومي 14/13نوفمبر 2006، ص.211.

يتبين من الجدول اعلاه ان الجزائر اول ما اندمجت للشراكة مع الاتحاد الاوروبي كان سنة 1972، ثم قامت بابرام اول عقد لها مع الاتحاد الاوروبي كان سنة 1976، ثم في سنة 1993 صدر اول مرسوم رئاسي يتلعق بالانفتاح الاقتصادي سنة 1993، بعدها استمرت المفاوضات حتى سنة 1998 الى ان دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 و منه تاخرت الجزائر لانضمامها في اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي.

المطلب الثاني: مضمون اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

اتفاق الشراكة الاوروجزائري لا يختلف في جوهره عن باقي الاتفاقيات التي ابرمها الاتحاد الأوروبي مع تونس و المغرب لأنه مستوحى من إعلان برشلونة إلا أنه أتى بملفين جديدين هما ملف العدالة و الشؤون الداخلية و حرية تنقل الأشخاص و كذا ملف مكافحة الإرهاب.[1]

الفرع الأول: بنود اتفاق الشراكة

دخل اتفاق الشراكة الاوروجزائري حيز التنفيذ في اليوم الأول من شهر سبتمبر 2005 بعد المصادقة عليه من طرف البرلمان بغرفتيه في 1 افريل 2005 من جهة، و برلمانات الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، يضم هذا الاتفاق ديباجة و 110 مادة موزعة على 9 أبواب تشمل المجالات التالية : الحوار السياسي، انتقال البضائع، التعاون الاقتصادي، التعاون الاجتماعي و الثقافي، التعاون المالي، و التعاون في مجالات العدالة و الشؤون الداخلية، و تشكل الملاحق من 1 إلى 6 أقسام أساسية في هذا الاتفاق، كما انه يشمل خمسة تصريحات مشتركة و خمسة تصريحات أحادية الجانب من طرف الاتحاد الأوروبي و أربعة تصريحات من الطرف الجزائري.[2]

المخطط العام اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي يشمل المستويات التالية :

1. انشاء منطقة تجارة حرة؛
2. تنظيم المبادلات الصناعية؛
3. تنظيم المبادلات الزراعية؛
4. تنظيم المبادلات في مجال الخدمات؛[3]

يتضمن اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي النقاط التالية:

1. يلغي التقييد الكمي و الاجراءات الصارمة عن الصادرات و الواردات في المبادلات بين الجزائر و الجماعة الاوروبية عند بدا الاتفاقية.
2. لا يمكن تطبيق اي حق جمركي او رسم على الصادرات و الواردات بين الجزائر و الجماعة و لا يمكن رفع ما هو مطبق اثناء بدا الاتفاق.
3. عند انضمام الجزائر الى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق التي تطبق على وارداتها من الجماعة ستكون معادلة للمعدل المثبت لدى المنظمة او بمعدل اقل مما هو مطبق فعليا اثناء الانضمام، و اذا حدث و تم تخفيض التعريفة بعد الانضمام الى المنظمة فان هذا المعدل هو الذي يطبق.[1]

---

[1] ليلى اوشن،« **الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو (الجزائر)، 2011، ص، ص. 86.

[2] ليلى اوشن، المرجع نفسه، ص، ص. 86.

[3] HASAINE Keltouma, **Accord d'association Algerie Union Europeenne « quel perspectivepour l'economie Algerienne, memoire de magistere en science economique »,** Option : Economie internationale, 2010/2011, université d'Oran(Algerie), P.154.

4. تطوير المبادلات و ضمان انطلاق علاقات اقتصادية و اجتماعية متوازنة و تحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات و الخدمات و رؤوس الأموال، و في هذا الإطار تم الاتفاق على التقليص التدريجي للحقوق الجمركية و الرسوم المماثلة المطبقة على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي حسب الرزمانة التالية: [2]

أ. الحقوق المطبقة على الواردات من المواد الأولية ستلغى نهائيا بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ (2005/09/01).

ب. الحقوق المطبقة على المواد نصف مصنعة و التجهيزات الصناعية و الفلاحية ستبدأ في الانخفاض لسنتين بعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، نسبة 20% من الحق القاعدي ثم 30 %السنة الموالية، ثم 40% ثم 60% ثم 80%، و تلغى نهائيا بعد 7 سنوات.

ت. الحقوق المطبقة على المواد الأخرى ستعرف انخفاضا سنويا يقدر ب 10%.

ث. في إطار المعاملة بالمثل فان المنتجات الجزائرية تستفيد من نفس النظام، هذه الرزمانة يمكن مراجعتها باتفاق مشترك من طرف لجنة الشراكة في حالة عوائق أو صعوبات خطيرة لمنتوج معين كما أن إجراءات استثنائية لمدة محدودة بإمكان الجزائر أن تطبقها في مجال الصناعات الناشئة أو بعض القطاعات في حالة إعادة الهيكلة .

ج. على الجزائر أن تلغي بحلول أول جانفي 2006 على أقصى حد الحق الإضافي المؤقت المضاف على بعض الواردات الصناعية.

ح. في حالة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة فان الحقوق المطبقة ستصبح مساوية للنسب المدعومة للمنظمة أو لنسب منخفضة مطبقة فعليا خلال الانضمام.

خ. المنتجات الفلاحية و منتجات الصيد البحري ليست معينة بهذه الرزمانة لان مبادلاتها تسير وفق اتفاقيات بين الطرفين، و بعد 6 سنوات من دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ يتعين على الجزائر و الاتحاد الأوروبي تحديد إجراءات تحرير خاصة بهذه المنتجات.

د. ضمان حرية تنقل رؤوس الأموال الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر إضافة لإعادة توظيف هذه الاستثمارات.

---

[1] انصاف قصوري، مرجع سابق، ص.62.

[2] علي لزعر، ناصر بوعزي،« تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية » ، **أبحاث اقتصادية و إدارية**، (العدد:5، جوان 2009، جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر–)، ص.32.

ذ. توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الأطراف الموقعة من اجل تعزيز علاقات التعاون فيما بينهم و تشجيع الاندماج المغربي.

ر. هذا الاتفاق يعوض اتفاق التعاون بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية و الجزائر الموقع في 26 افريل 1976 بالجزائر.

و تتناول الملاحق الستة لهذا الاتفاق القواعد التالية:

أ- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية لكل من الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

ب-الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية.

ت-الواردات الجزائرية من المنتوجات الصناعية الأوروبية.

ث-قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقتDAP.

ج-كيفيات تطبيق قواعد المنافسة.

ح-ملحق خاص بالملكية الصناعية و الفكرية، و التجارية.

أما البروتوكولات السبعة المكملة لهذا الاتفاق فتبرز القواعد التالية:

أ- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الاتحاد الأوروبي.

ب- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر.

ت- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الاتحاد الأوروبي.

ث- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري للاتحاد الأوروبي داخل الجزائر.

ج- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.

ح- تعاريف قواعد المنشأ و طرق و وسائل التعاون الإداري.

خ- التعاون الإداري المتبادل في ميدان الجمارك.

الفرع الثاني: محاور اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

احتوى الاتفاق الجزائري الأوروبي على ثمانية (8) محاور تمثلت في الجوانب الآتية:

اولا: الجانب السياسي و الامني

يتمثل في إقامة حوار سياسي بين الطرفين، يسمح بإقامة علاقات دائمة للتضامن بين المتعاملين، تساهم في تحقيق رفاهية و امن المنطقة المتوسطية. (جاءت به المواد 3 و 4 و 5 من الاتفاقية).

ثانيا: جانب حرية حركة السلع

يتعلق بحرية تنقل البضائع (التبادل التجاري)، و ذلك بإقامة منطقة للتبادل الحر و ذلك خلال فترة انتقالية تم تحديدها ب 12 سنة ابتدءا من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، وذلك طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة (المادة 06)، أما فيما يتعلق بمجال المنتجات الفلاحية و منتوجات الصيد البحري، تنص الاتفاقية على أن يعمل الطرفان على تحرير أوسع للمبادلات فيما بينهما بصفة تدريجية، و ذلك بالتركيز على المبادئ الآتية:

1. عدم فرض قيود كمية على الواردات و اتخاذ إجراءات أخرى مماثلة على المبادلات بين الطرفين.
2. إمكانية اتخاذ إجراءات حمائية و وقائية في حالة ممارسة الإغراق في علاقاته مع الطرف الآخر، أو دخول المنتوجات عن طريق الاستيراد بكميات و شروط من شانها أن تلحق الضرر بالمنتجين الوطنيين.

ثالثا: جانب تجارة الخدمات

يتعلق بحقوق التأسيس أو الإنشاء و تقديم الخدمات، حيث اتفق الطرفان على توسيع مجال تطبيق الاتفاقية بشكل يسمح بإدراج الحق في إنشاء أو تأسيس مؤسسات في إقليم الطرف الآخر، و تحرير الخدمات (المالية، البنكية، المواصلات و الاتصالات).

رابعا: جانب حركة رؤوس الاموال

يتعلق بدفع رأس المال، حيث تعهد الطرفان بالسماح بعملية الدفع و تسوية العمليات أو الصفقات الجارية بعملة قابلة للتحويل مع الالتزام بإمكانية قيام كل طرف بعملية تحويل أو إخراج الأرباح الناتجة عن الرساميل المستثمرة، و حرية تنقل رؤوس الأموال المتعلقة بالاستثمارات المباشرة في الجزائر التي تقوم بها الشركات المنشئة وفقا للتشريع الجاري العمل به (المواد 38- 39)، و تم في هذا الجانب اتفاق الطرفان على اتخاذ إجراءات تقييدية في حالة تعرض احد الطرفين لاختلال في ميزان مدفوعاته، شريطة أن يتم

إبلاغ الطرف الآخر بهذه الإجراءات، و أن يتم إزالتها فيما بعد فور تصحيح هذا الاختلال، كما ينبغي أن تكون محددة وفق رزمانة متفق عليها.[1]

خامسا: الجانب الاقتصادي

يتعلق حسب ما جاءت به المادة 48 من الاتفاقية بالقطاعات التي تعاني مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق بشان تحرير مبادلاتها بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي و كذا القطاعات التي تسمح بتسهيل التقارب بين الاقتصاد الجزائري و الاقتصاد الأوروبي، و خاصة القطاعات المؤدية إلى رفع مستويات النمو و خلق فرص التشغيل، و تطوير المبادلات بين الطرفين، و إعطاء الأولية إلى للقطاعات المؤدية لتنويع الصادرات الجزائرية و تم التركيز في المواد (50- 53) من الاتفاقية على التعاون الجهوي و ذلك كما يلي:

1. دعم التكامل و الاندماج الاقتصاديين و تطوير الهياكل الاقتصادية الأساسية (البنى التحتية).
2. التعاون في مجال البيئة و مقاومة التلوث و التعاون في مجال البحث العلمي و التكنولوجي، التربية، التعليم، التكوين.
3. تشجيع الابتكار التكنولوجي و تحويل التكنولوجيا الجديدة و المعارف التطبيقية و إقامة مشاريع للبحث و التطوير التكنولوجي و تثمين نتائج البحث العلمي و التقني.
4. التعاون في المجال الجمركي بهدف تنشيط الرقابة و الإجراءات الجمركية و استعمال وثائق إدارية موحدة و وضع نظام مشترك للعبور بين الطرفين (مادة 63).
5. دعم وتشجيع الاستثمار و الشراكة الصناعية و إعطاء الأولوية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
6. توفير المحيط المشجع للمبادرة الخاصة بهدف دعم و تنويع الإنتاج الموجه للأسواق الداخلية و التصديرية.
7. وضع إطار قانوني يشجع الاستثمار بتوقيع اتفاقيات تتعلق بتفادي الازدواج الضريبي (المادة 54).
8. العمل من اجل مقاربة القواعد المعيارية المشتركة عن طريق تقوية و إعادة هيكلة المصالح أو الهيئات المالية بتحسين النظم المحاسبية، المراجعة المحاسبية و الرقابة المالية (المواد 56- 57).
9. التعاون في مجال توحيد و تقييم مطابقة النوعية و الملكية الثقافية و الصناعية و التجارية (المادة 55).

[1] عزيزة بن سمينة، « الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة»، **مجلة الباحث**، (العدد :09، 2011، جامعة ورقلة- الجزائر-)، ص.153.

10. كما مس هذا التعاون (التعاون الاقتصادي) عدة قطاعات أخرى تمثلت في قطاع النقل بدعم إعادة هيكلته و تحديثه، و كذا قطاع الإعلام و الاتصال و قطاع الطاقة و المناجم، السياحة و الحرف التعاون في مجال الإحصاء، كما اشتمل هذا الجانب التعاون بخصوص المستهلكين.

سادسا: الجانب الاجتماعي و الثقافي

تضمن الإجراءات الخاصة بالعمال و ذلك بعد المعاملة التميزية في شروط العمل، و المكافآت و الاستفادة من نفس إجراءات الضمان الاجتماعي المعمول بها (المواد 67-68)، كما احتوى هذا الجانب على التعاون الثقافي و التربوي، و ذلك بتشجيع تبادل المعلومات و التفاهم المتبادل بين الثقافات باستعمال كل الوسائل التي من شانها أن تقرب بينها، كالإعلام و الصحافة و الوسائل السمعية و البصرية و تكوين أشخاص يشتغلون في المجالات الثقافية و تنظيم تظاهرات ثقافية .[1]

سابعا: الجانب المالي

يقوم التعاون المالي على ما يلي:

1. دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث و عصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
2. إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
3. ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
4. الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري، خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.

ثامنا:جانب العدالة و الشؤون الداخلية

يتمثل في التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية وذلك من خلال:

1. بتقوية مؤسسة الدولة والقانون.
2. التعاون في مجال تنقل الأشخاص (خاصة ما يتعلق بالتأشيرات).
3. التعاون في مجال رقابة الهجرة غير المشروعة.
4. التعاون في مجال محاربة الجريمة المنظمة.
5. مقاومة تبييض الأموال، وذلك بمنع استعمال الأنظمة المالية لهذه الدول في تسهيل العملية الناتجة عن تنقل رؤوس الأموال الناشئة عن أنشطة إجرامية.
6. التعاون من أجل القضاء على الإرهاب الدولي ومحاربة الفساد والرشوة.[2]

[1] إكرام مياسي، مرجع سابق، ص، ص. 216- 218.

[2] جمال عمورة، مرجع سابق، ص. 390.

الفرع الثالث: التفكيك الجمركي في إطار منطقة التبادل الحر المستهدفة

تنص الاتفاقية المبرمة مع الاتحاد الأوروبي على التفكيك التدريجي للتعريفة المتعلقة بالمنتوجات الصناعية و على تنازلات متبادلة في المبادلات الفلاحية، وبعد شهرين من المصادقة على الاتفاقية من طرف البرلمانات الوطنية للدول المتعاقدة تفتح فترة من 12 سنة لتفكيك التعريفة تدريجيا، و قد تم بالنسبة للمنتوجات الصناعية وضع ثلاث قوائم، و ستلغى الرسوم الجمركية فورا بالنسبة للمواد الأولية التي تشكل 25 % من الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي، أما الرسوم على المنتوجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية، التي تمثل 35% من الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي، فستتقلص بنسبة 20% سنويا، في مدة خمس سنوات، هذا بعد سنتين من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و بالنسبة للرسوم الجمركية على المنتوجات المصنعة نهائيا التي تمثل 40% من الواردات الآتية من الاتحاد الأوروبي، فستقلص بنسبة 10% سنويا و لمدة عشر سنوات من تفكيك التسعيرة، تبدأ سنتين بعد التصديق على الاتفاقية.[1]

و في نهاية سنة 2010، طالبت الجزائر الاتحاد الأوروبي تأجيل رزمانة التفكيك التعريفي إلى 2020 بدلا من 2017، مستندة في ذلك إلى بند في الاتفاق يمنح لها إمكانية تأجيل إنشاء منطقة التبادل الحر الجزائرية الأوروبية بثلاث سنوات لحماية اقتصادها المتضرر بالتبادلات التجارية غير المتوازنة مع هذا الفضاء التجاري.[2] والجدول التالي يوضح مضمون اتفاق الشراكة الاوروجزائرية:

[1] عبد اللطيف بن اشنهو، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق**، 2004، الجزائر، ص. 116.

[2] فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص.174.

جدول رقم (02-06): التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

القائمة	وتيرة الإلغاء	نوع المنتوج
1	إلغاء فوري	المواد الأولية (معدل الحماية الجمركية يتراوح ما بين 5%-15%) و تمثل الواردات من هذه المواد تقريبا 1.1 مليار دولار
2	سنتين بعد توقيع الاتفاقية و دخولها حيز التنفيذ، تمتد إلى 05 سنوات أي بنسبة 20 %سنويا	المنتوجات نصف المصنعة و التجهيزات الصناعية التي تمثل 22 %من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي أي تقريبا 1.2 مليار دولار
3	يتم إلغاء الحقوق الجمركية على هذه المنتوجات بعد سنتين من توقيع الاتفاقية، تمتد إلى 10 سنوات أي 10 %سنويا	المنتوجات تامة الصنع أو النهائية و تمثل 50% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، تمثل 2.3 مليار دولار

المصدر: يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010، ص180.

أولا: المنتجات الصناعية

في ظل منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية جرى تحديد ثلاثة قوائم لهذه المنتجات المعنية بالتحرير أو التفكيك التدريجي حسب أهمية كل فئة حسب ما تحدده المادة 09 من الاتفاق.

أ. القائمة الأولى: تشكل من المواد الأولية الصناعية و هي تمثل ما يقارب ب 25% من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي (أزيد من 1.15 مليار دولار)، و هي تتمتع بحماية تعريفية ضعيفة تتراوح من 5% إلى 15 %، و يتم تحرير هذه القائمة من كل الحقوق الجمركية و الرسوم ذات التأثير المماثل بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ.

ب. القائمة الثانية: تتشكل من المواد نصف المصنعة، و سلع التجهيز الصناعي و الفلاحي، و هي تمثل 35 % من الواردات الجزائرية أي 1.2 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي.

ت. القائمة الثالثة: تتمتع المنتجات الواردة في هذه القائمة بحماية تعريفية مرتفعة لأنها تنتج محليا و تعرف أنها حساسة، وهي تمثل 40 %من واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي و تتشكل من المنتجات التامة

و المنتجات الصناعية المستوردة تقليديا، و تخضع هذه القائمة لتحرير تدريجي من الحقوق و الرسوم المماثلة بعد سنتين من بدء تنفيذ الاتفاقية و بمعدل سنوي 10 %على مدار 12 سنة.[1]

و الجدول ادناه يوضح برنامج التفكيك الجمركي للسلع الصناعية في إطار الشراكة الاوروجزائرية

جدول رقم(02-07): التفكيك الجمركي للمنتجات الصناعية في إطار الشراكة الاوروجزائرية

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
	عدد بنودها التعريفية :2076	عدد بنودها التعريفية :1089	عدد بنودها التعريفية :1964
	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة1	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9الفقرة2	النص المرجعي في الاتفاق : المادة 9 الفقرة3
سنة الدخول في الاتفاق 2005	%100	–	–
2006	%0	–	–
2007	%0	%20	%10
2008	%0	%10	%10
2009	%0	%10	%10
2010	%0	%20	%10
2011	%0	%20	%10
2012	%0	%20	%10
2013	%0	%0	%10
2014	%0	%0	%10
2015	%0	%0	%15
2016	%0	%0	%05
2017	%0	%0	%0

المصدر: فيروز سلطاني، « **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورومتوسطية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،2013/2012، ص. 176.

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، مرجع سابق، ص. 35.

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان المواد الاولية الصناعية تم تحريرها من كل الحقوق الجمركية و غير جمركية طول الفترة 2006- 2017، اما المنتجات نصف مصنعة و منتجات تامة الصنع يتم تحريرها تدريجيا خلال هذه الفترة.

ثانيا: المنتجات الفلاحية

في هذا المجال لا يوجد تحرير كامل، بل يطبق تحرير تدريجي و يخضع لنظام الحصص، و التوقيتات الزمنية نظرا لحساسية هذه المنتجات من وجهة نظر الطرف الأوروبي و لم يأت اتفاق الشراكة الاوروجزائري بجديد في هذا الشأن، حيث تبقى هذه الفئة من المنتجات خاضعة لمزايا اتفاقيات التعاون لسنة 1976م، مع بعض التعديلات في الحصص المصدرة.

و من الملاحظ أن القطاع الفلاحي يعتبر من القطاعات التي تمتلك فيها البلدان المتوسطية ميزة نسبية معتبرة، كما يحتل هذا القطاع مكانة معتبرة في الهيكل الاقتصادي لهذه الدول[1]، و هو ما يتضح في الجدول الآتي:

جدول رقم (02-08): المنتجات الفلاحية في التجارة الخارجية

نسبة مئوية

البلد	الحصة الفلاحية في الواردات الإجمالية 99		الحصة الفلاحية في الصادرات الإجمالية 99	
	الاتحاد الأوروبي	باقي العالم	الاتحاد الأوروبي	باقي العالم
الجزائر	17	29	00	00
تونس	03	12	03	11
المغرب	06	20	20	35
مصر	11	22	06	07

المصدر: علي لزعر، ناصر بوعزيز،« تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية » ، **أبحاث اقتصادية و إدارية**، (العدد : 5، جوان 2009، جامعة محمد خيضر، بسكرة –الجزائر–)، ص. 37.

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، مرجع سابق، ص.37.

يتضح من الجدول السابق ان كل من مصر و الجزائر تستورد من الاتحاد الاوروبي المنتجات الفلاحية و لا تصدر و منه سوف يستفيد الاتحاد الاوروبي من التحرير التدريجي من القيود الجمركية و غير الجمركية من خلال هذه المنتجات.

المطلب الثالث: دوافع و عراقيل الشراكة الاوروجزائرية

يرى الكثير من المحللين أن هذه الشراكة لم تكن وليدة الصدفة لأنه سبقتها عدة حوارات و مفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق و لذلك كانت هناك دوافع لكل جانب، تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة، كما واجهتها عوائق و عراقيل لإنجاحها.

الفرع الأول: دوافع الشراكة الاوروجزائرية

انطلاقا من المقولة المشهورة رغم العداء الا ان المصلحة تجمع الاعداء، لاشك ان توقيع اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي تجمعها مصالح مشتركة بين الطرفين، و بما ان دوافع الاتحاد الاوروبي تطرقنا له في المبحث السابق باعتبار ان اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية لا تختلف عن الشراكة الاورومتوسطية من حيث الاهداف، سوف نتطرق الى الاهداف التي ادت الى ابرام هذه الاتفاقية بالنسبة للجزائر.

1. ان ما تعانيه الجزائر من مشاكل اقتصادية العويصة التي تتخبط فيها من مديونية خارجية ثقيلة و تفشي البطالة، جمود الجهاز الإنتاجي، عدم كفاية معدل نموها و تأخرها من ناحية التنظيم أو التسيير أو التكنولوجيا المستخدمة، عدم كفاية مصادر التمويل، ضعف الاستثمار المحلي و نفور الاستثمار الأجنبي رغم ما تتوفر عليه من فرص الاستثمار في مختلف الميادين.[1]

2. أن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة و إضافة خلق تعاون اقتصادي مكثف و زيادة حجم الاستثمارات .

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، « اتفاق الشراكة الاوروجزائري الدوافع المحتوى الأهمية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.52.

3. أن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر في جميع الميادين تقريبا، يعتبر التقهقر في مستوى التنمية، و غياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي و مشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي و الظروف الأمنية.[1]

الفرع الثاني: عراقيل الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

من بين النقاط التي تجمل لنا الصعوبات والعوائق التي تواجه الطرفين في اطار اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية ما يلي:

1. انعدام و ضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية و تقلص حجم تبادلات الجزائر و الدول الأخرى في مجال السلع و الخدمات و رؤوس الأموال.
2. إمكانية تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية حقوق المستثمرين.[2]
3. أن إجراء التعديلات الكبرى على الاقتصاد الجزائري يتوقع أن يشكل تحديا للجزائر، و أول هذه التحديات البدء بتخفيض التعريفات الجمركية على أن تلغى الرسوم تماما التي تمثل مصدر دخل للخزينة و تمثل نوع من الحماية لبعض المنتجين المحليين.
4. أن تحرير سعر الصرف بحلول 2017، سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط و الغاز.
5. كما أن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه و هذا ليس بالأمر السهل.[3]

[1] ليلى قطاف، « اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.66.

[2] ليلى قطاف،« اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.66.

[3] رزيقة غراب، نادية سجار،« محتوى الشراكة الاوروجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص. 91.

المبحث الثالث: الجوانب المالية و التجارية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

إن اتفاقية الشراكة الموقعة بين الاتحاد الأوروبي و الدول المتوسطية الشريكة متشابهة إلى حد كبير مع وجود اختلافات طفيفة و المتعلقة بخصوصيات كل بلد شريك، فلا غرابة في كون الجانب المالي و التجاري لهذه الاتفاقية غير مختلف من حيث المضمون عن باقي الاتفاقيات و بالتالي فهو يشتمل إقامة منطقة للتبادل الحر بين الطرفين و التي تكون وفق منظمة التجارة العالمية، و إقامة تعاون اقتصادي بين الطرفين في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية التي من شانها دعم التنمية في الجزائر، و كذا التعاون المالي في إطار برنامج ميدا و القروض المقدمة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار.

المطلب الأول: الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

على الرغم من أن الجزائر كانت آخر بلد مغاربي وقع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، إلا أن مقدار ما استفادت منه من مساعدات مالية لا يستهان به، و يعتبر برنامج ميدا و نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار الوسيلة الأساسية لتقوية هذه الشراكة و ذلك من خلال مساعدات مالية موجهة للجزائر، و من هذا المنطلق سنحاول عرض اهم الجوانب المالية لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.

الفرع الأول: برنامج ميدا

لقد حددت مبالغ المساعدات الأوروبية للجزائر في إطار برنامج ميدا للفترة 1995-2002 بمبلغ 304.2 مليون اورو موجهة لدعم العمليات الهامة التي تدخل في إطار عملية التحول الاقتصادي للجزائر، هذا المبلغ يتم منحه على مرحلتين تغطي الفترة الأولى 1995- 1999 في إطار برنامج ميدا 1 بمبلغ 164 مليون اورو، أما الثانية فهي تغطي الفترة 2000- 2002 في إطار برنامج ميدا 2 بمبلغ 140.2 مليون اورو.[1]

لقد كانت المنح الموزعة في إطار برنامج ميدا 1 موزعة على النحو التالي 79 في المائة من الغلاف المالي لدعم التحول الاقتصادي (129 مليون اورو)، 18 في المائة لتسهيل التعديل الهيكلي (30 مليون اورو)،3 في المائة لتحسين و تعزيز التوازن الاجتماعي (5 مليون اورو).غير أنها لم تتلقى بصورة فعلية إلا ما بنسبته 18.40 في المائة من هذا المبلغ أي 30.176 مليون اورو كما يبينه التوزيع السنوي للمبالغ المالية المخصصة و المسددة من الاتحاد الأوروبي للجزائر الموضحة في الجدول التالي:[2]

---

[1] محمد تقرورت، محمد متناوي،« حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال إفريقيا » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص. 578.

[2] محمد براق، سمير ميموني،« الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية » ، **الملتقى الوطني حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، مرجع سابق، ص. 20.

الجدول رقم (02-09): المبالغ المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج ميدا1 خلال 1995-1999

الوحدة: مليون اورو

	1995	1996	1997	1998	1999	1995-1999	نسبة التسديد (الملتزم به/المسدد)
الجزائر	-	-	44	95	28	164	%18.40
إجمالي المساعدات المخصصة للدول الشريكة	173	370	911	809	797	3060	%28.60

المصدر: محمد تقرورت، محمد متناوي،« حصيلة اتفاق الشراكة الاوروبية مع دول شمال افريقيا » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر 2006، ص.20.

يلاحظ من الجدول السابق ان المبالغ المسددة للجزائر في اطار برنامج ميدا اقل من المبالغ المحددة، كما ان المبالغ المسددة تميزت بالانخفاض طيلة الفترة 1997-2002 كما انه الجزائر لم تستفد من هذا البرنامج بنسبة كبيرة كما انها لم تتحصل على اي قيمة نقدية خلال السنتين 1995-1996 بالرغم من ان الاتفاقية دخلت حيز التنفيذ.

و رغم هذه الاستفادة إلا أن الجزائر قد استفادت بمبالغ ضعيفة في إطار برنامج ميدا 1 بالمقارنة مع جيرانها تونس و المغرب، و الذي يرجع سببه الأصلي في حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (افريل 2002)، إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الرئيسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الجزائري، و تأهيل المؤسسات الصناعية و تقوية البنى التحتية، و إحداث الاستقرار الاجتماعي و الأمني.[1]

أما برنامج ميدا 2 الذي يغطي الفترة 2000-2006 و يبلغ غلافه المالي 5350 مليون اورو ، خصص للجزائر منه مبلغ 90.2 مليون اورو و من أهداف هذا البرنامج:

1. التحكم في النمو الاقتصادي.
2. تحقيق الاستقلالية عن قطاع المحروقات.
3. معالجة البطالة و الأوضاع الاجتماعية و العودة إلى السلم المدني.[2]

[1] مريم زكري، مرجع سابق، ص، ص.91- 92.

[2] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، « اتفاق الشراكة الاوروجزائري :الدوافع المحتوى الأهمية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص. 59.

بلغت نسبة تقدم برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ميدا2، نسبة 60 في المائة و هو البرنامج الذي يهدف إلى تأهيل ما بين 150 و 200 مؤسسة جزائرية، [1] و الجدول التالي يوضح التزامات برنامج ميدا 2 خلال الفترة 2000-2006:

جدول رقم(02-10): الالتزامات المالية من طرف برنامج ميدا 2

الوحدة: مليون اورو

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الالتزامات	30.2	60	50	45	55	60	46

source: KHLAT Kenza Linda, Impact du partenariat Euro-médeteraneen sur les économies des pays du Magreb, Mémoire de magister en science économique, Option : Economie International, Université d'Oran(Algerie), 2010/2011, p.120.

يلاحظ من خلال الجدول السابق ان الجزائر قد استفادت من مبالغ مالية خلال برنامج ميدا 2.

الفرع الثاني: نشاطات البنك الأوروبي للاستثمار في الجزائر

استفادت الجزائر إلى جانب التعاون المالي في إطار برنامج ميدا من القروض الممنوحة من قبل البنك الأوروبي للاستثمار، حيث قدر إجمالي القروض المتحصل عليها خلال الفترة الممتدة بين (1996-2002) ب 746.4 مليون اورو من إجمالي 6471.6 مليون اورو مخصصة للشركاء المتوسطيين (باستثناء تركيا و إسرائيل)، و وصلت نسبة تسديد هذه القروض خلال هذه الفترة ب 47 في المائة أي تحصلت الجزائر فعليا على قيمة 350.808 مليون اورو و يرجع ذلك للتأخر في انجاز المشاريع الممولة بواسطة هذه القروض بالإضافة إلى عدم تقديم القروض الخاصة بدعم القطاع الخاص في الجزائر.[2]

أما التدخلات المالية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر، فيمكن تبيان بعضها في الجدول التالي:

[1] الموقع الالكتروني :

http://www.elkhabar.com/ar/economie/310185.html تاريخ الاطلاع: 02-03-2015، 25: 18.

[2] محمد براق، سمير ميموني،« الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية » ، **الملتقى الوطني حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص. 16.

جدول رقم (02-11): النشاطات التمويلية لبنك الاستثمار الأوروبي في الجزائر

الوحدة: مليون اورو

السنة	الميادين	قيمة القرض	المنطقة
2001	قطاع المياه الصالحة للشرب	225	الجزائر العاصمة
2002	الطريق السريع شرق – غرب	70	الجزء الجديد من الطريق
	تنمية المناطق الريفية	50	الجزائر العاصمة
	تمويل إعادة بناء المنطق المتضررة من الفياضانات	45	الجزائر العاصمة
	تمويل المؤسسات الصغيرة	61.8	الجزائر
2003	تمويل إعادة بناء المناطق المتضررة من الزلزال	408.6	–
	تمويل المؤسسات الصغيرة	4.2	الجزائر
المجموع		864.6	–

المصدر: الياس بن ساسي، يوسف قريشي،« المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9 : ماي2004، ص. 630.

يتضح من خلال الجدول اعلاه ان الجزائر استفادت من قروض بنك الاستثمار الاوروبي بمبلغ قدره 864.6 مليون اورو خلال الفترة 2001-2003 حيث قامت بتمويل بناء المناطق المتضررة من الزلزال سنة 2001 بنسبة كبيرة قدرت ب 408.6 مليون اورو، تليها تمويل قطاع المياه الصالحة للشرب بقيمة225 مليون اورو اما الباقي وزعت لتمويل قطاعات اخرى.

المطلب الثاني: منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

تنص المادة 06 من اتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي بين الطرفين بفترة تقدر ب 12 سنة من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بمعنى آخر إلغاء جميع الحواجز الجمركية و غير الجمركية على جميع المنتجات المصنعة من قبل الطرفين في آفاق 2017، أي بمعنى أنها خاصة بالمنتجات الصناعية فقط، و هذا من خلال تنفيذ رزمانة اتفق بين الطرفين أن تكون وفق ثلاث قوائم من المنتجات المصنعة.[1]

الفرع الأول: خصائص منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية

تكتسي مناطق التبادل الحر اشكالا و مضامين مختلفة حيث تتميز منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي بالخاصيات التالية:

1. منطقة للتبادل الحر بين اقتصاديات ذات مستويات نمو مختلفة.
2. منطقة للتبادل الحر بين دولة صغيرة تتميز باقتصاد منعزل، غير تنافسي و لا يتميز بخاصية التنوع و مجموعة من الدول تكاد تكون في أرقى درجة من درجات التكامل الاقتصادي .
3. أن اقتصادا من هذا النوع و هذا الحجم و هذه الفعالية من شانه أن يوفر للاقتصاديات المتوسطية بما فيها الاقتصاد الجزائري إمكانية تجاوز عقبتين رئيسيتين نقص رؤوس الأموال و ضيق السوق الداخلية.
4. هي منطقة للتبادل الحر بين طرفين يطبقان سياسة الحماية البينية المتفاوتة، يضاف إليها سياسة أوروبا الحمائية في مجال المنتوجات الزراعية، و التي تضمنتها السياسة الزراعية المشتركة و التي تحد بصفة عامة من صادرات دول حوض البحر المتوسط غير الأوروبية من المنتوجات الزراعية و الغذائية. [2]
5. الاختلاف الواسع في مكانة الطرف عند الاخر، فالاتحاد الاوروبي يمثل حوالي 65 في المائة من التجارة الخارجية الجزائرية، بينما مكانة الاقتصاد الجزائري ينحصر في 5 في المائة من التجارة الخارجية.
6. عدم التناظر و يكمن في حجم السوق من ناحية العرض و الطلب، مستوى المعيشة، رد الفعل ازاء الصدمات الخارجية و في هياكل المبادلات.[3]

---

[1] محمد براق، سمير ميموني،« الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.13.

[2] سليمة رقيبة،« الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.168.

[3] عبد القادر دربال، بلقاسم زايري،« تاثير الشراكة الاورومتوسطية على اداء و تاهيل القطاع الصناعي في الجزائر » ، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**،(العدد :1، 2002، جامعة فرحات عباس، سطيف–الجزائر–)، ص.20.

الفرع الثاني: مبادئ منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية

منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية تقوم على جملة من المبادئ وهي:[1]

1. مبدأ المعاملة بالمثل: فبعدما كانت التسهيلات التجارية الخاصة بالمنتجات المصنعة بموجب اتفاقيات التعاون تمنح من قبل طرف واحد و هو الاتحاد الأوروبي، الذي كان يسمح بدخولها إلى أسواقه بكل حرية و من دون إجبار الطرف الجزائري على القيام بذلك، غير انه بموجب الانضمام إلى هذه المنطقة فسيكون تحرير المبادلات التجارية الخاصة بهذه المنتجات من الطرفين أي وفق مبدأ المعاملة بالمثل.
2. مبدأ التدرج: أي بمعنى أن هذه المنطقة التي يتم إقامتها بشكل مباشر بين الطرفين بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، و إنما يتم ذلك بصورة تدريجية خلال فترة تقدر ب 12 سنة و هذا بغية تمكين الطرف الجزائري من الاستعداد أكثر لعملية الانضمام التي تكون في سنة 2017.
3. مبدأ المرونة و التكيف: حيث سمحت الاتفاقية للطرف الجزائري بإمكانية تغيير في جدول أو رزمانة التفكيك التعريفي الخاص بالمنتجات المصنعة و إحداث تعديلا فيه خلال الفترة الانتقالية بعد الاتفاق مع الطرف الأوروبي، و هذا في حالة ما إذا تسببت عملية التفكيك هذه في أضرار كبيرة على احد القطاعات الاقتصادية، و لقد تضمن الباب الثاني من الاتفاقية مسالة التنقل الحر للسلع و هذا بتبيان إجراءات حرية تنقل السلع سواء الصناعية أو الزراعية مع تحديد كيفيات تنظيم الإجراءات المتعلقة بإنشاء منطقة التبادل الحر.

[1] محمد براق، سمير ميموني،« الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، مرجع سابق، ص.13.

خلاصة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل معالجة الإطار النظري للشراكة الاوروجزائرية بكل جوانبها، ولقد خلصنا الى ما يلي:

- الشراكة الأورومتوسطية و التي تتمثل في اتفاقية التعاون بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط ليست وليدة اليوم و إنما جاءت كنقطة تحول جديدة في مسارات العلاقات الاورومتوسطية نتيجة الظروف الدولية الجديدة التي ميزت انهيار المعسكر الشرقي و بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عالمية في مختلف الميادين، و هذا ما دفع بالاتحاد الأوروبي إلى تطوير هذه العلاقة و الارتقاء بها إلى شراكة حقيقية و تعاون فعال يفتحان له المجال لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة البحر المتوسط، أكثر مما يعملان على السعي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في دول الطرف الآخر.
- يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاق الشراكة مع الجزائر في افريل 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر اوروجزائرية، يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية و غير جمركية على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.
- و انطلاقا من هذه المستجدات سعت الجزائر إلى التوافق مع هذه الديناميكية الجديدة للنظام الاقتصادي العالمي، و ذلك من خلال الدخول في فضاء إقليمي اورومتوسطي يساعد على الاندماج في الاقتصاد الأوروبي بكونها شريكا كامل العضوية على الساحة الاورومتوسطية و بالتالي الاستفادة من المزايا الممنوحة، إضافة إلى الانفتاح أكثر على العالم الخارجي من خلال منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية، و ما يترتب عنه من فتح للأسواق بفعل التفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية و الحواجز ذات الأثر المماثل، إضافة إلى تبادل الخبرات لتحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و دخول رؤوس الأموال و من ثم تحريك عجلة الاستثمار المحلي من خلال الاستفادة من التعاون المالي و الاقتصادي المبرمج فيها.

من خلال ما سبق تطرقنا للجوانب الاقتصادية و التجارية لاتفاقية الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي، سوف نحاول لاحقا تبيان انعكاسات الشراكة الاوروجزائرية على هيكل التجارة الخارجية الجزائرية مع الوقوف على اهم السياسات المرافقة لانجاح الاتفاقية.

الفصل الثالث:

التجارة الخارجية في إطار الشراكة الاوروجزائرية

تمهيد:

لقد نجم عن تنفيذ اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية العديد من الآثار منها ما هو ايجابي على الاقتصاد الوطني و منهاماهو سلبي، كما نجم عن عملية التفكيك الجمركي في إطار إنشاء منطقة التبادل الحر الاوروجزائرية آثار مباشرة و غير مباشرة على بنية و هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، وبغية إنجاح الشراكة سنستعرض مجموعة من السياسات المرافقة لها، لذلك فإننا سنتعرض في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- **المبحث الأول:تطور التجارة الخارجية في الجزائر.**
- **المبحث الثاني:آثار الشراكة على بنية المبادلات التجارية الاوروجزائرية.**
- **المبحث الثالث:السياسات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.**

المبحث الأول:تطور التجارة الخارجية في الجزائر

عرفت الجزائر عدة تحولات اقتصادية خلال الفترة (2003-2013)، من بينها تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي موضوع دراستنا التي تركت آثارها الواضحة على اتجاه و هيكل التجارة الخارجية الجزائرية، وقبل تحليل هذه الآثار سنقوم باستعراض تطور التجارة الخارجية فيالجزائرللفترة (2003-2013).

المطلب الأول:تطور الواردات الجزائرية

سنحاول تحليل تطور الواردات الذي يتم بتقديم هيكل الواردات من السلع و هيكل الواردات حسب المناطق الجغرافية، مع التطرق إلى العشر الممونون طيلة فترة الدراسة.

الفرع الأول: هيكل الواردات الجزائرية

يبين هيكل التجارة الخارجية في الجزائر طبيعة و نوع السلع المتبادلة مع العالم الخارجي، ستناقش على مستوى الواردات بناءا على ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (03-01): تطور هيكل الواردات من السلع خلال الفترة (2003-2013)

نسبة مئوية

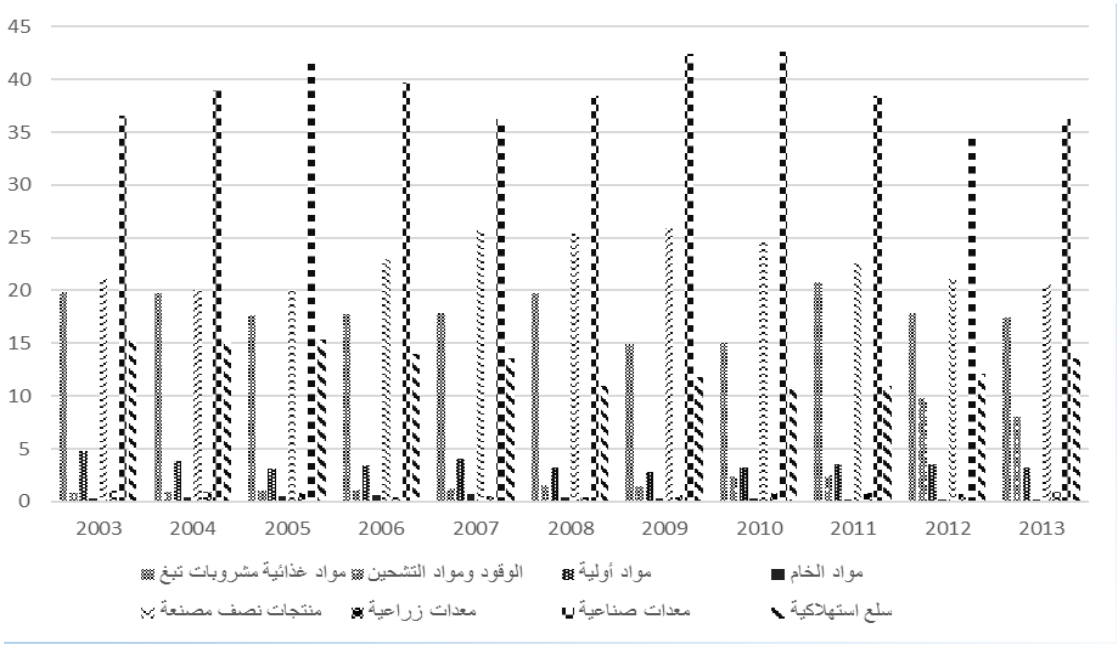

المصدر: معطيات الجدول رقم (03) الملحق رقم (01)

من خلال تفحصنا للشكل أعلاه يبدو أن تركيبة الواردات السلعية الخارجية تشير إلى انه على مستوى الواردات نجد أن المعدات الصناعية استحوذت على ما يقارب 40 في المائة من إجمالي الواردات خلال الفترة 2003-2013، حيث سجلت ارتفاع ب 42.6 في المائة سنة 2010 أي 1282234 مليون دج، و هذا يؤكد أن نتائج الجهد المبذول في مجال التوطين التكنولوجي و بناء القاعدة الإنتاجية لا يزال محدود، كما أن هذا يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، و قد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج، لسعره أو لنوعيته، أو لان الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات و تحرير التجارة الخارجية جعلها محل تفضيل على المنتوج المحلي من حيث الجودة.

أما بالنسبة للمنتجات نصف مصنعة فهي تأخذ المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، حيث تعتبر إذن المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الإنتاج المحلي، أما السلع الاستهلاكية سجلت انخفاضا حيث انخفض من 15.6 في المائة سنة 2003 إلى أن بلغ 10.8 في المائة سنة 2010، ثم عرف ارتفاع معتبر خلال السنوات الثلاث إلى أن عادت إلى 13.6 في المائة سنة 2013 هذا يعود إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، أما المعدات الزراعية تستورد بشكل ضئيل انخفضت مما كانت عليه سنة 2003 بنسبة واحد في المائة إلى 0.4 في المائة سنة 2008 و هذا يعكس فعالية برامج و خطط التنمية الزراعية في توفير احتياجات الجزائر من السلع الزراعية، أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالمواد الأولية، الوقود و مواد التشحيم، مواد الخام تحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية نظرا لتوفرها محليا.

الفرع الثاني:اتجاه الواردات حسب المناطق الجغرافية

يبين اتجاه الواردات حسب المناطق الجغرافية أهم أسواق التجارة الخارجية التي تتعامل معها الجزائر.

أولا: تطور اتجاه الواردات الجزائرية

نستعين بالشكل التالي لمعرفة البلدان التي تتعامل معها الجزائر من حيث الواردات خلال الفترة (2003-2013)

شكل رقم (03-02): تطور اتجاه الواردات حسب المناطق الجغرافية خلال الفترة (2003-2013)

نسبة مئوية

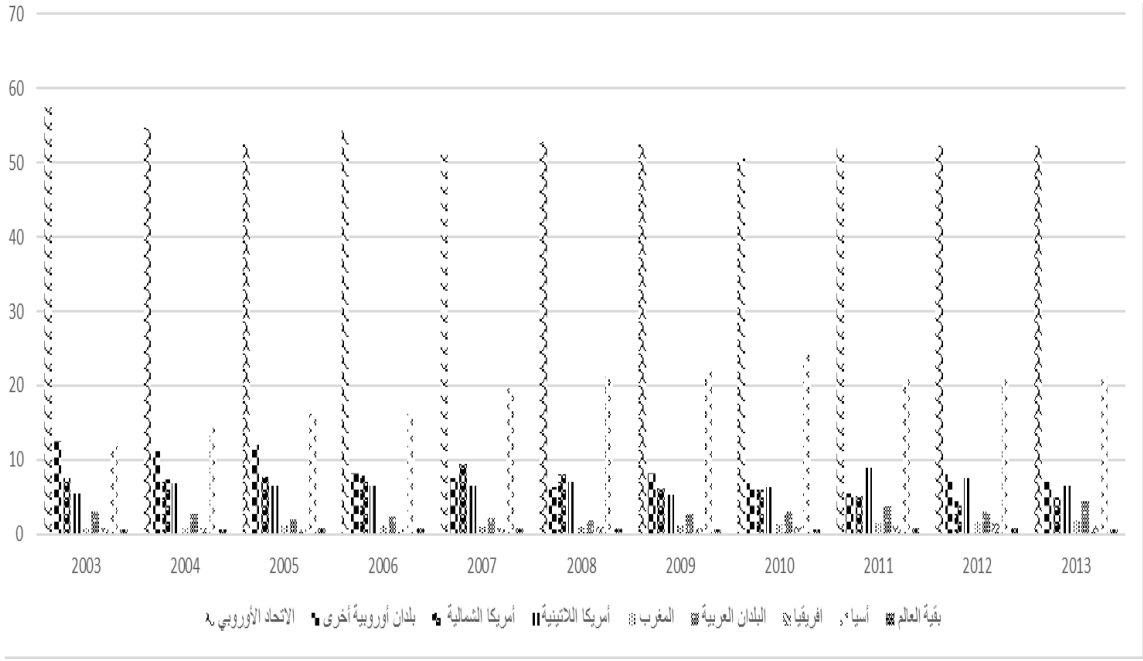

المصدر: معطيات الجدول رقم (05) الملحق رقم (01)

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن الاتحاد الأوروبي تميز بسيطرته على الواردات الجزائرية حيث أخذت قيم الواردات من بلدان الاتحاد الأوروبي في التزايد من 601269.1 مليون دج سنة 2003 إلى غاية 2282239.7 مليون دج سنة 2013 حسب الجدول (04) من الملحق (01) هذا يدل على تزايد المبادلات التجارية اثر دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، بينما الدول الآسيوية تحتل المرتبة الثانية انتقلت النسبة من 11.8 في المائة سنة 2003 إلى 21.2 في المائة سنة 2013، ثم تليها باقي الدول الأوروبية الأخرى حيث أخذت قيم متذبذبة بين الزيادة و الانخفاض فأخذت أدنى نسبة سنة 2011 بنسبة 5.5 في المائة، بينما واردات الجزائر من أمريكا الشمالية و أمريكا اللاتينية أخذت قيم مختلفة بنسب متقاربة خلال تلك الفترة، ثم تأتي البلدان العربية بنسب اقل من سابقتها لكن أخذت بالتزايد بدءا من سنة 2009 حيث انتقلت من 2.8 في المائة في هذه السنة إلى 4.4 في المائة سنة 2013 عقب انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحر الكبرى العربية خلال سنة

2009، أما بالنسبة لباقي دول العالم المساهمة ضئيلة لا تتجاوز 21912.8 مليون دج هذا راجع لعدة عوامل أبرزها البعد الجغرافي.

ثانيا:العشر الممونون الأوائل للجزائر

يظهر لنا الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال الاستيراد خلال الفترة:2003-2006، من خلال هذا الجدول يمكن معرفة مدى ارتباط الجزائر بالأسواق الخارجية و معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في جلب المنتجات التي بحاجة إليها.

جدول رقم (03-01): العشر الممونون الأوائل للجزائرللفترة (2003 – 2006)

نسبة مئوية

البلد	2003	البلد	2004	البلد	2005	البلد	2006
فرنسا	23,9	**فرنسا**	22,5	**فرنسا**	2,2	**فرنسا**	20,3
إيطاليا	9,4	**إيطاليا**	8,5	**إيطاليا**	7,5	**إيطاليا**	8,8
ألمانيا	6,5	**ألمانيا**	6,6	**و ، م ،أ**	6,6	**الصين**	8
اسبانيا	5,5	**وم أ**	5,9	**الصين**	6,5	**ألمانيا**	6,9
و م أ	5,2	**الصين**	5	**ألمانيا**	6,3	**و م أ**	6,6
الصين	3,8	**اسبانيا**	4,8	**اسبانيا**	4,8	**اسبانيا**	4,8
تركيا	3,2	**اليابان**	3,6	**اليابان**	3,8	**تركيا**	3,1
بريطانيا	3	**الأرجنتين**	3,2	**تركيا**	3	**اليابان**	3,3
اليابان	2,8	**تركيا**	3,2	**الأرجنتين**	2,9	**الأرجنتين**	2,9
روسيا	2,3	**بلجيكا**	2,7	**أوكرانيا**	2,7	**بلجيكا**	2,5

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/15، 19 :50.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن فرنسا تعتبر الممون الأول خلال السنوات من 2003-2006 تليها ايطاليا بالنسب التالية: 9.4، 8.5، 7.5، 8.8 في المائة خلال السنوات التالية: 2003، 2004، 2005، 2006 على التوالي، و يتضح أن كل من فرنسا، ايطاليا من أهم الممونين للجزائر نظرا لحفاظهم على المراتب الأولى خلال الفترة 2003-2006، ثم تأتي الدول الأخرى أهمها: اسبانيا، الولايات المتحدة الامريكة، الصين، تركيا، بريطانيا، اليابان، روسيا، اليابان

و أخيرا بلجيكا هذا دليل أن ممونين الجزائر عبارة عن دول صناعية نظرا لحاجتها للمنتجات الصناعية، و يبين الجدول التالي العشر ممونون الأوائل خلال الفترة (2007-2013) كالآتي:

جدول رقم (03-02): العشر ممونون الأوائل للجزائر خلال الفترة (2007-2013)

نسبة مئوية

البلد	2013	البلد	2012	البلد	2011	البلد	2010	البلد	2009	البلد	2008	البلد	2007	البلد
فرنسا	12,4	**الصين**	12,8	**فرنسا**	15,1	**فرنسا**	15,1	**فرنسا**	15,7	**فرنسا**	16,4	**فرنسا**	16,7	فرنسا
إيطاليا	11,4	**فرنسا**	11,8	**الصين**	10	**الصين**	11	**الصين**	12,1	**الصين**	10,9	**إيطاليا**	8,7	إيطاليا
الصين	10,3	**إيطاليا**	10,3	**إيطاليا**	9,9	**إيطاليا**	10	**إيطاليا**	9,4	**إيطاليا**	10,3	**الصين**	8,6	الصين
و ، م ، أ	9,3	**□بانيا**	8,6	**□بانيا**	7,3	**□بانيا**	6,5	**□بانيا**	7,6	**□بانيا**	7,4	**□بانيا**	7,7	و ، م ، أ
ألمانيا	5,2	**ألمانيا**	5,2	**ألمانيا**	5,4	**ألمانيا**	5,8	**ألمانيا**	7	**ألمانيا**	6,1	**ألمانيا**	6,5	ألمانيا
□بانيا	4,3	**و ، م ،أ**	3,6	**الأرجنتين**	4,6	**و ، م ،أ**	5,2	**و ، م ،أ**	5,1	**و ، م ،أ**	5,6	**و ، م ، أ**	5,7	□بانيا
اليابان	3,8	**تركيا**	3,6	**تركيا**	3,8	**الأرجنتين**	4,9	**كوريا**	4,4	**كوريا**	3,6	**اليابان**	3,9	اليابان
الأ□جنتين	3,2	**الأرجنتين**	3,4	**و ، م ،أ**	3,7	**برازيل**	3,7	**تركيا**	3	**تركيا**	3,4	**تركيا**	3,3	الأ□جنتين
تركيا	2,4	**البرازيل**	2,7	**برازيل**	3,4	**كوريا**	3,7	**اليابان**	2,8	**اليابان**	3,2	**الأرجنتين**	3,3	تركيا
كو□يا	2,4	**الهند**	2,8	**كوريا**	3	**تركيا**	3	**الأرجنتين**	2,2	**الأرجنتين**	2,5	**كندا**	2,9	كو□يا

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/15، 19:50.

يلاحظ من خلال الجدول السابق أن الصين اقتحمت السوق الجزائرية في السنوات الأخيرة و احتلت المرتبة: 2 من 2009 إلى 2013، أما بقية الدول الأخرى لم تحافظ على مراكزها من سنة إلى أخرى، كما يبدو أن فرنسا حافظت على المرتبة الأولى كممون رئيسي للجزائر، لكن انخفضت النسبة سنة 2013 إلى أن وصلت 11.4 في المائة سنة 2013 و احتلت مكانتها الصين، تليها ايطاليا التي تصدر حوالي من 7 إلى 12 في المائة من الواردات الجزائرية، ثم ألمانيا خلال السنوات: 2010،2011، 2012، ثم الولايات المتحدة و كوريا و تركيا و اليابان و الأجنتين مع اختلاف مراكزهم من سنة إلى أخرى، و منه تعتمد الجزائر على هذه الدول كممون نتيجة للندرة النسبية التي تتميز بها في بعض المنتجات و خاصة الصناعية منها، و بالتالي استيراد منتجات هذه الدول بتكلفة اقل و بجودة اكبر كذلكبسبب القرب الجغرافي الذي يسمح بتسديد تكاليف نقل اقل بالنسبة لبقية البلدان الأخرى في العالم.

المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الصادرات، و ذلك بتقديم الهيكل السلعي للصادرات، بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي لها و معرفة الزبائن التجاريين الأساسيين للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2003- 2013).

الفرع الأول: تطور هيكل الصادرات الجزائرية

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات لتنمية المشاريع التي تشهدها الجزائر حاليا، التي تتمثل في تمويل عائدات الجزائر من الصادرات، مما يجعله مرهونا بتقلبات أسعاره، لذلك قامت الجزائر ببذل مجهودات في سبيل تنمية الصادرات خارج المحروقات، فمن خلال إحصائيات التجارة الخارجية يمكن متابعة تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2003- 2013) من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03-03): تطور هيكل الصادرات من السلع(2003- 2013)

نسبة مئوية

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية مشروبات	0,2	0,2	0,1	0,1	0,1	0,2	0,2	0,5	0,5	0,4	**0,6**
الوقود ومواد التشحيم	97,3	97,4	98,1	97,9	97,9	97,7	97,5	97,2	97,4	97,2	**96,9**
مواد أولية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
مواد خام	0,2	0,3	0,3	0,3	0,4	0,4	0,4	0,2	0,1	0,2	**0,2**
منتجات نصف مصنعة	2,1	1,4	1,4	1,6	1,8	1,8	1,5	2	1,8	2,1	**2,2**
معدات زراعية	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	**0**
معدات صناعية	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0,1	0	0,1	0	**0**
سلع استهلاكية	0,1	0	0	0,1	0	0	0,1	0	0,1	0	**0**

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/15، 19:50.

انطلاقا من معطيات الجدول أعلاه، يتضح أن الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية حسب المجموعات الرئيسية يتميز بالثبات النسبي خلال 2003-2013، فالمحروقات و التي تتمثل في الوقود و مواد التشحيم تحتل المرتبة الأولى من الصادرات الجزائرية بنسبة 98.1 في المائة خلال سنة 2004 وقد عرفت هذه النسبة انخفاضا طفيفا في السنوات التي تليها بالرغم من ذلك يبقى دائما قطاع النفط أهم مبيعات الجزائر إلى الخارج و

يمثل نسبة 96.9 في المائة من مجموع الصادرات الجزائرية سنة 2013، مما يدل على عدم النجاح في تنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات و بقائها معتمدة على مادة واحدة قابلة للنضوب وهي المحروقات، و تمثل السلع نصف مصنعة أهم الصادرات خارج المحروقات لم تتجاوز نسبة 2.2 في المائة من مجموع الصادرات طيلة فترة الدراسة، و الصادرات من مواد الخام تمثل 0.2 في المائة من مجموع الصادرات سنة 2013، أما الصادرات من المواد الغذائية و المشروبات عرفت ارتفاعا طفيفا خلال فترة الدراسة من 0.2 في المائة إلى 0.6 في المائة طيلة الفترة (2003- 2013)، بينما الصادرات من المعدات الزراعية و السلع الاستهلاكية و المواد الأولية شبه معدومة إذن تبقى الصادرات غير النفطية ضعيفة و مهمشة في حجم ضئيل.

الفرع الثاني:اتجاه الصادرات الجزائرية

تتنوع صادرات الجزائر على شريحة واسعة من المتعاملين، سنحاول توضيح المجموعات الدولية التي تمثل أسواق لجزائر في الخارج، و سنعمل على تحليل اتجاه الصادرات الجزائرية حسب المناطق و الدول الأكثر أهمية الذين تتعامل معهم الجزائر في مجال الصادرات.

أولا: تطور اتجاه الصادرات الجزائرية

يمكن توضيح اتجاه الصادرات الجزائرية حسب مجموعة المستخدمين من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-03):تطور هيكل الصادرات حسب المناطق الجغرافية

نسبة مئوية

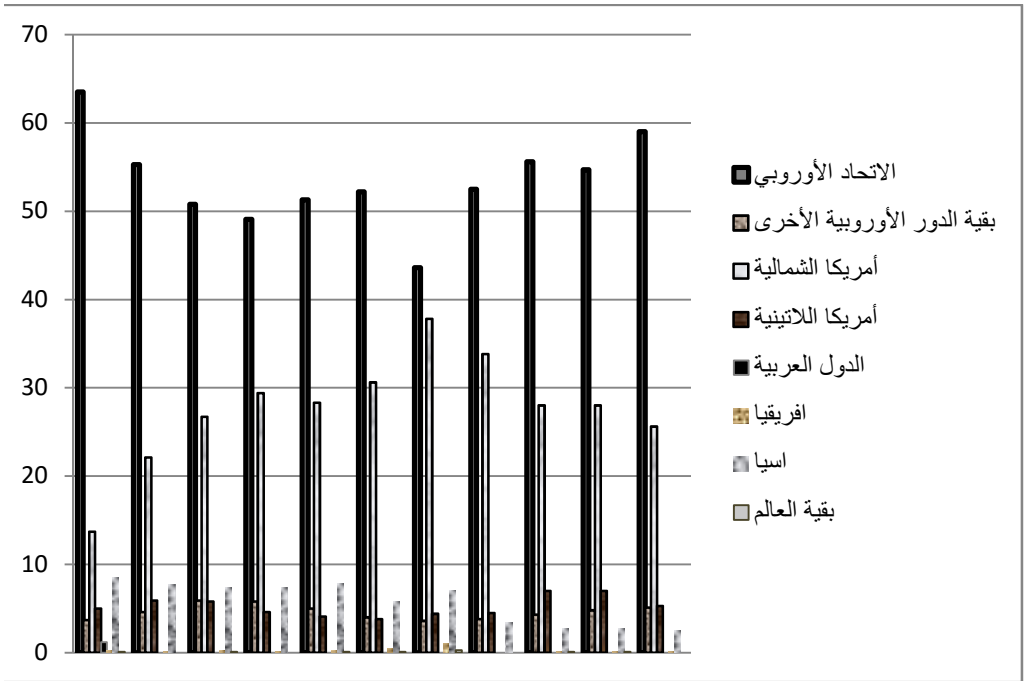

المصدر: معطيات الجدول رقم (07) الملحق رقم (01)

من خلال الشكل السابق، يلاحظ أن اكبر نسبة من الصادرات الجزائرية تتجه نحو الاتحاد الأوروبي طيلة فترة الدراسة تتراوح بين 43.6 و 63.5 في المائة و ذلك سنتي 2007 و 2013 على التوالي، فقد ارتفعت سنة 2013 بسبب ارتفاع أسعار النفط الذي يعد ايجابيا فيوفر فائضا في الميزان التجاري الجزائري، ثم تليها أمريكا الشمالية بنسب تتراوح بين 13.7 و 37.8 في المائة سنتي 2013 و 2007 على التوالي، من ثم تليها بقية الدول الأوروبية الأخرى و دول أمريكا اللاتينية و الدول الآسيوية، و بنسب قليلة جدا الدول العربية و دول إفريقيا لتوفرها على المواد الخام و المحروقات.

ثانيا: العشر الزبائن الأوائل للجزائر

يظهر لنا الجدول الموالي أهم الدول المتعاملة مع الجزائر في مجال الصادرات، و الهدف من ذلك هو معرفة مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف صادرات الجزائر، و منه يمكن ترتيب أهم الزبائن للجزائر كما يلي:

جدول رقم (03-04): العشر أول زبائن للجزائر للفترة (2003-2008)

نسبة مئوية

البلد	2003	البلد	2004	البلد	2005	البلد	2006	البلد	2007	البلد	2008
و م ا	19,9	**و م ا**	22,1	**و م ا**	23	**و م ا**	27,2	**و م ا**	30,1	**و م ا**	23,9
إيطاليا	19,2	**إيطاليا**	15,9	**إيطاليا**	16	**إيطاليا**	17,1	**إيطاليا**	13,2	**إيطاليا**	15,7
فرنسا	12,6	**فرنسا**	12	**ا□باندا**	11	**ا□بانيا**	11	**ا□بانيا**	8,9	**ا□بانيا**	11,5
□بانيا	12,2	**ا□باندا**	11,3	**فرنسا**	10	**فرنسا**	8,4	**كندا**	7,8	**فرنسا**	8
هولندا	6,9	**هولندا**	7,4	**هولندا**	6,6	**كندا**	6,6	**هولندا**	7,5	**هولندا**	7,8
كندا	5,7	**كندا**	6,1	**برازيل**	6,3	**هولندا**	5,2	**فرنسا**	6,8	**كندا**	6,8
برازيل	4,6	**برازيل**	5,9	**كندا**	4,9	**بلجيكا**	3,7	**تركيا**	3,4	**تركيا**	3,7
تركيا	4,3	**تركيا**	4,2	**تركيا**	3,8	**برازيل**	3,5	**برازيل**	3	**برازيل**	3,3
بلجيكا	2,9	**بلجيكا**	2,5	**برتغال**	3,6	**تركيا**	3,4	**بريطانيا**	2,6	**بريطانيا**	2,8
برتغال	2,2	**برتغال**	2,5	**بلجيكا**	3,4	**بريطانيا**	3	**الهند**	2,6	**برتغال**	2,6

من**المصدر**: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/15، 19:50.

خلال الجدول علاه يتبين أهم زبائن للجزائر، تأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الأولى من حيث اتجاه صادرات الجزائر خلال الفترة 2003-2008، متبوعة بايطاليا أما المركز الثالث فهو يتبادل بين فرنسا و اسبانيا، أما المراكز الأخرى فكانت فيها: هولاندا، كندا، البرازيل، تركيا، بلجيكا، البرتغال، بريطانيا، و يوضح الجدول التالي الزبائن العشر للجزائر للفترة (2008-2013) كالآتي:

جدول رقم (03-05): العشر أول زبائن للجزائر للفترة (2008-2013)

نسبة مئوية

2013	البلد	2012	البلد	2011	البلد	2010	البلد	2009	البلد
15,7	□بانيا	16	إيطاليا	20,6	و م ا	24,2	و م ا	22,9	و م ا
13,5	إيطاليا	15	و م ا	14,2	فرنسا	15,4	إيطاليا	12,6	إيطاليا
10,8	بريطانيا	10,9	□بانيا	9,8	□بانيا	10,4	□بانيا	11,9	□بانيا
9,7	فرنسا	8,5	فرنسا	8,9	هولندا	7,3	هولندا	9,8	فرنسا
9,2	وما	7,3	هولندا	6,7	إيطاليا	6,6	فرنسا	7,2	هولندا
7,1	هولندا	7,1	كندا	6,1	كندا	5,2	كندا	5,4	كندا
4,5	كندا	5,1	بريطانيا	4,4	تركيا	4,7	تركيا	4,4	تركيا
4,4	برازيل	4,7	برازيل	3,9	برازيل	4,2	برازيل	3,2	برازيل
3,6	تركيا	3,7	تركيا	3,4	بريطانيا	3,4	بلجيكا	3,2	كو□يا
3,6	الصين	3,5	الصين	3	الهند	2,7	الهند	2,5	بريطانيا

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 2015/04/15، 19:50.

يلاحظ من خلال الجدول السابق احتلال الولايات المتحدة المركز الأول كزبون للجزائر خلال السنوات: 2009، 2010، 2011، ثم أخذت مكانتها كل من ايطاليا و اسبانيا خلال السنوات 2012 و 2013، أما المراكز الأخرى فكانت للدول التالية: فرنسا، هولاندا، كندا، تركيا، البرازيل، كوريا، بريطانيا، بلجيكا، الهند خلال الفترة 2009-2013، و يبين التوزيع حسب المناطق أن دول الاتحاد الأوروبي تبقى أهم شركاء الجزائر خلال هذه الفترة.

الفرع الثالث: وضعية الميزان التجاري الجزائري

لقد شهد الميزان التجاري تطورا كبيرا من حيث حجم و قيمة كل من الصادرات و الواردات، و اختلفت نسبة نمو كل من الصادرات و الواردات اختلافا ملحوظا، و ذلك لعدة عوامل منها الطلب الخارجي على الصادرات الجزائرية، إضافة إلى الدخل الوطني للمتعاملين الأساسيين مع الجزائر، إلى جانب ذلك تأثرت التجارة الخارجية بالوضع الاقتصادي الذي تمر به الجزائر، انطلاقا مما سبق يمكن تتبع تطور الميزان التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة (2003-2013) من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-04): تطور الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2003-2013)

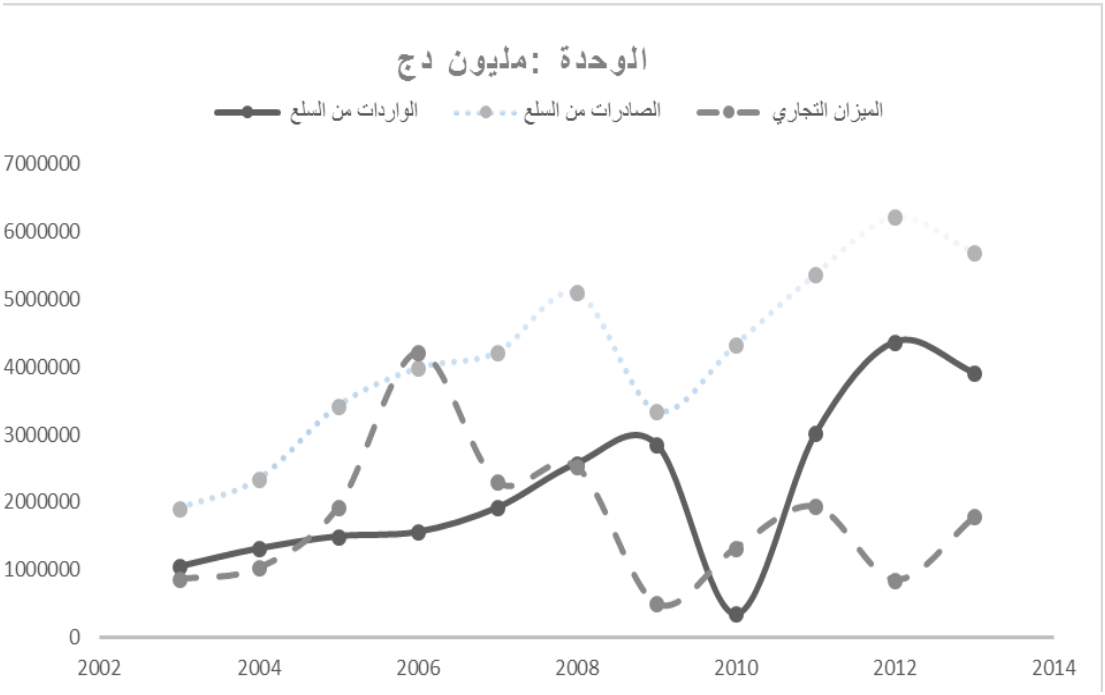

المصدر:معطيات الجدول رقم (01) الملحق رقم (01)

من خلال الشكل أعلاه يتضح مايلي:

- بالنسبة للواردات، انتقلت قيمة الواردات من1047441.4 مليون دج سنة 2003 إلى 2854805.3 مليون دج سنة 2009 ثم تناقصت 344250.3 مليون دج سنة 2010 ثم عادت لتتزايد إلى غاية 2012 حيث بلغت 4368548.4 مليون دج و بحلول سنة 2013 انخفضت بوتيرة اقل فبلغت 3907071.9 مليون دج، و يبدو أن وتيرة الواردات قليلة مقارنة بالصادرات نتيجة لسياسة التقشف المتبعة خلال هذه الفترة لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- بالنسبة للصادرات، حقق إجمالي الصادرات الجزائرية زيادة معتبرة خلال فترة الدراسة حيث تطورت منذ سنة 2003 إلى غاية 2008 من مبلغ قدره 1902053.5 مليون دج إذ تضاعفت سنة 2012 حيث قدرت ب 5217099.8 مليون دج، و هذا بالرغم من انخفاضها سنة 2010 مقارنة ب 2008 بسبب انخفاض أسعار النفط، إذن يبدو أن الصادرات الجزائرية شهدت تطورا معتبرا منذ سنة 2003، نتيجة لزيادة أسعار النفط من جهة و التراجع المتعمد في الواردات الموجهة خاصة للصناعة، و كذلك انخفاض الواردات الزراعية بسبب زيادة الإنتاج المحلي نظرا لتحسن الظروف المناخية في بداية الألفية

الثالثة من جهة أخرى، مما جعل الصادرات في زيادة و هذا لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية تحقيقا لرغبة صندوق النقد الدولي، و مما لاشك أن زيادة الصادرات بنسب تفوق الواردات سيكون له تأثير ايجابي على مستوى الميزان التجاري.

- إن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة (2003-2013) فائضا بقيم متذبذبة، حيث حقق أقصى فائض له سنة 2006 و قدر ب 4220460.1 مليون دج، أما أدنى قيمة له فكانت سنة 2009 بمقدار 492830.7 مليون دج بسبب انخفاض الصادرات والتي بلغت أدنى قيمة لها في نفس السنة بمقدار 3347636 مليون دج، هذا العجز في الميزان التجاري يعود إلى الأزمة العالمية التي حدثت في نفس السنة التي انجر عنها قلة الطلب على المحروقات يتبعه انخفاض في أسعار هذا الأخير، لكن وضعية الميزان التجاري تحسنت في السنوات الموالية ليحقق هذا الفائض من جديد سنة 2012 أقصى قيمة له بفعل الزيادة في قيمة الصادرات.

المبحث الثاني:آثار الشراكة على بنية المبادلات التجارية الاوروجزائرية

إن دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي بقدر ما يمثله من فرص، فإنه يشكل تحديا حقيقيا يمس جميع القطاعات الاقتصادية الوطنية، فاتفاق الشراكة يحمل في طياته آثارا تعود بالنفع على الاقتصاد الوطني و أخرى تنعكس سلبا على توازناته، في هذا الإطار نحاول التعرف على آثار هذه الاتفاقية على بنية المبادلات التجارية الاوروجزائرية.

المطلب الأول: تحليل المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي

سوف نقوم بتسليط الضوء على هيكل المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع دول الاتحاد الأوروبي

لتوضيح المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، سنتعرض إلى:

أولا: تطور الواردات الجزائرية من دول الاتحاد الأوروبي

يمكن استعراض تطور واردات الاتحاد الأوروبي و واردات بقية الدول الأخرى غير الأعضاء في الاتفاقية من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-05):تطور الواردات من السلع مع الاتحاد الأوروبي و بقية دول العالم خلال الفترة (2003-2013) نسبة مئوية

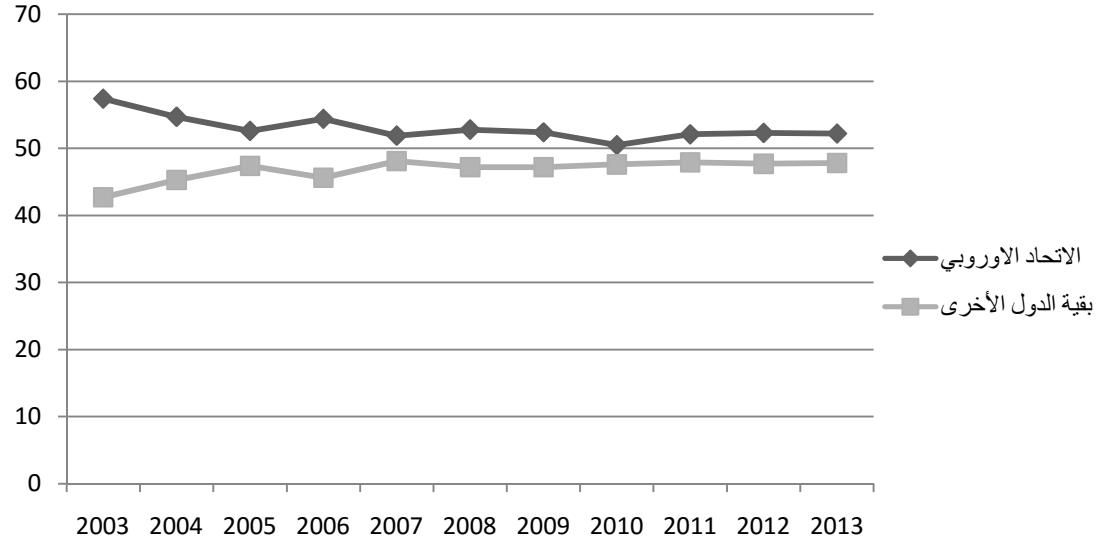

المصدر: معطيات الجدول رقم (01) الملحق رقم (02)

توقع الكثير من الباحثين انه سيترتب من إبرام اتفاقية الشراكة و إقامة منطقة تبادل حر اوروجزائرية حدوث عملية تحويل التجارة بسبب التفكيك الجمركي الذي لن يمارس ضغطا فقط على المالية العامة و إنما كذلك على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات الصناعية القادمة من أوروبا، كما انه من المتوقع أن هذه الزيادة ستتم في قسم منها عن طريق تحويل التجارة على حساب باقي الدول الصناعية التي لا تستفيد من هذا التفكيك الجمركي، و انه سيحدث طلب إضافي على الواردات على المدى المتوسط و سيتركز هذا الطلب على سلع التجهيز و السلع الوسيطة بسبب إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج، إلا أن من خلال التحليل للشكل السابق يتضح انه لم تحدث عملية تحويل تجارة نتيجة تطبيق هذه الاتفاقية بدليل انه تمت الزيادة في نسبة الواردات السلعية من الدول أخرى غير الاتحاد الأوروبي في المقابل انخفضت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، كما انه لم تحدث عملية خلق تجارة لأن الاتحاد الأوروبي في الأصل هو الممون الأول للجزائر ونسبة الواردات منه تبقى اكبر من بقية الدول الأخرى سواء قبل أو بعد تنفيذ اتفاقية الشراكة، و بالتالي لن يؤثر هذا على رفاهية المستهلك باقتناء منتجات ذات أسعار مرتفعة من دول عضو في الاتفاقية، إلا أن هذا لا يمنع من استبدال الإنتاج المحلي الأقل كفاءة و الأكثر تكلفة بإنتاج الدولة العضو في الاتفاقية، أما الزيادة الحاصلة في الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تعود بالفائدة على المستهلك لأنها سوف تكون اقل سعرا بعد عملية التفكيك الجمركي.

ثانيا: تطور الصادرات الجزائرية من السلع إلى الاتحاد الأوروبي

لقد عرفت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا بينما ظلت الصادرات مستقرة نسبيا هذا ما سوف نوضحه من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-06):تطور الصادرات الجزائرية من السلع إلى الاتحاد الأوروبي للفترة (2010-2014)

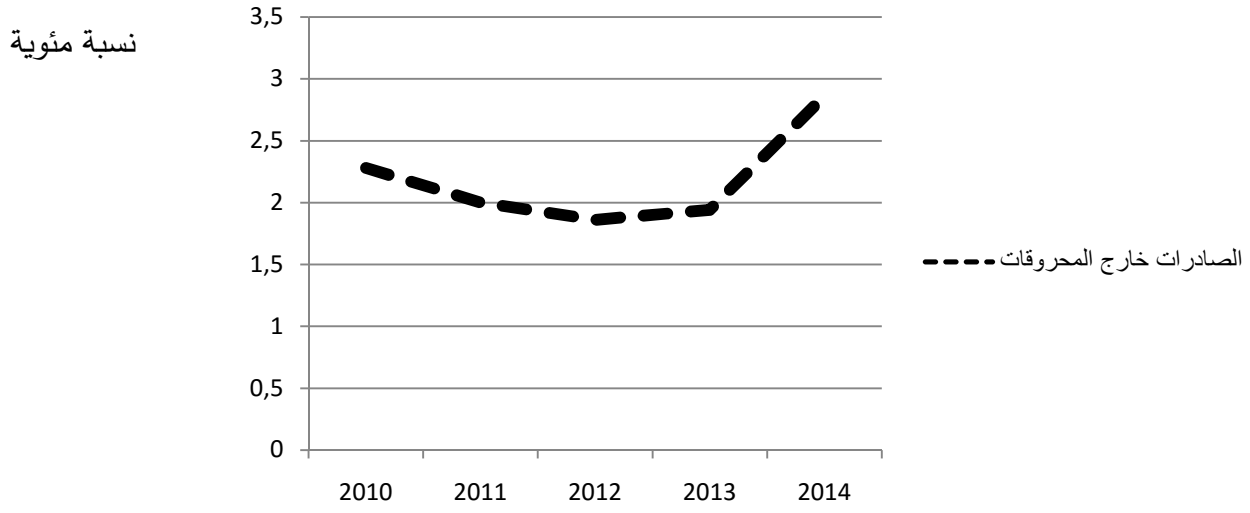

المصدر:جدول رقم (04) الملحق رقم (02)

يتضح من الشكل أعلاه انه لم تحدث زيادة في الصادرات الجزائرية من السلع إلى بلدان الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2010-2014 هذا يعني أن الجزائر لم تستفد من عملية التفكيك الجمركي الذي يشمل تبادل نوع واحد من المنتجات التي ليست في صالح الجزائر التعامل بها، و يهمل منتجات أخرى غير صناعية بإمكان الجزائر الاستفادة من خلالها فهو لصالح طرف واحد، هذا يعني انه لن يكون هناك نجاح لأي تكامل اقتصادي إذا كان يشمل دول ذات مستويات اقتصادية مختلفة.

الفرع الثاني: هيكل المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوروبي

نحاول تبيان طبيعة و نوع المبادلات التجارية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، لذلك سنتعرض إلى ما يلي:

أولا: هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

سنحاول توضيح هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، و منه نستعرض الشكل التالي:

شكل رقم (03-07):هيكل الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي

نسبة مئوية

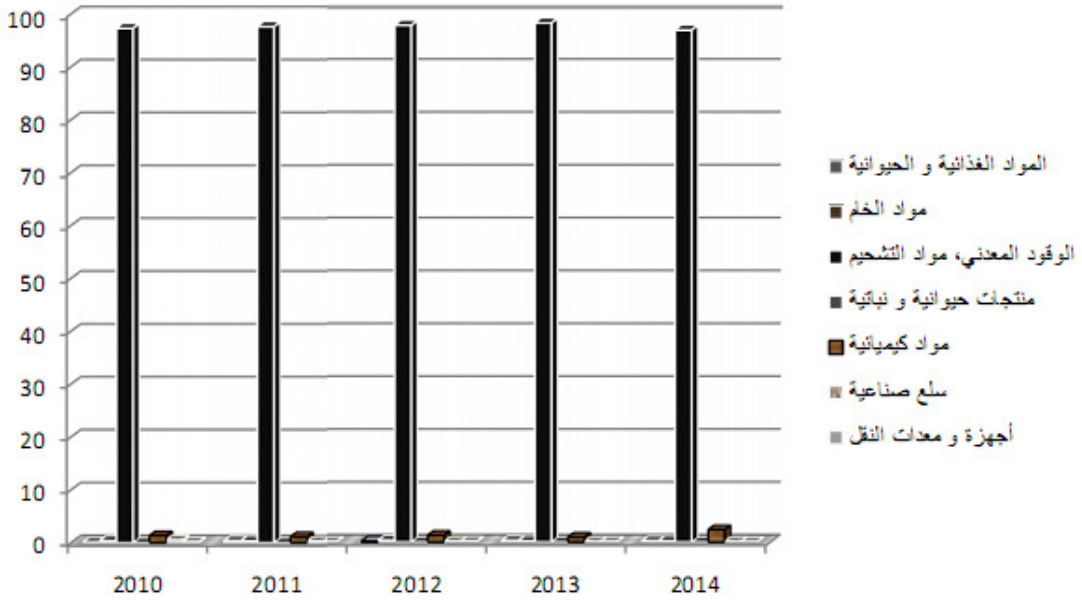

المصدر: معطيات الجدول رقم (03) الملحق رقم (02)

يوضح الشكل السابق الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي من حيث طبيعة المنتجات خلال الفترة (2010-2014)، يظهر التنوع في طبيعة الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، كما نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن اكبر نسبة مستوردة من الاتحاد الأوروبي تتمثل في الآلات و الأجهزة فهي تحتل المرتبة الأولى لنقل التكنولوجيا و تطوير البنية التحتية للنشاط الإنتاجي، تليها المواد الأولية ثم معدات النقل ثم بقية المنتجات الأخرى بسبب الندرة النسبية التي تتميز بها الجزائر إزاء هذه المنتجات.

كما يتضح أن الواردات الجزائرية من الاتحاد و الخاصة بالمنتجات المصنعة و النصف مصنعة في تزايد خلال الفترة (2010-2014) بفعل التفكيك الجمركي الذي يطرأ على القائمتين الأولى و الثانية كما ذكرنا سابقا مما يؤدي إلى زيادة رفاهية المستهلك و منه المستفيد الأول من هذه الشراكة هو المستهلك بالدرجة الأولى (كمية، نوعية، أسعار تنافسية)،في المقابل يؤدي إلى خسائر الموارد المالية للخزينة العامة للدولة و من ثم نقص في النفقات العامة و التي سوف تؤثر بدورها على بعض القطاعات الإقتصادية التي تستفيد من دعم و إعانات كالقطاع الزراعي، كما ان هناك عدم التكافؤ و التوازن في العديد من المستويات.

ثانيا: هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي

سنحاول توضيح هيكل الصادرات الجزائرية الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-08):هيكل الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي

نسبة مئوية

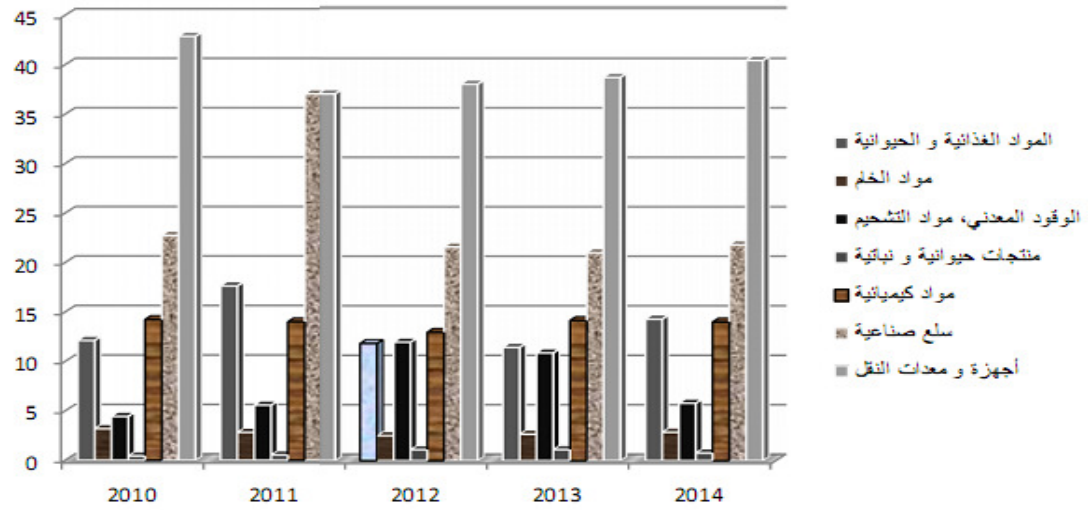

المصدر: معطيات الجدول رقم (03) الملحق رقم (02)

تبين من الشكل أعلاه أن أكثر مادة مصدرة من طرف الجزائر للاتحاد تتمثل في الوقود المعدني و مواد التشحيم بسبب الميزة النسبية التي تمتلكها الجزائر لكن يظل حجم الصادرات الموجهة للاتحاد الأوروبي ضعيف و الخاصة بالمنتجات المصنعة التي تخضع للتفكيك الجمركي دليل على أن الجزائر لم تستفيد من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، و عدم شمولية الشراكة لقطاع النفط يعتبر عامل سلبي للاقتصاد الوطني، فالدول كالجزائر التي تشكل صادراتها خارج قطاع المحروقات نسبة ضئيلة لن تكون فوائدها التجارية من الشراكة كبيرة بشكل يغطي خسائرها على المدى القصير.

المطلب الثاني:الآثار المصاحبة لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

إن الحديث عن منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي و تأثيرها على القطاعين الزراعي و الصناعي سيطرح العناصر التالية:

الفرع الأول:آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي

يمكن تبيان آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الزراعي من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03-09):المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الزراعية

الوحدة: مليون أورو

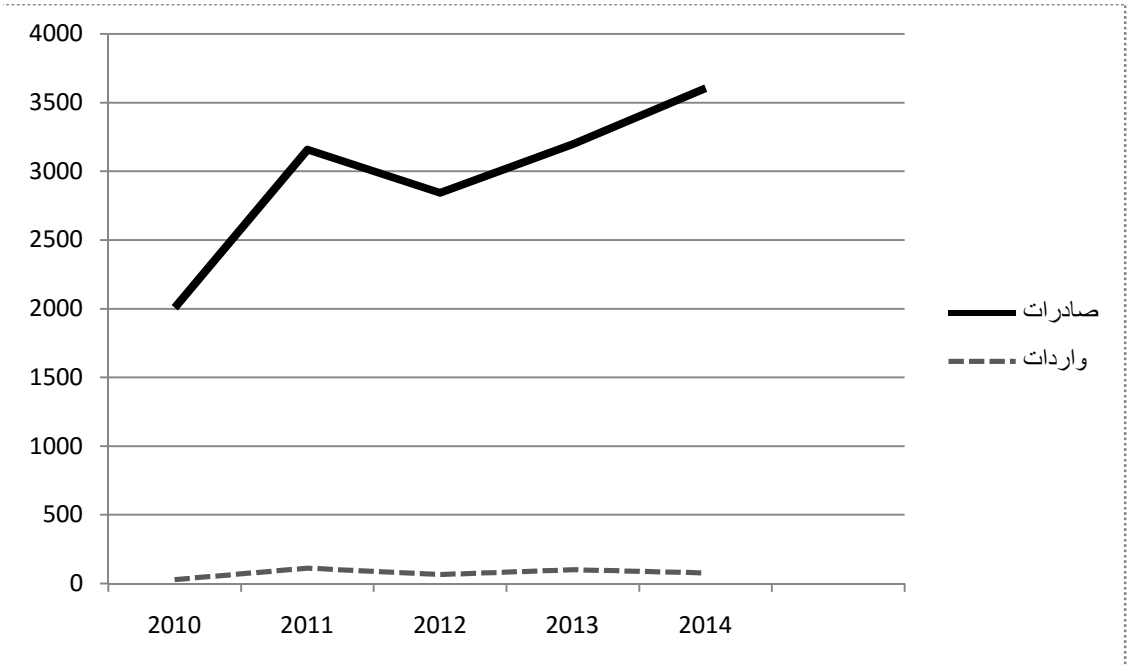

المصدر: معطيات الجدول رقم (05) الملحق رقم (02)

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن صادرات الاتحاد الأوروبي للجزائر من المنتجات الفلاحية تفوق صادرات الجزائر من هذه الأخيرة، هذا راجع إلى استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الاورومتوسطية و الذي يعتبر في غير صالح الجزائر و ذلك لما تتمتع به من مميزات في القطاع الزراعي، هذا يعني أن الاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتجات التي للجزائر مصلحة في تحريرها، بينما يمارس سياسة تحريرية في العديد من المنتجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها، في المقابلإن اشتداد حدة

المنافسة في المستقبل قد يشكل حافزا للجزائر لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي و الاهتمام به، كما انه سيكون حافزا لدفع الجزائر على مراجعة سياساتها الزراعية عن طريق سد الفجوة الغذائية بزيادة الانتاج و ترقية الصادرات لتحقيق توازن في الميدان التجاري الزراعي، ولا يمكن أن يحدث هذا إلا بعصرنة القطاع الزراعي و عقلنة تسيير موارده و الاستفادة من التقدم التكنولوجي و التقني عن طريق الشراكة عبر برنامج التعاون الإقتصادي و التقني المسطر و منهدعم و تطوير مرافق البنيات الأساسية و الخدمات المساندة للقطاع الزراعي.

الفرع الثاني: آثار الشراكة الاوروجزائرية على القطاع الصناعي

إن انفتاح السوق الجزائرية على الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الأساسي للجزائر من حيث الواردات، يؤكد أن السوق الجزائري ستكون قبلة السلع الأوروبية على الأقل في المدى القصير و المتوسط مما سيخلق جملة من التحديات التي تواجه المؤسسات الجزائرية، كما انه قد يعطي مجموعة من الايجابيات على قطاع الصناعة في الجزائر تتمثل هذه الآثار في:

أولا: إعادة تخصيص عوامل الإنتاج

إن الانفتاح التدريجي على السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي له اثرين متناقضين[1]:

أ. انخفاض النشاط في القطاعات المحمية أو اندثار النشاطات غير تنافسية بحكم مواجهتها لمزاحمة السلع الأوروبية و غير قادرة على تحمل و مواجهة المنافسة الدولية.

ب. إعادة تخصيص عوامل الإنتاج التي تم تحريرها نحو القطاعات التصديرية محفزة بارتفاع الإنتاجية الناتجة عن انخفاض في الأسعار(انعكاس على المستوى الداخلي لانخفاض أسعار السلع المستوردة) و انخفاض معدل الصرف و ذلك من اجل المحافظة على مستوى الإنتاج و مستوى التشغيل لكن كل ذلك يتطلب تحولا نوعيا في الاقتصاد الجزائري.

فعلى مستوى الاقتصاد الجزئي، فان الانفتاح يعني إعادة تخصيص عوامل الإنتاج نحو القطاعات التي تستطيع فيها الجزائر تطوير مزايا نسبية، و يمكن أن يكون إعادة التخصيص في عوامل الإنتاج محدودة بسبب هيكلة النسيج الصناعي و طبيعة المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الاقتصادية و في هذا الوضع الراهن من المنافسة

[1] عبد القادر دربال، بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص، ص.23-24.

الدولية، فان تطوير صناعة تنافسية تتطلب وضع حيز التطبيق لبرامج عمومية في مجال الهياكل القاعدية و التكوين.

أما فيما يخص سعر صرف العملة، فان العملة الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي "الاورو" التي تنافس في قوتها الدولار الأمريكي، إذ ارتفعت قيمتها منذ بداية 2002، و ذلك بسبب الاستقرار السياسي و الاقتصادي و الأمني لدول الاتحاد، و هو ما اثر إيجابا على العملة الأوروبية، لهذا فان المنتج الجزائري و إن تحسنت نوعيته و انخفضت كلفته، يبقى يعاني من عامل الصرف، بسبب ضعف العملة الوطنية، و بالتالي لن يكون للمنتج الجزائري القدرة الكافية على المنافسة.[1]

ثانيا:آثار الشراكة الاوروجزائرية على المبادلات الصناعية

يوضح الشكل التالي تطور المبادلات التجارية من المنتجات الصناعية بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي:

شكل رقم (03-10):المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية

الوحدة: مليون أورو

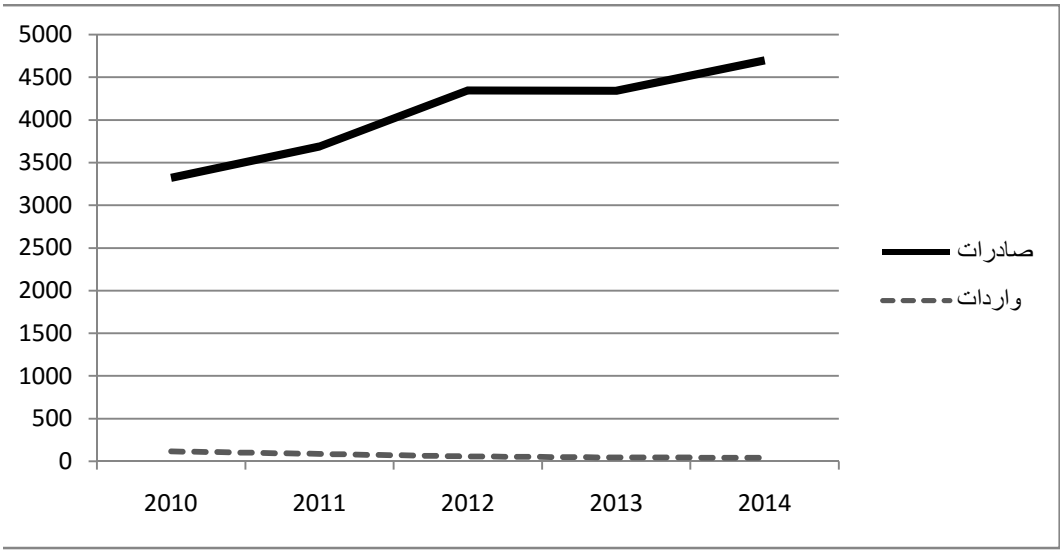

المصدر: الجدول رقم (06) الملحق رقم (02)

يتضح من الشكل أعلاه، زيادة في الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي مقابل تناقص في الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2010-2014)، هذا دليل على عدم تكافؤ القوى الاقتصادية بين الطرفين الأوروبي و الجزائري، ما قد يعود سلبا على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية بسبب ضخامة تكاليفها و نقص

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي،« الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة » ، مرجع سابق، ص،ص.180-184.

إيراداتها في الأسواق الأوروبية، و بالتالي الصعوبات الرئيسية التي يكمن إظهارها من انخفاض الجمركي تقع في قطاعات السلع الوسيطة و سلع الاستهلاك، و في قطاع سلع التجهيز، كما أن الحماية المحلية التي هي معرضة للخطر تبقى متواضعة.

مما سبق نستنتج أن النظام الإنتاجي الحالي لا يملك القدرة التنافسية الكافية لمواجهة تزايد حدة المنافسة الدولية، كما أن دخول السلع الأوروبية المصنعة إلى السوق الجزائري تمثل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الجزائري، رغم اختلاف الوضعية من قطاع لآخر وفقا للمعدل الجمركي المفروض على كل قطاع، و منه للتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن الانضمام إلى منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الوطني يتطلب توفر العديد من عناصر النجاح سنحاول التطرق إليه لاحقا.

كما نجد أن الاتفاق أتاح فرصة للمنتج الجزائري لاحتلال مكانة في السوق الأوروبية إذا تمكنت المؤسسات الوطنية من تحسين منتجاتها، و استغلال مدة التفكيك الجمركي كعامل محفز لتحسين جودة منتجاتها، و في هذا الصدد يمكن التذكير بان هناك 30 شركة عمومية و خاصة تحصلت على شهادة الجودة ISO-900.[1]

الفرع الثالث: الأثر على الموازنة العامة

قامت الجزائر بفتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية بفعل تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي و هذا من خلال التفكيك التعريفي التدريجي لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعية، كذلك تحرير تجارة الخدمات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتجارة و الخدمات التي تدخل ضمن الاتفاقية العامة للمنظمة العالمية للتجارة، و في هذا الإطار شرعت الجزائر مؤخرا في إصلاح التعريفة الجمركية من خلال إصدار الأمر 01-02 في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية جديدة و كذا تحديد نسب التعريفة الجديدة كما يلي: [2]

1. 0-5 في المائة مفروضة على المواد الأولية غير منتجة محليا و التي تستعمل من قبل الجهاز الإنتاجي.
2. 15 في المائة مفروضة على التجهيزات و وسائل الإنتاج الزراعي و الصناعي و كذا المنتجات نصف مصنعة.
3. 30 في المائة من المنتجات مفروضة على المنتجات تامة الصنع.

و منه مع التوسع المتسارع للواردات في السنوات الأخيرة في إطار الاتفاقية قدرت ب 28 مليار دولار سنة 2008 و 2009 مقابل 11-12 مليار دولار في بداية العشرية الأخيرة، إن تخفيض التعريفة الجمركية يستمر

[1] ناصر دادي عدون، محمد متناوي،« الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة » ، مرجع سابق، ص،ص.180-184.
[2] فيروز سلطاني، مرجع سابق، ص، ص. 184-185.

حيث تمت خسارة 2.5 مليار دولار تقريبا من الإيرادات المالية في الفترة(2005-2009)،[1] كل هذه التعديلات التي طرأت على التعريفة الجمركية تؤدي إلى تخفيض العائد من حصيلة الجمارك نتيجة لإلغاء العديد من التعريفات الجمركية طبقا لاتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، مما يؤدي إلى تراجع الميزانية العامة للدولة.[2]و الجدول التالي يوضح الخسائر المالية من خلال انخفاض (PIB):

جدول رقم (03-06): خسائر الموارد المالية من الناتج المحلي الإجمالي

نسبة مئوية

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
%	0	0.2	0.4	0.6	0.7	0.9	1.0	1.1	1.1	1.0	1.0	1.0

Source: KHLAT Kenza Linda, Impact du partenariat Euro-méditerranéen sur les économies des pays du Maghreb, Mémoire de magister en science économique, Option : Economie International, Université d'Oran (Algérie), 2010/2011, p.133.

يبدو من الجدول السابق أن انخفاض التعريفة الجمركية خلال هذه الفترة اثر على الموارد المالية للدولة مما أدى إلى خسائر مالية معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي.

و من المعلوم أن الرسوم الجمركية في بلد نام مثل الجزائر و التي تمثل ما مقداره 10 في المائة من إيرادات الخزينة العمومية أو ما يعادل 2.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي تمثل موردا جبائيا، كما تنص عليه اتفاقية التبادل الحر يؤدي إلى خسارة مالية لإيرادات الميزانية مما يعني تفريط أكثر من مليار دولار سنويا، و بالتالي انخفاض موازي في النفقات العمومية و الذي يعود إلى سببين حصة الإيرادات المرتكزة على المبادلات الخارجية و درجة الانفتاح العالية و الحصة العالية من مبادلات السلع الصناعية مع الاتحاد الأوروبي، ستؤدي في البداية إلى انخفاض المدخرات و ازدياد الاستثمار و من ثم إلى زيادة العجز في الميزان التجاري و الحساب الخارجي، لان إلغاء القيود الكمية و الرسوم الجمركية قد يحفز الاستهلاك الخاص من خلال توفير طائفة أوسع من السلع الاستهلاكية، في حين أن الاستثمار يمكن أن يزيد نتيجة لمزيد من التدفقات في رؤوس الأموال الخاصة إلى الداخل و للجهود التي تبذل لتوسيع و تحسين قدرات الإنتاج و على ذلك سيكون من الضروري

[1] HASSAINE Keltouma, Op.cit, P.173.

[2] يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص.192.

طرح استثمارات كبيرة في البنية الأساسية على المدى المتوسط لتحسين بنية الأعمال التجارية و المساعدة في جلب تدفقات اكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

الفرع الرابع: الأثر على المستهلك

في السوق المحلي لم تنخفض أسعار المنتجات المستوردة الموضوعة في إطار التفكيك الجمركي، فمن المنتجات مثل السكر، الزيت، الحبوب، الحليب، مواد البناء تميزت في ارتفاع أسعارها مما أثرت على القدرة الشرائية للمستهلك، كما أن أسعار المنتجات المصنعة تميزت بالارتفاع طيلة الفترة ما قبل تنفيذ الاتفاقية[2]، و الشكل التالي يوضح ذلك:

شكل رقم (03-11): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 1991-2006

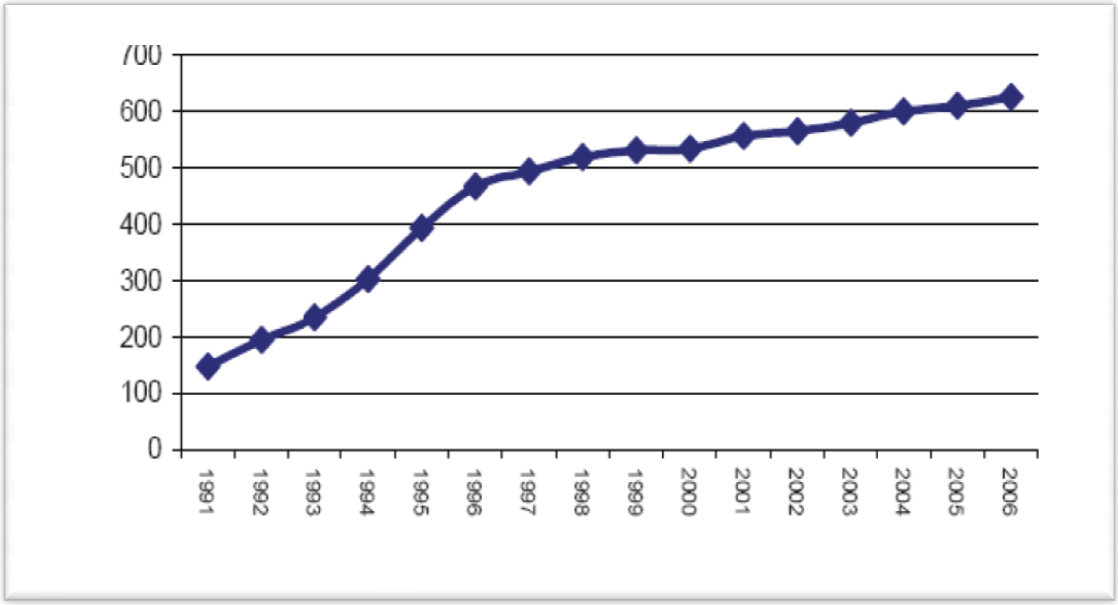

Source: KHLAT Kenza Linda, Impact du partenariat Euro-méditerranéen sur les économies des pays du Maghreb, Mémoire de magister en science économique, Option: Economie International, Université d'Oran (Algérie), 2010/2011, p.134.

[1] عبد القادر دربال، بلقاسم زايري،« تأثير الشراكة الاوروميتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر » ، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، جامعة فرحات عباس، سطيف(الجزائر)، العدد1، 2002، ص، ص.20-21.

[2] **KHLAT Kenza Linda, Op.cit,** p.134.

بينما يوضح الشكل الموالي مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة (2007- 2013) كالتالي:

شكل رقم(03-12): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2007- 2013

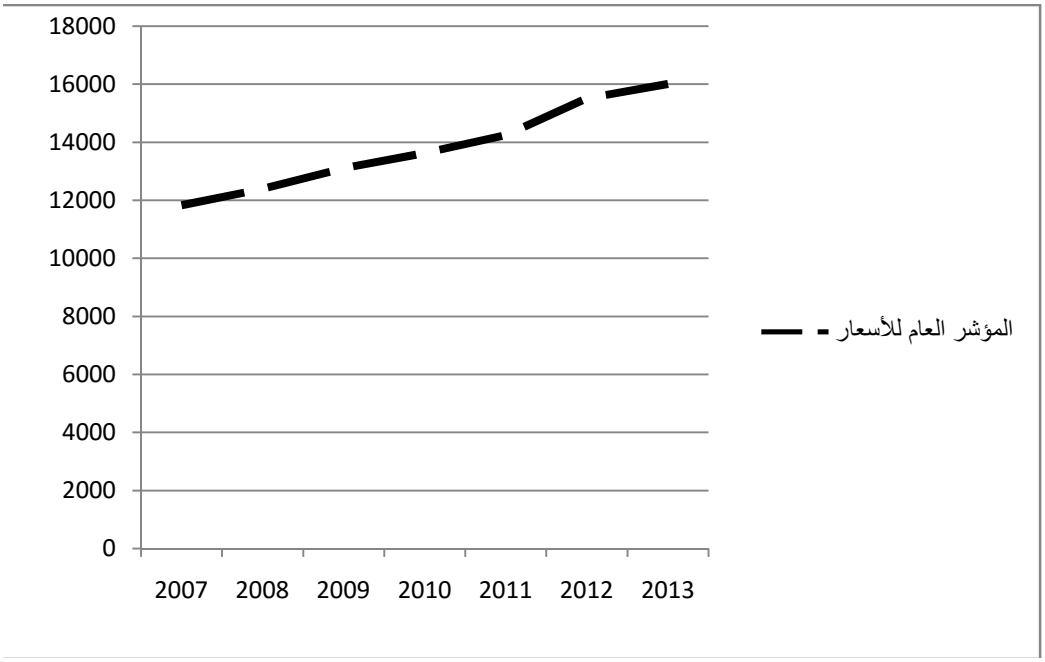

المصدر: جدول رقم (08) الملحق رقم (02)

يلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المؤشر العام للأسعار الذي يشمل المنتجات الاستهلاكية خلال الفترة 2007-2013 ارتفع من 118.24 إلى 160.11 خلال التنفيذ التدريجي للتفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة، وهذا الارتفاع سببه ارتفاع الأسعار على المستوى العالمي من جهة و التناقص في نسبة الواردات من الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى خلال الفترة المذكورة.

المبحث الثالث: السياسات المرافقة لإنجاح اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية

لا يقتصر نجاح اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي على تحرير المبادلات و دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية، بل ينبغي على الجزائر اعتماد جملة من السياسات و الإجراءات المرافقة التي تساعد على خلق مناخ استثماري من شانه أن يؤدي إلى تصحيح الاختلال الهيكلي للاقتصاد الوطني، لذا يفرض إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات، إن نجاح الشراكة الاوروجزائرية يتطلب نوعين من السياسات المرافقة داخلية و خارجية ويمكن تلخيص أهم هذه السياسات فيما يلي:

المطلب الأول: السياسات المرافقة الداخلية

تنقسم السياسات المرافقة الداخلية إلى نوعين برنامج التأهيل الصناعي و توسيع نطاق الحكم الراشد، نوجزهما في التالي:

الفرع الأول:برنامج التأهيل الصناعي

في سبيل مواجهة التكاليف التي يقتضيها التبادل الحر و ضمانا لنجاح عملية الانتقال من النظام التفضيلي إلى النظام القائم على مبدأ المعاملة بالمثل، فانه من الضروري وضع تصحيحات و سياسات مرافقة لهذه العملية، ترتكز على تأهيل المؤسسات ماليا و تكنولوجيا و بشريا، في هذا الصدد نحاول معرفة ماهية برنامج التأهيل.

أولا:ماهية برامج التأهيل الصناعي

يعرف برنامج إعادة التأهيل بأنه "**مجموعة الإجراءات المختلفة التي تقوم بها السلطات العمومية قصد تحسين موقع المؤسسة و كفاءة الأداء في إطار تنافسي و أن يصبح لها هدف اقتصادي و مالي على المستوى الدولي**"[1]،و يمكن لبرنامج إعادة التأهيل أن يكون له اثرين ايجابيين يتمثلان في تحسين الإنتاجية و المنافسة على مستوى السوق المحلي، غير أن فعالية هذا البرنامج مرهونة بتبني المؤسسات لمجموعة من

[1] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية و تقييميةلإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية–**، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012، ص.204.

التدابير و المعايير المتعلقة بتحديث أساليب التنظيم، الإنتاج، الاستثمار، التسيير و التسويق، و ذلك من خلال القيام بإصلاحات على المستوى الداخلي للمؤسسة[1]، وترتكز برامج إعادة تأهيل على ثلاثة محاور أساسية:

1. الاستثمارات غير مادية:

و تهم جميع الاستثمارات غير مادية التي ترمي إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة، و بالخصوص في مجال الإمكانات البشرية و التنظيم و المعرفة العلمية و الدراسات و البحث عن أسواق جديدة و تشمل هذه الاستثمارات على:[2]

أ. أعمال المساعدة الفنية الخاصة بطرق الإنتاج، المراقبة و التخطيط.

ب. أعمال المساعدة الفنية المتعلقة بتنظيم المؤسسة و دراسة الوظائف و إنشاء مكتب تنظيم.

ت. أعمال المساعدة الفنية الخاصة بتحسين الجودة للمنتجات و كذلك ما يسمح بالحصول على شهادة مطابقة المؤسسة مع المواصفات العالمية (ISO).

ث. تحويل التكنولوجيا و اقتناء رخص الاختراعات.

ج. اقتناء و إعداد برامج إعلامية لها تأثير مباشر على القدرة التنافسية للمؤسسة.

ح. التكوين و تأهيل الموارد البشرية و الدراسات المتعلقة بتنظيم المؤسسة.

2. الاستثمارات المادية:

تشمل جميع الاستثمارات المادية التي تساعد على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة و نذكر منها بالخصوص[3]:

أ. تجديد التجهيزات و تحديث تقنيتها.

ب. اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى نجاعة أفضل (تخفيض في التكاليف، تحسين الإنتاجية...) و اقتناء تجهيزات إعلامية و مخبرية.

ت. اقتناء تجهيزات جديدة تمكن من موازنة تسلسل الإنتاج و رفع نسبة التجهيزات المتوفرة.

3. إعادة الهيكلة المالية:

إن تأهيل المؤسسة يتطلب في بعض الأحيان إعادة هيكلتها المالية و تمر هذه العملية بالمحاور التالية:

---

[1] عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص.158..

[2] بلقاسم زايري،**السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر**، موقع الكتروني-www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles.../article_02.pdf تاريخ الاطلاع:2015/03/22، 16:56.

[3] إبراهيم بوجلخة، مرجع سابق، ص. 207.

أ. دعم الإمكانيات الذاتية (برفع رأسمال المؤسسة، وذلك بفتح رأس مال للاكتتاب أو عن طريق إصدارات جديدة).
ب. التحكم في حجم و نوعية الديون.
ت. تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة و ترشيد استعمال القروض البنكية.
ث. تقليص اليد العاملة مقارنة بحجم نشاط المؤسسة، وذلك باعتماد إحالة العمال على التقاعد أو التسريح الإداري.[1]
ج. إعادة هيكلة المناطق الصناعية و تنظيمها و إنشاء مناطق جديدة.
ح. توفير وسائل النقل و الاتصالات و المواصلات و تحسين مستوى البنى الأساسية في هذا القطاع (الموانئ و المطارات) و توسيع الشبكات قصد تحسين الخدمات.
خ. تشجيع و دعم التعليم و التكوين المهنيين، و هذا من اجل تكوين أفضل للكفاءات، و تفادي التوجيه التلقائي أو العشوائي للتخصصات غير المرغوب فيها أو غير مطلوبة في سوق العمل.
د. دعم القطاع المالي و المصرفي و ذلك بمراجعة النظام الجبائي و المالي و تنمية سوق الصرف و البورصة.[2]

ثانيا: مضمون برامج التأهيل الصناعي

شرعت الجزائر في تنفيذ مجموعة التدابير الرامية إلى تأهيل مؤسساتها سواء بصفة ذاتية أو بمساعدة أجنبية، حيث كانت نتائج البرامج كالتالي: [3]

1. برنامج ترقية التنافسية الصناعية:

انطلق هذا البرنامج سنة 2002 و قد خصص له غلاف مالي في بداية عمله مقداره أربعة مليار دينار جزائري، مقدم في شكل منحة محصل عليها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم أضيف إليه مبلغ 1.651 مليار دج سنة 2004، و هذا بعد إنشاء صندوق ترقية التنافسية الصناعية بموجب المادة 92 من قانون المالية لسنة 2000، لتمويل جزء من عمليات برنامج التأهيل الصناعي، حيث لم تتقدم سوى 401 مؤسسة للاستفادة من البرنامج أين تمت معالجة ملفات 389 بقبول 283 مؤسسة يعود سبب عدم الإقبال من طرف مؤسسات القطاع

[1] عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص.159.
[2] جمال عمورة،مرجع سابق، ص.420.
[3] محمد براق، سمير ميموني،« الصناعة العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية » ، **revue des reformes économique et intégrations en économies mondiale**, N° 6, 2009, école supérieure du commerce, Alger (Algérie), p, p.42-44.

الخاص، من جهة إلى شروط القبول في البرنامج (شرط 20 عامل أو أكثر)، ذلك أن معظمها شركات ذات طابع عائلي تمتاز بقلة عمالها (اقل من 20 عامل).

2. البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هو عبارة عن برنامج تأهيل موجه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل ما بين 10 و 250 عامل الناشطة ضمن القطاع الصناعي الخاص، بدأ العمل به في أكتوبر سنة 2002 حتى نهاية 2007، قدر غلافه المالي بحوالي 62.90 مليون اورو، يساهم فيه الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا بمبلغ 57 مليون اورو، كان تسيير البرنامج من قبل فريق مختلط من خبراء المفاوضية الأوروبية و الجزائر مع فتح خمس فروع جهوية في كل من: وهران، غرداية، سطيف، العاصمة، عنابة في ديسمبر سنة 2003، و كان الهدف منه هو تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة و متوسطة، كان ابرز ما حققه البرنامج هو شروع 445 مؤسسة في تنفيذ مخططات تأهيلها حيث كانت فعاليته أفضل من برنامج السابق بسبب منهجية و آلية عمله.

3. السياسة الصناعية الجديدة (إستراتيجية المجمعات الصناعية):

تعد عملية صياغة سياسة صناعية مستقبلية لبلد ما في غاية التعقيد خاصة بالنسبة لبلد مثل الجزائر و ذلك نظرا لتاريخها الطويل في إتباع السياسات الحمائية لقطاعها الصناعي، و بما أن الجزائر تحتاج إلى إستراتيجية صناعية هادفة إلى إعطاء دفع جديد للقطاع خصوصا في ظل نتائج السياسات و برامج التشجيع المختلفة كبرنامج التأهيل الصناعي، و بالتالي فان قرار السلطات باعتماد إستراتيجية صناعية جديدة يمثل حدثا مهما يستحق الوقوف عنده، حيث سوف يتم تنفيذ مخطط عملها في فترة 15 سنة، يرتكز البرنامج التنفيذي على المحاور التالية[1]:

أ. اختيار القطاعات الصناعية الواعدة الواجب ترقيتها و تشجيعها:

يتم هذا عن طريق التعرف الأولي على الفروع الواعدة المحتملة و القادرة على المنافسة محليا و دوليا، ثم تحليل الوضعية الحالية و القدرات التنافسية للفروع التي تم التعرف عليها، و التي تنتمي إلى أربع قطاعات رئيسية هي الصناعات الكيماوية و البتروكيماوية، الصناعات الكهربائية و الالكترونية و الميكانيكية و صناعة الحديد و الصلب، صناعة مواد البناء و الصناعات الغذائية، ثم اختيار الفروع الواجب ترقيتها مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف الإستراتيجية و الوضعية الحالية لهذه الفروع.

[1] محمد براق، سمير ميموني،« الصناعة العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية » ، مرجع سابق، ص،ص. 46-47.

ب. الانتشار الجغرافي للقطاع الصناعي عبر التراب الوطني:

تم إدخال مناطق صناعية في إطار الإستراتيجية حسب وزارة الصناعة 1999 ب 72 منطقة صناعية و 449 منطقة نشاط تتربع على 14818 هكتار و 593 هكتار على التوالي و هذا من خلال إنشاء مناطق النشاط الصناعي المندمجة و المتكاملة

(Zone d'activités Industrielles intégrées)، أو ما يصطلح عليها باسم العناقيد أو المجمعات الصناعية (Grappes)، و هي عبارة عن مجموعات قطاعية مندمجة أي متكونة من مؤسسات تدعم فيما بينها بفضل التعاون التكنولوجي، و في هذا الإطار تم ترشيح مجموعة من الولايات لاحتضان مثل هذه المناطق و هذا بفضل توفر مجموعة من العوامل أهمها:

- عدد المؤسسات المتمركزة في هذه الولايات.
- توفر البنيات و الهياكل القاعدية الملائمة.
- توفر و قرب مؤسسات التعليم العالي (الجامعات و المعاهد، و مختلف المخابر و هيئات البحث العلمي).
- و انطلاقا من المعايير السابقة تم اختيار 13 ولاية تستوفي الشروط و هي:
- أقطاب التنافسية أو مناطق متعددة النشاط في كل من الجزائر، عنابة، بليدة، وهران، مستغانم، بومرداس، تيزي وزو، سطيف، برج بوعريريج، غرداية، حاسي الرمل.
- أقطاب تكنولوجية متخصصة موزعة على كل من سيدي عبد الله (تكنولوجيا المعلومات و الاتصال) و بجاية (الصناعات الغذائية) و سيدي بلعباس (صناعة الالكترونيك).
- مناطق متخصصة موجهة لصناعات معينة ارزيو، حاسي مسعود، سكيكدة، وهران.

ت. سياسات التطوير و ترقية الصناعة:

و التي تغطي أربعة مجالات رئيسية تتمثل في: تأهيل المؤسسات الصناعية و دعم الابتكار و التجديد و سيتم في هذا الشأن وضع نظام وطني للابتكار كذلك تطوير الموارد البشرية و الكفاءات للقطاع الصناعي و ترقية الاستثمار الأجنبي، في حين أن أهداف هذه الإستراتيجية متمثلة في:

- العمل على استعادة الأسواق الداخلية خصوصا بالنسبة للمنتجات تامة الصنع،إنشاء مناطق النشاط الصناعي المتكاملة و أقطاب تكنولوجية.
- إعادة الانتشار المكاني لنسيج صناعات المنتجات الوسيطة (الصناعات الميكانيكية، الكهربائية و التعدينية).

- توفير الظروف المشجعة للصناعات الجديدة (عالية التكنولوجيا بالدرجة الأولى) ذات القيمة المضافة العالية بتدعيمها بشتى الوسائل كتشجيع الشراكات (عام/ خاص، خاص/ خاص).
- توضيح معالم الطريق أمام القطاع الصناعي و توفير متطلبات النهوض به.[1]
- تدعيم الهياكل القاعدية الأساسية و إعادة التأهيل، و تطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية مخابر، مراكز تقنية صناعية، سياسات التنميط و ترقية المعايير و المواصفات.
- ترقية الصناعات الصغيرة و المتوسطة و تمويل النشاطات الحرفية و التجارية.
- عصرنة الإدارة و إصلاح النظام التربوي و الهياكل القاعدية و هياكل الاتصال.[2]

الفرع الثاني: توسيع نطاق الحكم الراشد

إن الظفر بالمكاسب التي توفرها الشراكة بشكل عام و منطقة التبادل الحر التي تمس أساسا الجانب الاقتصادي، لا تقتصر على الإصلاحات الاقتصادية في ظل حكم لا يتمتع بالرشادة و العدالة، و لا تمتلك مؤسسات قوية تؤدي وظائفها بصورة جيدة، و تتمثل هذه المؤسسات كما يلي: [3]

أولا:المؤسسات المنظمة للسوق

هي تلك المؤسسات التي تتعامل مع التأثيرات الخارجية للسوق، و وفرات الحجم، نقص المعلومات..، و تشمل عادة قطاع الاتصالات السلكية و اللاسلكية، النقل و الخدمات المالية.

ثانيا:المؤسسات المحققة للاستقرار

و هي تلك التي توفر البيئة الاقتصادية المستقرة من خلال وضعها لسياسات اقتصادية و نقدية ملائمة، و تتمثل هذه المؤسسات في وزارة المالية، البنوك المركزية المسؤولة على الإدارة الاقتصادية و المالية الهادفة إلى تقليل التقلبات و الهزات الاقتصادية الكلية و تفادي الأزمات المالية.

ثالثا:المؤسسات المانحة للشرعية

هي تلك المؤسسات التي تمنح الشرعية و المصداقية للسوق، و تعزز الكفاءة التشغيلية للسوق، بوضع نظام يحمي حقوق الملكية للمستثمرين و عائداتهم، و كذا القواعد التنظيمية التي تحد من الغش.

و عليه فان نجاح اتفاق الشراكة مرهون إلى حد كبير بتوسيع نطاق الحكم الراشد في إدارة شؤون الدولة، و لا يكون هذا إلا بوجود مؤسسات مستقلة و متكاملة محققة لاستقرار السوق، مهمتها الأساسية الضبط الاقتصادي و

---

[1] محمد براق، سمير ميموني،« الصناعة العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية » ،مرجع سابق، ص. 45.

[2] عبد القادر دربال، بلقاسم زايري، مرجع سابق، ص. 26.

[3] جمال عمورة، مرجع سابق، ص، ص.421-422.

إدارة مختلف أشكال السياسات الاقتصادية (النقدية و المالية)، فضلا عن وجود مؤسسات مانحة للشرعية (مؤسسات التشريع، العدالة و القضاء) تسعى إلى توفير عنصر الشفافية في أداء العمل الحكومي و ذلك بتبسيط الإجراءات الإدارية المعتمدة.

المطلب الثاني: السياسات المرافقة الخارجية

نوجز السياسات المرافقة الخارجية في الآتي:

الفرع الأول: ضرورة الحصول على المزيد من الإعانات المالية

تعتبر المساعدات الأوروبية لمنطقة جنوب و شرق المتوسط دعما ضروريا لمرافقة الإصلاحات و الانفتاح الاقتصادي، و قد استفادت الجزائر من 164 مليون اورو خلال الفترة 1995-1999 أي بنسبة خمسة في المائة من المبلغ المخصص لبرنامج ميدا و هو 3.435 مليون اورو كما ذكرنا سلفا، و قد تم توجيه هذا المبلغ إلى الأوجه الآتية[1]:

1. برنامج التصحيح الذي باشرته الجزائر خلال الفترة 1995-1999 و الذي مس التجارة الخارجية، و خوصصة المؤسسات العمومية، السكن و الشبكة الاجتماعية.
2. تطوير القطاع الخاص و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و دعم عملية إعادة الهيكلة الصناعية، و تحديث القطاع المالي و المصرفي و إصلاح الخدمات البريدية.

و منه ينبغي التأكيد على نجاح هذا الاتفاق سيكون مرهونا بالحصول على المزيد من الدعم المالي و الفني الممنوح من طرف الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري و مدى التفاعل مع متطلبات المرحلة المقبلة و مدى نجاح الجهود الجزائرية لإعادة تأهيل صناعاتها و مؤسساتها بعد استفادتها من المساعدات الأوروبية، و دخول رأس المال الأجنبي و الاستمرار في الانفتاح أكثر على العالم الخارجي، و رفع قدراتها التصديرية.

الفرع الثاني:ضرورة استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يمكن اعتبار الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة لتوقيع اتفاقيات الشراكة عامل هام لنجاح هذه الاتفاقيات، غير أن استقطاب هذه الاستثمارات يتطلب بما يسمى بالمناخ الاستثماري المساعد على ذلك، و المتمثل في الأوضاع القانونية و الاقتصادية و السياسية، توفير البنى التحتية (الهياكل القاعدية) حيث أن وضعية هذه الأخيرة تؤثر تأثيرا واضحا على الاستثمار لدى العديد من المستثمرين، كونها المحدد لقدرة المؤسسة على

[1] عزيزة سمينة، مرجع سابق، ص.160.

المنافسة، باعتبار أن الكهرباء و شبكات النقل (الطرق، الموانئ، المطارات، السكك الحديدية و شبكات الاتصالات السلكية و اللاسلكية و خطوط أنابيب النفط و الغاز) كلها من عناصر الإنتاج و تدخل ضمن تكاليف الإنتاج.[1]

[1] سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص.160.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل، تمكنا من استخلاص ما يلي:

– من خلال تحليل المبادلات التجارية الجزائرية مع الخارج تبين أن الميزان التجاري يحقق فائضا و حجم الصادرات من حيث القيمة يفوق حجم الواردات، و أن المحروقات تمثل اكبر نسبة من إجمالي الصادرات ذلك ما يعني الانعدام شبه كلي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات، بمعنى أن المحروقات تبقى كذلك المصدر الأساسي و الوحيد في تكوين فوائض تجارية،و منه استمرار هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية رغم محاولات الدولة المتكررة لترقية الصادرات خارج المحروقات بالرغم من أن هذه الفترة جاءت مباشرة بعد فترة الإصلاحات الواسعة التي مست قطاع التجارة الخارجية و سائر القطاعات الأخرى.

– أن منطقة التجارة الحرة الاوروجزائرية باعتبارها احد أشكال التكامل الاقتصادي لم تؤدي إلى تحويل تجارة فهي لا تزال تتعامل مع دول غير عضو التي تحتل المراتب الأولى كممون للجزائر، كذلك لم تؤدي إلى عملية خلق تجارة فهي تتعامل مع الاتحاد الأوروبي قبل تنفيذ الاتفاقية.

– أن نجاح اتفاقية الشراكة الموقعة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي يتوقف إلى حد كبير على زيادة الدعم المالي و التقني المخصص من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج ميدا للجزائر، و هذا قصد تكييف و إعادة تأهيل مؤسساتنا و اقتصادنا هذا بالإضافة إلى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، و كذا توسيع نطاق الحكم الراشد و إضفاء طابع الشفافية في تسيير شؤون الدولة و تبسيط الإجراءات الإدارية.

خاتمة عامة

خلاصة عامة:

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية و التطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، و بالتالي فقد شغلت ظاهرة التكامل الاقتصادي الإقليمي حيزا مهما في أدبيات الفكر الاقتصادي و احتلت اهتماما كبيرا بين الباحثين الاقتصاديين من بينهم الاقتصادي Viner الذي قام بالتحليل و تبيان الآثار الاقتصادية للتكامل فتبين أن التكامل يخلق آثارا ساكنة و أخرى ديناميكية.

و الجزائر تعتبر من بين الدول التي تسعى إلى تحقيق تكامل اقتصادي مع دول الاتحاد الأوروبي و تحرير تجارتها الخارجية عن طريق محاولاتها للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ودخولها لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، و تنفيذها لاتفاقية الشراكة الاورومتوسطية سنة 2005.

و قبل التعرض بالتحليل لهذه الاتفاقية من حيث نطاق التطبيق، و تقييم آثارها على الاقتصاد الوطني من جهة و على التجارة الخارجية من جهة أخرى، قمنا في الفصل الأول بتسليط الضوء على الجهود التي بذلتها الجزائر لتحرير تجارتها الخارجية و الاندماج في الفضاء العالمي الجديد، وقد خصصنا الفصل الثاني لدراسة محتوى اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي مركزين على الجانب المالي للاتفاق الذي يتمثل في المساعدات المالية من دول الاتحاد و قروض البنك الأوروبي للاستثمار، بالإضافة إلى الجانب التجاري.

فالاتحاد الأوروبي يهدف من خلال توقيعه لاتفاق الشراكة مع الجزائر في افريل 2002 إلى إقامة منطقة تبادل حر اورو جزائرية يترتب عنها إلغاء الحواجز الجمركية و غير الجمركية على الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي الذي يسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الخارجية الجزائرية و لذلك فمن المتوقع أن يتحمل الاقتصاد الجزائري تكاليف و خسائر معتبرة سواء كان ذلك على المستوى الكلي أو الجزئي.

و قد خصصنا الفصل الثالث لتحليل تطور التجارة الخارجية في الجزائر مع الإشارة إلى أهم السياسات المرافقة لإنجاح الاتفاقية، و على هذا الأساس فقد تبين أن مسعى الجزائر الهادف إلى تأهيل مؤسساتها الاقتصادية من خلال دعمها ماليا و رفع قدرتها التنافسية عن طريق تطوير المنتوج الجزائري و اكتسابه ميزات نسبية يصطدم بشحه للمساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي مقارنة بتعهداته، و كذلك توجيهها إلى قطاعات هامشية إضافة إلى اقتصار منطقة التبادل الحر على المنتجات الصناعية دون الزراعية، الأمر الذي يفوق إمكانية إقامة صناعة تحويلية جزائرية نظرا لتقدم الصناعات الأوروبية و ازدهارها نوعا و كما.

كما تبين أن اتفاق الشراكة لم يؤدي إلى تحويل التجارة نتيجة انخفاض الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي عقب البدء في تنفيذ الاتفاق، في المقابل الارتفاع في نسبة الواردات من الدول الأخرى غير أوروبية، كما أن تنفيذ الاتفاق لم يؤدي إلى خلق تجارة بدليل أن الاتحاد الأوروبي يعتبر الشريك الأول للجزائر قبل إبرام الاتفاقية.

نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة استطعنا أن نختبر صحة فرضيات الدراسة:

1. بالنسبة للفرضية الأولى: بقيت اتفاقية الشراكة حبيسة المرحلة الأولى للتكامل الاقتصادي.

– هذه الفرضية خاطئة اتفاقية الشراكة تشكل منطقة تبادل حر خلال مرحلة انتقالية تمثلت في اثنتي عشر سنة منذ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

2. بالنسبة للفرضية الثانية: استفادت المنتجات الجزائرية من التخفيضات الجمركية المطبقة في إطار الشراكة وزادت صادراتها نحو الاتحاد الأوروبي.

– لقد ثبت خطا هذه الفرضية فالجزائر لم تستفيد من التخفيضات الجمركية المطبقة في إطار الشراكة نظرا لعدم التنوع في الهيكل الإنتاجي لها، كما أن النفط ليس من السلع التي تطبق عليها التخفيضات الجمركية، لهذا فصادرات الجزائر نحو الاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات لم ترتفع.

3. بالنسبة للفرضية الثالثة: زادت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة إلغاء الرسوم الجمركية.

– لقد ثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تحليل المبادلات التجارية ازدادت الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي نتيجة التفكيك الجمركي.

4. بالنسبة للفرضية الرابعة: لم تؤدي اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى خلق التجارة بل أدت إلى تحويل التجارة.

– لقد ثبت خطا هذه الفرضية فمن خلال المنهج التحليلي المتبع لم تؤدي اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية إلى خلق التجارة و هذا يعود إلى حجم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي التي تحتل المرتبة الأولى قبل تنفيذ اتفاقية الشراكة، كما أنها لم تؤدي إلى تحويل تجارة هذا يعود إلى أن الجزائر لازالت تتعامل مع دول غير أوروبية، الآسيوية أهمها الصين التي احتلت المركز الأول كمتعامل مع الجزائر من حيث المبادلات التجارية في هذه السنوات الأخيرة.

نتائج البحث:

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

1. فتح المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة للجزائر يشجع الاندماج في نظام التجارة العالمية حيث أن البقاء خارج المنظمة يخضع الدول لكافة القيود دون الاستفادة من المزايا.
2. الشراكة الأورومتوسطية عملية متكاملة وشاملة لكافة الجوانب السياسية و الإقتصادية و الثقافية للعلاقات بين الدول المتعاقدة، وتشكل في حد ذاتها تحديا خطيرا للدول المتوسطية تمس باقتصادياتها.
3. تهدف إتفاقية الشراكة إلى تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية الموقعة لهذه الاتفاقيات و خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة.
4. إن اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من شانه أن يدخل الجزائر في فضاء إقليمي اورومتوسطي، و الذي يعتبر كنقطة عبور للاندماج في الاقتصاد العالمي .
5. المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة من بينها قطاع المياه الصالحة للشرب و تنمية المناطق الريفية و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال المساعدات المالية المتمثلة في برنامج ميدا و قروض البنك الأوروبي للاستثمار، لكن تميزت التمويلات الاوروجزائرية بمبالغ اقل من الدول المتوسطية الأخرى يرجع لتأخرها في الانضمام.
6. بالرغم من المزايا والإيجابيات التي توفرها اتفاقيات الشراكة إلا أنها لا تخلو من العديد من الآثار السلبية كارتفاع الواردات الصناعية الجزائرية من الاتحاد الأوروبي.
7. إن استثناء الملف الزراعي من مفاوضات الشراكة الاوروجزائرية لم يكن في صالح الجزائر، فالاتحاد الأوروبي يمارس سياسة حمائية في مواجهة بعض المنتوجات الفلاحية للجزائر التي تتمتع فيها بميزات نسبية، بينما يمارس سياسات تحريرية في العديد من المنتوجات التي ليس للجزائر مصلحة كبيرة في تحريرها.
8. تدني إيرادات الدولة من خلال سياسة التدمير الجمركي، وبالتالي تقليص الإنفاق العام الحكومي ومنه محدودية الإستثمار وزيادة التضخم و إرتفاع مستويات البطالة.

9. تتميز المساعدات المالية والمعونات المقدمة للجزائر في إطار اتفاق الشراكة بالضعف، كما أنها اتفاقية تتم بين تجمعات سكانية غير متكافئة لا من حيث القدرة الشرائية ولا من حيث عدد السكان، وهو ما يجعل تأهيل الاقتصاد الوطني أمرا ضروريا.

10. أن رفع أو إزالة التعريفات الجمركية في الجزائر ستكون له بعض الانعكاسات السلبية للمؤسسات الوطنية وذلك بمواجهتها لمنافسة شديدة من المؤسسات الأوروبية وهذا نتيجة عدم التكافؤ، مما سيفسح المجال للمنتجات الأوروبية لاقتحام السوق الوطنية، في ظل الإمكانات الذاتية لكل دولة على حدة.

11. إن الاندماج في الاقتصاد العالمي ليس خيرا خالصا و لا شرا خالصا بالنسبة للبلد المعني، حيث لن يؤدي هذا الاندماج بصورة آلية أو تلقائية إلى الإضرار بالبلد أو نفعه و إنما يتوقف الأمر على السياسات التي يطبقها البلد، فإذا ما أخذ بسياسات سليمة تزيد من قدرته على المنافسة و تعزز من موقعه و تدعم مركزه التفاوضي مع الغير، جاءت النتيجة ايجابية و إلا كانت النتيجة سلبا عليه.

المقترحات و التوصيات:

إن الرهانات المستقبلية التي تواجه قطاع التجارة الخارجية في الجزائر كبيرة و متعددة، و ذلك راجع إلى توقيع الجزائر كل من اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية و منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، و كذا انضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، و رغم اتخاذ السلطات مجموعة من الإجراءات إلا أنها تبقى غير كافية و يجب تدعيمها بإجراءات أخرى تصب في إطار واحد هو تنويع المبادلات و ترقية الصادرات خارج المحروقات، و منه يمكن الخروج من هذه الدراسة بالتوصيات التالية:

1. خلق آليات مشجعة للاستثمار لتحسين و تطوير عجلة الإنتاج و هذا لتدعيم العملة الوطنية و تشجيع المبادرات الحرة من اجل تفعيل القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني.
2. تقريب وجهات النظر بين الدول العربية و خاصة المغرب العربي من اجل تشجيع التبادل التجاري بين هذه الأقطار.
3. إعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات للمحيط الصناعي و التنافسي، و كذا ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المساعدة على إنشائها لما لهذه المؤسسات من دور في تنويع الصادرات خارج المحروقات، كما انه لابد على المؤسسات الخاصة أن تبحث عن أنشطة اقتصادية تملك فيها ميزة تنافسية و تعمل على تطويرها و تسخير الموارد المالية اللازمة لها.

4. الاهتمام بقطاع الخدمات خاصة فيما يتعلق بالخدمات المصرفية و ذلك من خلال مواصلة الإصلاحات المصرفية، بالإضافة إلى الاهتمام بالخدمات الأخرى كقطاع الاتصالات و التكنولوجيا، و كذا الخدمات السياحية.
5. إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره احد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية، و كذا إصلاح المنظومة الجبائية لتخفيف الأثر السلبي للتفكيك الجمركي على المالية العامة للدولة.
6. ضرورة تطوير القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الاكتفاء الذاتي و زيادة الصادرات الزراعية.
7. ينبغي مرافقة تحرير التجارة الخارجية في الجزائر بسياسة توجيهية تحدد توجيه أسلوب الاستثمارات الوطنية و الأوروبية إلى القطاعات الاقتصادية الجزائرية حسب المزايا النسبية التي تتمتع بها، و هذا من اجل تفادي التركز المكثف لرؤوس الأموال الأجنبية بقطاع المحروقات.
8. العمل على تكوين المستثمرين للرفع من مستوى الكفاءة في التسيير و كذا من اجل نشر الوعي لدى أصحاب المؤسسات بضرورة ضبط أعمالهم الاقتصادية وفق أسس سليمة، و تكمن أهمية ذلك في توفير جو من الثقة لدى البنوك مما يسهل عملية الحصول على القروض.
9. تشجيع الاحتكاك المباشر بين المؤسسات المحلية و المؤسسات الخارجية للاستفادة أكثر من تقنيات الإنتاج الجديدة و من التطور التكنولوجي الحاصل.
10. ترقية العقار و حل مشاكل قطع الأراضي العالقة بسبب عدم وضوح ملكيتها، و العمل على تهيئة المناطق الصناعية و مناطق النشاط و التخزين و تزويدها بكافة الخدمات الأساسية.
11. تشجيع التخصص و تقسيم العمل بين المؤسسات الخاصة فيما بينها و مع المؤسسات العمومية أيضا، بغية تحسين الإنتاجية و النوعية عن طريق إقامة اندماجات و تحالفات مما يساعد على تطوير تنافسية المؤسسات.
12. ضرورة توفير المساعدة المالية و الفنية و غيرها لتمكين أصحاب المشاريع الخاصة من الولوج في العمل الحر و إنشاء مؤسساتهم الخاصة و بالتالي تدعيم النسيج المؤسساتي في الجزائر.

آفاق الدراسة:

يمكن اعتبار الموضوع الذي تم معالجته في هذه الدراسة كبداية لدراسات لاحقة مزودة بمعلومات جديدة، باعتبار أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، بل هناك إشكاليات أخرى تعرضنا لها في هذه الدراسة و لم تتم الإجابة عنها تضع آفاقا للبحوث اللاحقة نذكر منها ما يلي:

1. هل تساهم الشراكة الاوروجزائرية في تقليل معدلات البطالة و من الإنفاق الحكومي؟
2. ماهي آثار الشراكة الاوروجزائرية على قطاع الصناعة ؟
3. ما مدى التقدم في تنفيذ السياسات المرافقة لإنجاح الشراكة الاوروجزائرية؟
4. ماهي انعكاسات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على التجارة الخارجية الجزائرية؟

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

1. أبو حرب، عثمان، **الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن، 2008.

2. احمد حشيش، عادل، محمود شهاب، مجدي، **العلاقات الاقتصادية الدولية مدخل لدراسة المبادئ الأساسية الحاكمة للاقتصاد الدولي بمراعاة التطورات المستجدة الناتجة عن تنامي مظاهر العولمة في نطاقه**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2005.

3. احمد سريتي، السيد محمد، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، مصر، 2009.

4. بكري، كامل، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية و التمويل**، الدار الجامعية، الإسكندرية (مصر)، 2001.

5. بن اشنهو، عبد اللطيف، **عصرنة الجزائر حصيلة و آفاق**، 2004، الجزائر.

6. بن شهرة، مدني، **الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل التجربة الجزائرية**، دار حامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2009.

7. الجيلاني، عجة، **التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من احتكار الدولة إلى احتكار الخواص**، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

8. حسن خلف، فليح، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان(الأردن)، 2001.

9. حسين عوض الله، زينب، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، الفتح للطباعة و النشر، مصر، 2003.

10. حشاد، نبيل، **العولمة و مستقبل الاقتصاد العربي**، دار إيجي مصر للطباعة و النشر، القاهرة (مصر)، 2006.

11. دادي عدون، ناصر، متناوي، محمد، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2003.

12. سامي عبد الرزاق التميمي، رعد، **العولمة و التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي**، دار دجلة، الأردن، 2008.

13. السيد النجار، احمد و آخرون، **التحولات الاقتصادية العربية و الألفية الثالثة**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن، 2004.

14. صقر، عمر، **العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2001.

15. عباس يوسف سراج، علي، **إمكانيات تفعيل السوق العربية المشتركة و آفاقها المستقبلية**، المكتبة العصرية للنشر و التوزيع، القاهرة، 2013.

16. عبد الرحمن ياسين التكريتي، هيفاء، **آليات العولمة الاقتصادية و آثارها المستقبلية في الاقتصاد العربي**، دار الحامد للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

17. عبد الفتاح أبو شرار، علي، **الاقتصاد الدولي نظريات و سياسات**، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان (الأردن)، 2007.

18. عدنان زكي أمين، هجير، **الاقتصاد الدولي النظرية و التطبيقات**، إثراء للنشر و التوزيع، الأردن، 2010.

19. عطية ناصف، إيمان، محمد، عمارة هشام، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2007.

20. عمر، حسين، **التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر**، دار الفكر العربي، مصر، 1998.

21. محمد عبد العزيز، سمير، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة**، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، مصر،2001.

22. محمود عبد العزيز عمارة، رانيا، **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات في مجال الخدمات**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2008.

23. مسعداوي، يوسف، **دراسات في التجارة الدولية**، دار الهومة للطباعة و النشر، الجزائر، 2010.

24. المنذري، سليمان، **السوق العربية المشتركة في عصر العولمة**، الطبعة الثانية، مكتبة مدبولي، مصر، 2004.

25. مياسي، إكرام، **الاندماج في الاقتصاد العالمي و انعكاساته على القطاع الخاص في الجزائر**، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع، الجزائر، 2012.

26. نافعة، حسن، **الاتحاد الأوروبي و الدروس المستفادة عربيا**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2004.

27. هني، احمد، **اقتصاد الجزائر مستقلة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

28. يسري احمد، عبد الرحمن، احمد السريتي، السيد محمد، **قضايا اقتصادية معاصرة**، الدار الجامعية، مصر، 2007.

- **مذكرات ماجستير و دكتوراه:**

1. اوشن، ليلى، « **الشراكة الأجنبية و المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في القانون ، فرع قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو (الجزائر)، 2011/2010.

2. بن طيرش، عطا الله، « **اثر تغير سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية** »، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية (الجزائر)، 2011/2010.

3. بن منصور، ليليا، « **الشراكة الأجنبية و دورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة(الجزائر)، 2004/2003.

4. بهلول، مقران، « **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2005** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3 (الجزائر)، 2011/2010.

5. بوجلخة، إبراهيم، **دراسة تحليلية و تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكلية**-، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012.

6. حمشة، عبد الحميد، « **دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012.

7. خزندار، وردة، « **تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المنظومة المصرفية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل و الاستشراف الاقتصادي، مدرسة دكتوراه اقتصاد و ماناجمنت، جامعة منتوري، قسنطينة (الجزائر)، 2012/2011.

8. خلوفي، عائشة، « **تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على حركة التجارة الدولية –دراسة حالة الاتحاد الأوروبي–** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات الأعمال و التجارة الدولية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، 2012/2011.

9. زكري، مريم، « **البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص دراسات اورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان(الجزائر)، 2011/2010.

10. زيرمي، نعيمة، « **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان (الجزائر)، 2011/2010.

11. سلطاني، فيروز، « **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية و الدولية (دراسة حالة الجزائر و الشراكة الاورومتوسطية)** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2013/2012.

12. شحاب، نوال، « **اثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3(الجزائر)، 2010/2009.

13. شنيني، عادل، « **دور التكامل الاقتصادي في تفعيل التجارة البينية بالإشارة إلى بعض التجارب الدولية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة غرداية (الجزائر)،2011/2010.

14. عديسة، شهرة، « **اثر الجانب المالي للشراكة الاوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،2008/2007.

15. عمورة، جمال، « **دراسة تحليلية و تقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الاورومتوسطية** » ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر (الجزائر)، 2006/2005.

16. غطاس، عبد الغفار، « **اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة (الجزائر)، 2010/2009.

17. قصوري، إنصاف، « **اليورو و اتفاقية الشراكة الاورومتوسطية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و تمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)، 2006/2005.

18. لخضر، مداني، « **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف و التكتلات الاقتصادية الإقليمية** » ، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.

19. مولحسان، آيات الله، « **المنظمة العالمية للتجارة و انعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر– مصر** » ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة (الجزائر)، 2011/2010.

20. وصاف، عتيقة، « **آثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في الدول العربية مع الإشارة إلى حالة الجزائر** » ، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة (الجزائر)،2014/2013.

- **ملتقيات:**

1. براق، محمد ، ميموني، سمير،« الاقتصاد الجزائري و مسار برشلونة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

2. بن ساسي، الياس ، « المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي » ، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية– الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9: ماي2004.

3. بن ساسي، الياس ، قريشي، يوسف،« المنظومة المالية الأوروبية و التعاون الاقتصادي العربي » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول :التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9: ماي2004.

4. تشام، فاروق، « أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار دراسة حالة الجزائر » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9: ماي2004.

5. تقرورت، محمد، متناوي، محمد،« حصيلة اتفاق الشراكة الأوروبية مع دول شمال إفريقيا » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

6. داودي، الطيب، « التكامل العربي الإسلامي ضرورة حضارية لمواجهة التكتلات الكبرى » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9 ماي2004.

7. رحماني، موسى، « التكامل العربي بين خيار التخصص أو الاندماج » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية –الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9 ماي2004.

8. رزيق، كمال ، فضيلي، عبد الحليم،« منطقة التجارة العربية الكبرى حلم أم واقع » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9 ماي2004.

9. رزيق، كمال، مصدور، فارس، « الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري و الطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي » ، **محاضرة قدمت في الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة**، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة سعد دحلب، بليدة (الجزائر).

10. رقيبة، سليمة،« الشراكة الاوروجزائرية هل هي نعمة أم نقمة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري** جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

11. شمام، عبد الوهاب، « اتحاد المغرب العربي و الشراكة الاورومتوسطية أوجه التكامل و التباين » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9: ماي 2004.

12. عبد العزيز السن، عادل، « نحو اتفاقية عربية لتعظيم الاستفادة من المناطق الحرة العربية و تعزيز الشراكة الإستراتيجية بينها في ضوء أحكام اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى » ، **ورقة عمل مقدمة في ندوة مستقبل الاستثمار و التجارة في المناطق الحرة و الاستثمارية و الاقتصادية العربية**، شرم الشيخ (مصر)، ديسمبر 2010.

13. عبد الكريم الخناق، سناء، « المتطلبات التنظيمية للمنظمات الجزائرية المتوسطة و الصغيرة في ظل الشراكة » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 14/13نوفمبر 2006.

14. غراب، رزيقة، جسار، نادية ،« محتوى الشراكة الاوروجزائرية » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول: آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، يومي 14/13: نوفمبر 2006.

15. قطاف، ليلى، « اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 14/13نوفمبر 2006.

16. كماسي، محمد الأمين، شعوبي، محمود فوزي، « المنطقة العربية الحرة بين تحديات الواقع و طموح المستقبل » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين و تفعيل الشراكة العربية – الأوروبية**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 8/ 9 ماي2004.

17. لعمى، احمد، عزاوي، عمر، « انعكاسات الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي لقطاع الزراعة و أثره على السياسات الزراعية » ، **الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد**، 23/22 افريل 2003، جامعة قاصدي مرباح (ورقلة)، الجزائر.

18. مفتاح، صالح، « مشاريع التكتلات الأجنبية في المنطقة العربية » ، **مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس سطيف (الجزائر)، يومي 14/13 نوفمبر 2006.

19. مفتاح، صالح، بن سمينة، دلال، « اتفاق الشراكة الاوروجزائري الدوافع المحتوى الأهمية » ، **مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار و انعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري**، جامعة فرحات عباس، سطيف (الجزائر)، يومي 14/13نوفمبر 2006.

- **مجلات:**

1. براق، محمد، ميموني، سمير، « الصناعة العمومية الجزائرية و تحديات الانضمام إلى منطقة التبادل الحر الاورومتوسطية » ، **revue des reformes économique et intégrations en économies mondiale**, N°6, 2009, école supérieure du commerce, Alger (Algérie).

2. بن سمينة، عزيزة،« الشراكة الاوروجزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، **مجلة الباحث** » ، (العدد :09 ،2011، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر–).

3. بهلولي، فيصل،« جزائرية بين اتفاق الشراكة الاورومتوسطية و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية »، **مجلة الباحث**، (العدد 11 :2012، جامعة ورقلة – الجزائر–).

4. الجوزي، جميلة،« ميزان المدفوعات الجزائري في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة »، **مجلة الباحث**، (العدد 11 :2012، جامعة ورقلة –الجزائر–).

5. دادي عدون، ناصر، متناوي، محمد،« انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة الأهداف و العراقيل » ، **مجلة الباحث**، (عدد :03، 2004، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة –الجزائر–)

6. دربال، عبد القادر، زايري، بلقاسم،« تأثير الشراكة الاورومتوسطية على أداء و تأهيل القطاع الصناعي في الجزائر » ، **مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير**، (العدد :1 ، 2002، جامعة فرحات عباس، سطيف–الجزائر–).

7. زغيب، شهرزاد، عيساوي، ليلى،« آفاق انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، **مجلة العلوم الإنسانية** » ،(العدد : 4، ماي 2004، جامعة محمد خيضر، بسكرة– الجزائر–).

8. علاوي، محمد لحسن،« اتفاقيات الشراكة الاوروعربية شراكة اقتصادية حقيقية أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية » ، **مجلة البحوث للواحات و الدراسات**، (العدد 16 : 2012 ، جامعة غرداية – الجزائر–).

9. كبير، سمية،« أداء التجارة الخارجية العربية و البينية(2000–2004) » ، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**،(العدد : 5، جانفي 2008، جامعة محمد خيضر، بسكرة – الجزائر–).

10. لزعر، علي، بوعزيز، ناصر،« تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الاورومتوسطية »، **مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية**،(العدد : 5 ، جوان 2009، جامعة محمد خيضر ، بسكرة–الجزائر–).

- **مواقع الكترونية:**

1. elmaghreb–elawsat.com/?p=5927 تاريخ الاطلاع: 24–04–2015، 17:24.

2. http://www.al–fadjr.com/ar/economie/288290.html، تاريخ الاطلاع:24–04–2015، 17 :39.

3. http://www.mincommerce.gov.dz/arab/?mincom=zalear، تاريخ الاطلاع : 2015/04/07، 20:16.
www.echoroukonline.com/ara/articles/174537.html
4. بن عبد الرحمن، سليم، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، 2012، موقع الكتروني: تاريخ الاطلاع: 2015/01/15، 17:00.
5. زايري، بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي و الجزائر**، موقع الكتروني: www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles.../article_02.pdf تاريخ الاطلاع:2015/03/22، 16:56.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

- **Les mémoires:**
  1. **Kenza Linda KHLAT, Impact du partenariat Euro-méditerranéen sur les économies des pays du Maghreb, Mémoire de magister en science économique, Option : Economie International, Université d'Oran (Algérie), 2010/2011.**
  2. Keltouma HASSAINE, **« Accord d'association Algérie union européenne" quel perspective pour l'économie algérien " »**, Mémoire de magister en science économique, Option : économie international, Université d'Oran (Algérie), 2010/2011.

- **les revues:**

  1.Nacer DADDI ADDOUN, « Aperçu sur les économies européenne et nord africaine après treize ans de processus de Barcelone », **revue des reformes économique et intégrations en économies mondiale**, N°6, 2009, école supérieure du commerce, Alger (Algérie).

- **Les sites internet:**
  1. Pascale CANTAMINE et autres, **le partenariat économique et financier euro-méditerranéen**, bulletin de la banque de France, N°168, décembre 2007, https://www.banque-france.fr/.../user.../bdf_bm_168_etu_2.pdf. www.eurosduvillage.eu/IMG/pdf/edv_-_policy_paper_euromed.pdf
  2. www.ons.dz
  3. www.ons.dz/-prix-a-la consommation-.html.
  4. Bichara KHADER, **Le partenariat Euro-méditerranéen**, centre d'études et de recherches sur le monde arabe contemporain,

5. European commission, European Union trade in goods with Algeria, Directorate general for trade, http://trade.ec.europa.eu/doclib/html/113343.htm. https://idl-bnc.idrc.ca/dspace/bitstream/10625/34785/1/126357.pdf.
6. Hugues van BRABANDT, **Le partenariat Euromed dix ans depuis Barcelone,**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (01): تطور مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر

جدول رقم (01): تطور الميزان التجاري من 2003 – 2013

الوحدة: مليون دج

السنة	الميزان التجاري	الصادرات من السلع	الواردات من السلع
2003	854612,1	1902053,5	1047441,4
2004	1023048	2337447,8	1314399,8
2005	1927903,5	3421548,3	1493644,8
2006	4220460,1	3979000,9	1558540,8
2007	2297334	4214163,1	1916829,1
2008	2522986,3	5095019,7	2572033,4
2009	492830,7	3347636	2854805,3
2010	1321779,7	4333587,4	344250,3
2011	1931629,7	5374131,3	3011807,6
2012	848551,4	6217099,8	4368548,4
2013	1780297,5	5687369,4	3907071,9

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 02/05/2015، 022015 : 17.

جدول رقم(02): حصيلة الواردات من السلع من 2003 إلى 2013 الوحدة: مليون دج

	سلع استهلاكية	معدات صناعية	معدات زراعية	منتجات نصف مصنعة	مواد خام	مواد أولية	الوقود ومواد التشحيم	مواد غذائية، مشروبات، تبغ	المجموع
2003	163447,3	383509,4	9958,5	221100,7	3350,6	49996,2	8795	207283,7	1047441,4
2004	200206,1	512168,5	11999,9	262313	4711,9	51471,3	12082,5	259428,6	1314399,8
2005	227966,4	620175,1	11723,1	299932,8	8101,1	47002	15536,5	263207,8	1493644,8
2006	218736,9	619446,4	6968,2	358387,2	8779	62448,7	17748,4	276026,2	1558540,8
2007	260249,4	695517,9	10137	492874,5	13880,7	78013,6	22494,8	343661,3	1916829,1
2008	283037,6	988340,8	11269,7	652452,7	9409,5	81115,6	38460	507947,5	2572033,4
2009	335706,5	1210591	16226	738552,8	7262,4	79937,6	39861,5	425967,7	2854805,3
2010	325985,7	1282234	25405,8	751436,3	7851,5	96987,2	71100,4	45087,5	3011807,6
2011	380245,6	1323143	28195,7	778557	7925,4	121970	84777,4	717688,1	3442501,6
2012	472217	1358311	25573,6	824361,8	7560,7	135091	384249,5	699707,6	3907071,9
2013	594187,4	1581371	40320,7	897861,7	7989,6	138155	348147,8	760514,7	436548,4

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 022015،/05/02 : 17.

جدول رقم (03): هيكل الواردات من السلع من 2003 – 2013 نسبة مئوية

	سلع استهلاكية	معدات صناعية	معدات زراعية	منتجات نصف مصنعة	مواد الخام	مواد أولية	الوقود ومواد التشحين	مواد غذائية مشروبات تبغ
2003	15,6	36,6	1	21,1	0,3	4,8	0,8	19,8
2004	15,2	39	0,9	20	0,4	3,9	0,9	19,7
2005	15,3	41,5	0,8	20,1	0,5	3,1	1	17,6
2006	14	39,7	0,4	23	0,6	3,4	1,1	17,7
2007	13,6	36,3	0,5	25,7	0,7	4,1	1,2	17,9
2008	11	38,4	0,4	25,4	0,4	3,2	1,5	19,7
2009	11,8	42,4	0,6	25,9	0,3	2,8	1,4	14,9
2010	10,8	42,6	0,8	24,9	0,3	3,2	2,4	15
2011	11	38,4	0,8	22,6	0,2	3,5	2,5	20,8
2012	12,1	34,8	0,7	21,1	0,2	3,5	9,8	17,9
2013	13,6	36,2	0,9	20,6	0,2	3,2	8	17,4

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 02/05/022015، 17 :.

جدول رقم (04): الواردات من السلع حسب المناطق الجغرافية من 2003 –2013

الوحدة: مليون دج

المناطق الاقتصادية	بقية العالم	أسيا	افريقيا	البلدان العربية	المغرب	أمريكا اللاتينية	أمريكا الشمالية	بلدان أوروبية أخرى	الاتحاد الأوروبي	المجموع
2003	6109,2	123298,8	9684,8	32406,4	9302,6	56325,4	78130,2	130914,9	601269,1	1047441,4
2004	9741,4	189951,5	10339	37066,3	12345,7	90369,7	97765,2	147742,2	719078,8	1314399,8
2005	12628,9	242240,6	11082	30933,7	15898,9	98947,9	115982	180628,6	785302,3	1493644,8
2006	18907,5	273830,9	10781	35762,2	17105,2	101777,9	122975,6	130113,3	847287,2	1558540,8
2007	16369,2	375667,2	16127,3	43053,2	19687	126395,8	181290	143053,9	995184,1	1916829,1
2008	21912,8	545067,8	25832,5	45771,9	25750,6	179792,7	206637,4	162113,8	1359153,8	2572033,4
2009	18891,1	637861,4	25391,9	79131,2	34761,7	151069,1	176130,1	234558,7	1497010,2	2854805,3
2010	16776	730613,7	29490,1	93974,8	40464	192318, 7	192318,7	20790,1	1520305,7	3011807,6
2011	29736,5	725758,1	42097,1	128279,4	50315,8	306638,6	306638,6	189512,5	1793536,8	3442501,6
2012	30255,9	815080,3	57432,7	120643,5	62556,5	291587,5	291587,5	311457,5	242773,8	397071,6
2013	30244,2	47321,4	47321,4	191474,7	81675,2	283865,2	283865,2	307875,6	2282239,7	4368548,4

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 02/05/022015، 17.

جدول رقم (05): هيكل الواردات من السلع حسب المناطق الجغرافية من 2003- 2013

نسبة مئوية

المناطق الجغرافية	أسيا	افريقيا	البلدان العربية	أمريكا اللاتينية	أمريكا الشمالية	بلدان أوروبية أخرى	الاتحاد الأوروبي	بقية العالم
2003	11,8	0,9	3,1	5,4	7,5	12,5	57,4	0,6
2004	14,5	0,8	2,8	6,9	7,4	11,2	54,7	0,7
2005	16,2	0,7	2,1	6,6	7,8	12,1	52,6	0,8
2006	16,2	0,7	2,3	6,5	7,9	8,3	54,4	0,8
2007	19,6	0,8	2,2	6,6	9,5	7,5	51,9	0,9
2008	21,2	1	1,8	7	8	6,3	52,8	0,9
2009	22,3	0,9	2,8	5,3	6,2	8,2	52,4	0,7
2010	24,3	1	3,1	6,4	6	6,9	50,5	0,6
2011	21,1	1,2	3,7	8,9	5,1	5,5	52,1	0,9
2012	20,9	1,5	3,1	7,5	4,5	8	52,3	0,8
2013	21,2	1,1	4,4	6,5	5	7	52,2	0,7

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 02/05/022015، 17 :.

جدول رقم (06): الصادرات من السلع حسب مجموعة المستخدمين

الوحدة: مليون دج

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
مواد غذائية، مشروبات ، تبغ	3702,7	4749	4942	5327,1	6136,3	7657,3	8193,1	23405,5	25880,9	24438,3	31921
الوقود ومواد التشحيم	1850000	2276827	3355000	3895736,2	4121790,4	4970025,1	27227,5	4220106	5223836,8	5527736,5	557546,9
مواد أولية	756,4	408,4	370,7	1369,7	897,7	507,1	392,6	803,8	1444,2	825,8	696,6
مواد خام	3098,9	6457,8	9433,9	12793,7	10859,7	21035,2	11909,7	6173,2	10272,9	12176,9	7953,3
منتجات نصف مصنعة	39419,1	44311,6	47725,6	57385,1	68842,6	89308,4	50258,7	78567,6	108993,9	118126,9	115349,2
معدات زراعية	42,8	24,4	34,4	64,7	42,2	67,7	19,5	58,8	25,7	92,1	30,9
معدات صناعية	2290,8	3582,7	2642,7	3162,6	3188,9	4334,5	3075,4	2235,1	2561,1	2493,5	2269,4
سلع استهلاكية	2742,8	1087	1398,9	3161,9	2405,4	2084,4	3559,4	2237,4	1115,7	1479,5	1332,5

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 02/05/022015، 17.

جدول رقم (07): تطور هيكل الصادرات حسب المناطق الجغرافية

نسبة مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوروبي	59	54,7	55,6	52,5	43,6	52,2	51,3	49,1	50,8	55,3	63,5
بقية الدور الأوروبية الأخرى	5,1	4,8	4,3	3,8	3,6	4	5	5,8	5,9	4,6	3,7
أمريكا الشمالية	25,6	28	28	33,8	37,8	30,6	28,3	29,4	26,7	22,1	13,7
أمريكا اللاتينية	5,3	7	7	4,5	4,4	3,8	4,1	4,6	5,8	5,9	5
الدول العربية	1,4	1,3	1,3	1,1	0,8	1	1,2	1,2	1,1	1,3	1,2
افريقيا	0,1	0,1	0,1	0	1,1	0,5	0,2	0,1	0,2	0,1	0,2
اسيا	2,5	2,7	2,7	3,4	7,1	5,8	7,8	7,4	7,4	7,7	8,5
بقية العالم	0	0,1	0,1	0	0,3	0,1	0,1	0	0,1	0	0,1

المصدر: www.ons.dz تاريخ الاطلاع : 02/05/022015، 17.

الملحق رقم (02): تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي

الجدول رقم (01): تطور الواردات من السلع مع الاتحاد الأوروبي

نسبة مئوية

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الاتحاد الأوروبي	57.4	54.7	52.6	54.4	51.9	52.8	52.4	50.5	52.1	52.3	52.2
بقية الدول الأخرى	42.7	45.3	47.4	45.6	47.1	47.2	472	47.6	47.9	47.7	47.8

المصدر: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع : 02/05/02، 05 :13.

جدول رقم(2): المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون أورو

	صادرات الاتحاد الأوروبي					واردات الاتحاد الأوروبي				
	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية و الحيوانية	1,768	2,894	2,383	2,363	3,079	30	110	68	102	80
مواد الخام	*466*	*462*	*508*	553	618	83	99	116	73	69
الوقود المعدني، مواد التشحيم	647	914	2,410	2,247	1,248	20,328	27,173	32,023	31,391	28,421
منتجات حيوانية و نباتية	64	89	224	232	167	0	2	0	0	0
مواد كيميائية	2,075	2,286	2,609	2,923	3,015	284	316	421	300	687
سلع صناعية	3,319	3,687	4,345	4,340	4,696	115	87	56	44	41
أجهزة و معدات النقل	6,255	6,080	7,657	7,995	8,706	47	43	62	44	32
المجموع	14594	16412	20136	20653	21529	20887	27830	32746	31954	29330

المصدر: www.ons.dz ، تاريخ الاطلاع : 02/05/02، 05: 13.

جدول رقم(3): هيكل المبادلات التجارية بين الاتحاد الأوروبي والجزائر خلال الفترة 2010-2014

نسبة مئوية

	صادرات الاتحاد الأوروبي					واردات الاتحاد الأوروبي				
	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
المواد الغذائية و الحيوانية	12.11	17.63	11.83	11.44	14.30	0.14	0.40	0.21	0.32	0.27
مواد الخام	*3.19*	*2.82*	*2.52*	2.68	2.87	0.40	0.36	0.35	0.23	0.24
الوقود المعدني، مواد التشحيم	4.43	5.57	11.97	10.88	5.80	97.32	97.64	97.79	98.24	96.90
منتجات حيوانية و نباتية	0.44	0.54	1.11	1.12	0.78	0	0.007	0	0	0
مواد كيميائية	14.22	13.99	12.96	14.15	14	1.36	1.14	1.29	0.94	2.34
سلع صناعية	22.74	37.04	21.58	21.01	21.81	0.55	0.31	0.17	0.14	0.14
أجهزة و معدات النقل	42.86	37.05	38.03	38.71	40.43	0.23	0.15	0.19	0.14	0.11

Source: European commission, European Union trade in goods with Algeria, Directorate general for trade, p. 8.

جدول رقم (4): تطور صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2014

نسبة مئوية

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	2.28	2	1.86	1.94	2.86

Source: European commission, European Union trade in goods with Algeria, Directorate general for trade, p. 8.

لجدول رقم (5):المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الزراعية

الوحدة: مليون أورو

	صادرات الاتحاد الأوروبي					واردات الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات زراعية	2.007	3.156	2.842	3.196	3.604	28	111	64	100	76

Source: European commission, European Union trade in goods with Algeria, Directorate general for trade, p. 8.

جدول رقم (6): المبادلات التجارية الاوروجزائرية من المنتجات الصناعية

الوحدة: مليون أورو

	صادرات الاتحاد الأوروبي					واردات الاتحاد الأوروبي				
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2010	2011	2012	2013	2014
منتجات صناعية	3.319	3.687	4.345	4.340	4.696	115	87	56	44	41

Source: European commission, European Union trade in goods with Algeria, Directorate general for trade, p. 8.

جدول رقم (7): تطور صادرات الجزائر للاتحاد الأوروبي خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2010-2014

الوحدة: مليون أورو

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	656	697	718	573	898

المصدر : European commission, European Union trade in goods with Algeria, Directorate general for trade, p,p. 5.

جدول رقم (8): مؤشر أسعار المستهلك خلال الفترة 2007- 2013

السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المؤشر العام للأسعار	118.24	123.89	131.10	136.23	142.39	155.10	160.11
التغير %	3.70	4.90	5.70	3.90	4.50	8.90	3.30

المصدر: www.ons.dz/-prix-a-la consommation-.html، تاريخ الاطلاع: 2015/05/09، 00 :15.